فهرست هذا الکتاب
کتاب کشف الدقایق
فی علم الخالق
وغیر اشارات
لابن سینا

وقف ...

صاحبه عبد الوهاب
...

هذا كتاب مسمى بكشف المستي بكشف الدقائق

هذا كتاب مسمى بكشف الدقائق في علم الحقائق

المثبتون بوجوه احدها ان الحركة الحاضرة لا تقبل القسمة ومتى كان كذلك كان القول بالجزء حقا
واما قلنا انها لا تقبل القسمة لانها لو كانت قابلة لكان لها اجزاء واجزاؤها اما ان يجتمع معا او
لا يجتمع والاول باطل لان اجزاء الحركة لا توجد الا على التقضي والتجدد وما هذا شانه لا اجتماع له
في الوجود والثاني باطل والا لكان الحاضر غير حاضر هذا خلف فالحركة الحاضرة لا تقبل القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه ست مقالات المقالة الاولى في عوارض الاجسام وفيها ثمانية
فصول الفصل الاول في ان الجسم ليس مركبا من اجزاء لا تتجزى ذهب طائفة الى ان كل جسم فهو مركب من
اجزاء كل واحد منها لا يقبل القسمة لا عينا ولا وهما وهو باطل من وجوه احدها انه لو وقع جزء لا يتجزى بين جزئين
فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون فان كان مانعا كان ما منه يلاقي احد الطرفين غير ما منه
يلاقي الطرف الآخر فيكون منقسما وقد فرضناه غير منقسم وان لم يكن مانعا فالطرفان متلاقيان وليس الوجود حجم
ولا زيادة مقدار هذا خلف لان الطرفين المتلاقيين اما ان يتلاقيا بالكلية فان تلاقيا لا بالكلية كان كل واحد منهما
منقسما وقد فرضناه غير منقسم وان تلاقيا بالكلية فليس الوجود الا جزء لا يتجزى هذا خلف الثاني لو كان الجسم
مركبا من اجزاء لا تنقسم فعند ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى اما ان ينقص ظل الخشبة المغروزة في الارض جزءا
لا يتجزى او اكثر او اقل فان نقص مثله او اكثر كان طول الظل مثل ارتفاع الشمس او اكثر وان نقص
[illegible]

عدد متناه من تلك الجملة اما ان يكون منقسما لزيادة المقدار او لم يكن فان لم يكن منقسما لم يكن مقدار الجسم حاصلا من تلك الاجزاء وقد فرضناه حاصلا منها هذا خلف وان كان منقسما فنتوهم تأليفه طولا وعرضا وعمقا فيحصل جسم مؤلف من اجزاء متناهية لان نسبة مقدار الجسم الحاصل من تلك الاجزاء الى مقدار الجسم الاول كنسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن نسبة المقدار الى المقدار نسبة متناه الى متناه فنسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة متناه الى متناه فلتلك الاجزاء وكل الجسم غير متناهية الثاني لو كان كل جسم مركبا من اجزاء غير متناهية لكان قطع كل مسافة بالحركة قطعا لاجزاء غير متناهية ولو كان كذلك لحصل قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه هذا خلف فليس الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية وقد بان انه غير مركب من اجزاء متناهية فكل جسم هو في نفسه متصل واحد وانما ينقسم اما بالقطع والكسر واما بالوهم واما باختلاف عرضين اما قار كما في السواد والبياض واما غير قار كالمحاذاة والموازاة وهو قابل للقسمة الى غير النهاية اي لا ينتهي في القسمة الى جزء لا يتجزى والقسمة الوهمية قد يمكن فيه الى غير النهاية واما الانفكاكية فممتنع لا لذاته بل لسبب

الفصل الثاني

في الهيولى والصورة وما يتعلق بهما كل جسم فهو مركب من جزئين احدهما الصورة الاتصالية ونقال لها الصورة الجسمية والثاني محل الصورة ونقال له الهيولى لان من الاجسام ما يقبل الانفصال والقابل للانفصال ليس هو الصورة الاتصالية لان القابل للانفصال يبقى مع الانفصال ولا شيء من الصورة الاتصالية يبقى مع الانفصال فلا شيء من الصورة الاتصالية قابلا للانفصال فالقابل للانفصال شيء آخر ورا الصورة الاتصالية فالجسم القابل للانفصال مركب من الهيولى والصورة واذا كان كذلك كان كل جسم مركبا من الهيولى والصورة والا لوجدت الصورة مجردة عن الهيولى وهو محال لان الصورة لو وجدت مجردة عن الهيولى لكانت تلك الصورة غنية عن المحل ولو كانت غنية عن المحل فاما ان يكون استغناؤها لكونها الصورة او لما يكون حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون كذلك والاول باطل لان استغناء الشيء بذاته عن شيء لا يحل فيه والثاني باطل لان كل صورة غنية عن المحل ولو كان كذلك لما حل شيء من الصورة في المحل لان كل الحال اما ان يكون لازما للصورة او مفارقا لها فان كان لازما كان كل صورة غنية عن المحل وان كان مفارقا فاختصاصها بذلك المفارق ليس من مقتضاها والا لكان المفارق لازما هذا خلف فهو بسبب من خارج ولو كان كذلك لكان تخصيص بعض الصور بالاستغناء دون غيره ترجيحا بلا مرجح والثالث باطل والا لكانت حادثة وقد فرض مجرده هذا خلف والرابع باطل لان ما ليس بحال ولا محل نسبته الى الكل نسبة واحدة فلو خصص بعض الصور بالاستغناء دون البعض كان ترجيحا بلا مرجح والصورة لا توجد مجردة عن الهيولى فكذلك الهيولى لم توجد مجردة عن الصورة الجسمية فاما ان تكون قابلة للاشارة او لا تكون والقسمان باطلان اما الاول

الاول فلانها لو كانت قابلة للاشارة فاما ان تكون قابلة للقسمة او لا تكون والقسمان باطلان اما ان كانت قابلة للاشارة لكانت حاصلة في جهة فلكان منها الى جهة غير ما منها الى اخرى فينقسم والاول باطل لانها لو كانت قابلة للقسمة لكانت متصلة بالفعل وكل متصل بالفعل فهو مركب من الصورة الاتصالية والهيولى فلما بان ان الاتصال لا يوجد مجردا عن الهيولى فالهيولى المجردة عن الصورة الاتصالية مقترنة بها هذا خلف والثاني باطل فلانها لو لم تكن ذات وضع فعند اقتران الصورة بها اما ان تحصل في الحيز او لا تحصل والثاني باطل لاستحالة وجود الجسم دون حصوله في الحيز والاول باطل لانها اما ان تحصل في جميع الاحياز او في بعضها او لا في شيء منها والاول محال لاستحالة حصول الجسم الواحد في احياز مختلفة في حالة واحدة والثاني محال لان عند اقتران الصورة بها لا تتقدمها وضع سابق فيكون نسبتها الى جميع الاحياز نسبة واحدة فحصولها في بعض الاحياز دون البعض ترجيح بلا مرجح وان كان لصورة اخرى او عينه كان اختصاصها ببعض احياز ذلك النوع واختصاص اجزاء ذلك النوع ببعض احيازه ترجيحا بلا مرجح فالهيولى والصورة متلازمان في الوجود والهيولى متوقف في بقائها بالفعل على الصورة والصورة محتاجة في تشكلها الى الهيولى والله اعلم وان تستر بها صورة اخرى بعينه امتناع وجود الجسم المطلق منفكا عن الصور المختصة لانه لو وجد الجسم المطلق فاما ان يمتنع عليه الاشكال واما ان يقبلها اما بسهولة واما بعسر واياما كان فهو اما ان يكون لذات الجسمية المطلقة ولوازمها او لسبب من خارج او لعارض مفارق لا جائز ان يكون للجسمية ولوازمها والا لكان الاجسام كلها متشاركة فيه ولا جائز ان يكون لعارض مفارق لان العروض ان كان لسبب الجسمية كان لازما وان كان لغيره كان ترجيحا بلا مرجح ولا جائز ان يكون لسبب من خارج لان نسبته الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلو خصص بعض الافراد بصفة دون غيره كان ذلك تخصيصا بلا مخصص فالجسم المطلق لا وجود له فلابد من انقسام الجسمية الصور متنوعة تختص بعض الاجسام بقبول الاجسام دون البعض وكذا الصور لنسبتها الى قبول الجسمية والا لكانت الاجسام كلها متشاركة فيها ولا من اقتضائها السبب الخارجي والا لكان تخصيصا بلا مخصص بل السبب ان بعض الهيولات يكون لها استعداد لتلك الصورة فالسبب الخارجي يخصصها بشرط حصول ذلك الاستعداد يعني حصول تلك الصورة

الفصل الثالث

في تناهي الابعاد احتج الحكماء على وجوب تناهي الابعاد بوجوه احدها ان الابعاد لو كانت غير متناهية لما امكن وجود حركة مستديرة والتالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان نتوهم خطا ذاهبا الى غير النهاية ولو كان كذلك لما وجدت حركة مستديرة لانه لو وجدت حركة مستديرة لامكن ان نتوهم خطا مساميا يخرج من مركز كرة موازيا للخط الغير المتناهي فاذا تحركت الكرة بالحركة المستديرة زال الخط المسامي من الموازاة الى المسامتة ولو كان كذلك لحدث في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة

المسامتة بعد ان يكون موازيا مسامتة اخرى وذلك محال لان كل نقطة تفرض في الخط الغير المتناهي فلابد وان يكون فوقها نقطة اخرى فيكون المسامتة مع الفوقانية قبل المسامتة مع التحتانية فلا يكون هناك نقطة اخرى هي اول نقطة المسامتة الثاني ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان نتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان على ساقي مثلث واحد بحيث يكون البعد الاول منهما متعادلا والثاني ضعفه والثالث ثلثة امثاله ولو كان كذلك لامكن حصول تلك الزيادات الى غير النهاية والا لكان الطرفان متناهيين ولو امكن حصول تلك الزيادات الى غير النهاية لامكن ان يوجد فيما بينهما بعد يشتمل على زيادات غير متناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف الثالث لو كانت الابعاد غير متناهية لامكن ان نتوهم خطا يخرج من نقطة واحدة ممتدا الى غير النهاية وننفصل من طرفه المتناهي شبرا واحدا فيحصل هناك خطان احدهما من النقطة الاولى والثاني من المنفصل وننطبق الثاني على الاول بان نجعل الشبر الاول من الثاني بازاء الشبر الاول من الاول والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يمكن تطابقهما متحاذيين الى غير النهاية او لا يمكن فان امكن كان الزائد مثل الناقص وان لم يمكن كان الناقص متناهيا من الجانب الآخر والزائد زاد عليه بمقدار متناه فيكون متناهيا وقد فرض غير متناه هذا خلف هذا مجموع كلامهم والكل ضعيف اما الاول فلانا لا نسلم انه اذا تحركت الكرة زال الخط المتناهي من الموازاة الى المسامتة وانما يلزم ان لو كان الخطان المتوهمان موجودين في الخارج فلم قلتم انه يلزم من وهم الخطين وجودهما في الخارج واما الثاني فلانا لا نسلم انه لو امكن حصول تلك الزيادات في الوهم لامكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع الزيادات الممكنة وانما يحصل بعد يشتمل على جميع الزيادات الممكنة ان لو كان هناك بعد لا يوجد بعده آخر فلم قلتم انه كذلك واما الثالث فلانا لا نسلم انه لو لم يمكن تطابقهما متحاذيين يلزم انقطاع الخط الثاني من الجانب الآخر ان لا يمكن انطباقه عليه وانما يكون غير منقطع فلم قلتم انه ليس كذلك والمختار ان الابعاد لو كانت غير متناهية لكان في الوجود جهات غير متناهية ولو كان كذلك لكان كل واحد من تلك الجهات وكل ما سواها اما ان يكون متناهيا او لا يكون فان لم يكن كان من حيثية تلك الجهات جهات غير متناهية فالامتناهي محصور بين حاصرين وان كان من كل واحد منها وهي كل ما سواها من الجهات متناهية فليس في الوجود جهات غير متناهية وقد فرض غير متناهية هذا خلف

الفصل الرابع

في امتناع الخلاء وهو بعد يحل فيه الجسم بالاطلاق والاكثرون على ان الجسم لا يوجد لانه لو وجد الخلاء لكان بعدا مجردا عن المادة والتالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو وجد الخلاء لكان بحالة يملي تارة بذراع وتارة بانقص منه وتارة باكثر فكان قابلا للزيادة والنقصان وما كان شأنه فهو اما بعد متقابل واما مركب من اجزاء غير متجزئة والقسم الثاني باطل لما مر في ابطال الجزء فتعين الاول بيان بطلان التالي من وجوه احدها انه لو وجد بعد مجرد عن المادة لكان غنيا

غنيا عن المادة واستغناؤه عنها ان كان لذات البعد ولوازمه كان كل بعد مجردا عن المادة هذا خلف وان كان لسبب من خارج كان تخصيص بعض افراده بالاستغناء دون البعض تخصيصا بلا مخصص الثاني انه لو وجد بعد مجرد عن المادة فاما ان يكون متناهيا او لا يكون والثاني باطل لوجوب تناهي الابعاد والاول باطل لانه لو كان متناهيا لكان متشكلا بشكل وذلك الشكل ان كان لطبيعة البعد كانت الابعاد كلها متشكلة بشكل واحد وان كان لسبب من خارج كان قابلا للفصل والوصل فيكون مركبا من مادة وصورة لما مر في اثبات الهيولى هذا خلف الثالث لو وجد بعد مجرد عن المادة فاما ان يكون قابلا للانفصال او لا يكون والاول باطل لانه لو كان قابلا للانفصال لكان مركبا من مادة وصورة فكان البعد المجرد عن المادة متقوما بالمادة هذا خلف والثاني باطل لان امتناع قبول الانفصال ان كان لطبيعة البعد كانت الابعاد كلها متشاركة في امتناع القبول وان كان بسبب منفصل كان ترجيحا بلا مرجح الرابع لو وجد بعد مجرد عن المادة لامتنع الحركة على الاجسام والتالي كاذب بيان الشرطية انه لو صحت الحركة على الاجسام حينئذ لزم تداخل البعدين احدهما البعد الخلائي المجرد عن المادة والثاني البعد الحاصل في مادة الجسم وهو محال لان البعدين لو تداخلا فاما ان يبقيا او لا يبقيا والاول محال لانهما لو ابقيا فاما ان يكونا موجودين حال الاتحاد او معدومين او احدهما موجودا والآخر معدوما لا جائز ان يكونا موجودين لانهما لو كانا موجودين فهما اثنان فلا يكونان متحدين ولا جائز ان يكونا معدومين او احدهما معدوما لاستحالة اتحاد المعدوم بالمعدوم او بالموجود والثاني ايضا محال لانهما لو لم يبقيا لكانا متمايزين في الوجود عند فرض الانقسام في البعد الحاصل في المادة اما ان ينقسم البعد الخلائي او لا ينقسم والاول محال والا لكان قابلا للفصل فكان مركبا من مادة وصورة فلا يكون مجردا وقد فرضناه مجردا هذا خلف والثاني ايضا محال لانه لو لم ينقسم البعد الخلائي لم يكن الموضع الذي عرض له الانقسام داخلا في البعد المجرد فلا يكونان متداخلين وقد فرضناهما متداخلين هذا خلف واحتج المثبتون للخلاء بوجهين احدهما ان العالم لو كان ملاء لامتنع الحركة على الاجسام والتالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو انتقل جسم فاما ان ينتقل الى مكان خال او الى مكان مملو والاول باطل والا لما كان العالم ملاء وقد فرضناه ملاء هذا خلف والثاني باطل لان ذلك الجسم اما ان ينتقل الى مكان هذا الجسم او الى مكان آخر والاول باطل لان الجسم الحاصل في ذلك المكان اذا انتقل الى مكان هذا الجسم لزم توقف حركة كل واحد منهما الى مكان الآخر على حركة الآخر الى مكانه فيلزم الدور والثاني باطل لانه لو انتقل الى مكان آخر لزم من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام وهو معلوم البطلان بالضرورة الثاني ان صفحة اذا رفعت عن صفحة دفعة واحدة فاذا ارتفع عنه دفعة لزم وقوع الخلاء لان حصول الجسم في الوسط موقوف على حركته من الطرف ومحال ما يكون في الطرف يكون الوسط خاليا فيلزم وقوع الخلاء الجواب اما عن الاول فلان ذلك الجسم اما ان ينتقل الى مكان هذا الجسم او الى مكان آخر

فقلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو انتقل كل الجسم عن مكانه واما بتقدير ان لو كان فراغ ذلك المكان عنه
موقوفا على انتقاله وهنا لان فراغ ذلك المكان عنه يحصل بانتقال بعض اجزاء الاجسام ومكانها وهذا بالتخلخل
والتكاثف فان الهيولى ليس لها في ذاتها مقدار فالمقدار زائد عليها وهي قابلة لجميع المقادير فحينئذ مقدارا اعظم
وتلبس اصغر وبالعكس والاول هو التكاثف والثاني هو التخلخل فعندما يتحرك الجسم يتكاثف الجسم الحامل اياه ويتخلخل
الجسم المجاور ولا يمتنع الخلاء واما الثالث فلانا لا نسلم بانا اذا حركنا الاصبع الى الاعلى يرتفع عنه دفعة وهذا لان الارتفاع
دفعة انما يحصل في الآن ولا ارتفاع في الآن محال وما الارتفاع دفعة بل الارتفاع تدريجا في الزمان واذا كان كذلك
ففي الزمان الذي يتحرك الاصبع الى الاعلى يتخلخل الجسم الذي على الاطراف بحيث لا يبقى الخلاء في الوسط

الفصل الخامس في المكان وهو الذي يحصل فيه الجسم ويمنع منه الاسفل ... ولا يكون نفس الحصول فيه مانعا
من الاشغال وقال قوم بان المكان هو البعد وهو باطل لان المكان لو كان هو البعد فاما ان يكون بعدا مجردا
عن المادة او لا يكون والاول محال لما بيناه من امتناع تجرد البعد عن المادة والثاني محال لاستحالة تداخل الاجسام
بل المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فان قيل لو كان المكان هو السطح
لكان الحجر الواقف في الماء عند جريان الماء عليه مفارقا للمكان ولو كان كذلك لكان متحركا لكون الحركة
عبارة عن مفارقة المكان والثاني كاذب فالمقدم مثله ولان المكان لو كان السطح لكان الجسم الحاوي متمكنا
في سطح آخر فيحويه جسم آخر ويكون ذلك الجسم متمكنا في سطح آخر فيحويه جسم آخر فيلزم وجود اجسام لا نهاية لها
وهو محال الجواب اما الاول فلانا لا نسلم بان الحركة عبارة عن مفارقة المكان بل الحركة عبارة عن حالة
منبع ... والحركة المكانية هي التوجه من مكان لا مكان آخر وان عنيت بالحركة مفارقة المكان فلم
قلتم بان الحجر الواقف في الماء عند جريان الماء عليه ساكن بهذا التفسير بل هو ساكن على معنى انه غير
متوجه من مكان الى مكان وعلى معنى ان مماسته الاجسام الساكنة باقية واما قوله بان المكان لو كان
هو السطح لكان متمكنا في سطح آخر ويلزم وجود اجسام لا نهاية لها فلانا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان كل
جسم متمكنا في مكان آخر وليس كذلك بل ينتهي الى جسم هو نهاية الاجسام ولا يكون متمكنا في المكان وهو
الفلك المحيط بالكل فان له وضعا ولا مكان له وليس وراءه خلاء ولا ملاء

الفصل السادس في الاحياز وهي التي يمتاز بها الاجسام بعضها عن بعض ... وكل جسم فله حيز طبيعي لانه لو خلي وطبعه مجردا عن جميع
العوارض فلا بد وان يكون في حيز وذلك الحيز اما ان يكون عن طبعه او لا يكون والثاني محال لانه لو لم يكن عن طبعه
لكان بقاسر وقد فرض عدم القواسر هذا خلف فتعين ان يكون عن طبعه وهو المطلوب ولا يجوز ان يكون
لجسم واحد حيزان طبيعيان لانه اذا خلي وطبعه فاما ان يحصل في كل واحد منهما او في احدهما
او لا يحصل في شيء منهما والاول باطل لاستحالة حصول الجسم الواحد في حيزين والثاني باطل لانه
لو حصل في احدهما دون الآخر لكان احدهما متروكا بالطبع فالمطلوب بالطبع متروك بالطبع هذا خلف

والثالث باطل والا لكان الحيز الطبيعي مغايرا لما ... هذا خلف ولان الجسم الواحد لو كان له حيزان
طبيعيان فعند حصوله في احدهما اما ان يطلب الآخر او لا يطلب فان طلب كان تاركا بالطبع للحيز الذي
حصل فيه فيكون الحيز الطبيعي متروكا بالطبع هذا خلف وان لم يطلب كان الحيز الطبيعي غير مطلوب بالطبع
ولانه لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل في احدهما دائما او لا يحصل فان حصل في احدهما كان مفارقا
عن الآخر فمفارقته عنه اما ان يكون بالطبع او لم يكن فان كان بالطبع كان الحيز الطبيعي متروكا بالطبع
وان لم يكن بالطبع كان بالقسر فكان حصوله في الحيز الذي حصل فيه دائما لا بالطبع فكان حاصلا في الحيز
الطبيعي بالقسر هذا خلف ولان الجسم لو كان له حيزان طبيعيان فعند عدم القواسر اما ان يحصل في
احدهما او لا يحصل والاول باطل والا لكان حصوله في احدهما دون الآخر ترجيحا بلا مرجح والثاني باطل
والا لزم حصوله في الحيز الغير الطبيعي من غير قاسر يمنعه من العود الى الحيز الطبيعي وهو محال

الفصل السابع في ان كل جسم فله شكل طبيعي والمراد من الشكل هو الهيئة من احاطة حد واحد او حدود بالمقدار لان
كل جسم اذا خلي وطبعه فلا بد اما ان يكون متناهيا او لا يكون والثاني باطل لوجوب تناهي الابعاد فتعين
ان يكون متناهيا وكل متناه فهو متشكل وذلك الشكل اما ان يكون عن طبعه او لا عن طبعه والثاني باطل لانه
لو لم يكن عن طبعه لكان بقاسر وقد فرض عدم القواسر فتعين ان يكون عن طبعه والشكل الطبيعي للجسم
البسيط هو الجسم الذي لا يكون فيه اختلاف الطبائع لا بد وان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لكان فيه جانب
مختلفة وهي الطرف والوسط والزاوية فيكون الطبيعة الواحدة تخصص بعض جوانب الجسم بشيء دون غيرها
فيكون ذلك تخصيصا بلا مخصص وهو محال فالشكل الطبيعي للجسم البسيط لا بد وان يكون كريا

الفصل الثامن في الجهات الجهة اما اضافية كاليمين واليسار وراء وامام واما واقعية بالطبع كالعلو والسفل اللذين لا يتغيران
ولا يتبدلان وهما موجودتان في ذوات الاوضاع لان كل واحد منهما مقصد المتحرك بالحصول فيه
والاشارة اليه ولو لم يكن لها وجود في ذوات الاوضاع لما امكن ذلك والجهة غير منقسمة في ماخذ الحركة لانها
لو كانت منقسمة فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزئها وهي متحركا فاما ان يكون عن الجهة او الى الجهة فان
كان متحركا الى الجهة لم يكن الجزء الاول من الجهة وان تحرك عن الجهة لم يكن الجزء الثاني من الجهة هذا خلف
ولا بد وان يكون وضع جهة السفل في غاية البعد من جهة العلو والا امكن وضع اخر اسفل منه فلا يكون
جهة السفل واقعة بالطبع وكذلك وضع جهة العلو لا بد وان يكون في غاية البعد من السفل والا لم يكن علوا
بالطبع وتحدد الجهات اما ان يكون بجسمين او بجسم واحد والاول باطل لان المحدد لو كان جسمين
فاما ان يكون احدهما محيطا بالآخر او لا يكون فان كان احدهما محيطا بالآخر يحدد المحيط ومركزه جهتا
العلو والسفل الواقعين بالطبع فلا يكون للمحاط مدخل في التحدد لاستحالة اجتماع العلتين على معلول
واحد فلا يكون التحدد حاصلا بهما وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان لم يكن احدهما محيطا بالآخر كان

احدهما حاصلا في جانب الآخر فاما ان يمكن مفارقته عن مكانه الخشبية او لا يمكن فان لم يمكن كان
لشكل الخشبة بطبعه فيكون الجهات محددة بمحددة هي نفسها وان امكن مفارقته كان قابلا للحركة من جهة الى جهة فيكون
الجهات محددة قبل نفسها ... بتحدد الجهات محدودة الجهات لا بد وان يكون بجسم واحد ولا بد اما ان يكون كريا
او لا يكون لا سبيل الى الثاني لان الجسم الواحد اذا لم يكن كريا لا يتحقق به غاية البعد الا في جهة العرض فلا يحصل
به تحدد الجهات فتعين انه لا بد وان يكون حاصلا بجسم كري يتحدد بمحيطه جهة العلو

المقالة الثانية في الحركة والزمان وما يتعلق بهما وفيها ثمانية فصول

الفصل الاول في ماهية الحركة ووجودها
الحركة عبارة عن خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وعارض سائر الحركات فهذا الا حقيقة
لها الا التأدي الى الغير فلا بد لها من مطلوب ممكن الحصول ليكون التأدي باديا انه وقد تعرف الحركة بانها
كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وذلك لان الجسم اذا كان في مكان فيمكن ان يتوجه الى مكان آخر
ويمكن ان يصل اليه والتوجه مقدم على الوصول فاذا توجه كانت الحركة بالفعل والوصول بالقوة فلا جرم
الحركة كمال اول للذي هو بالقوة لكن لا من كل وجه فانها لا تكون كمالا له في جميعه ... كمالا من جهة
التي كانت باعتبارها بالقوة واما وجودها فامر معلوم بالضرورة الا ان جنس الحركة التي تعرض للجسم حال كونه متوسطا
بين المبدأ والمنتهى الذي للمسافة امر موجود في الاعيان واما الحركة المتصلة من مبدأ المسافة الى منتهاها فمعقولة
في الاوهام لا في الاعيان والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك ومن الناس من زعم ان الحركة لا وجود لها في
الاعيان اصلا واحتج عليه بان الحركة لو كانت موجودة فاما ان لا تكون قابلة للقسمة فيلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى
وان كانت قابلة للقسمة فيمكن ان يفترض فيها جزءان واجزاء الحركة لا تجتمع معا فيمكن ان لا تكون الحركة الحاضرة
في الحال حاضرة فيه هذا خلف وجوابه ما مر في ابطال الجزء وهو انه لا يلزم من كونها قابلة للقسمة حاضرا في الان
الاجزاء بالوهم ان لا تكون الحاضر حاضرا

الفصل الثاني في المحرك واقسامه كل متحرك لا بد له من محرك
زائد على جسميته لانه لو كان متحركا لنفس الجسمية لكان كل جسم متحركا والثاني كاذب فالمقدم مثله ولانه لو كان
متحركا للجسمية لما حصل السكون لان السكون حينئذ يكون ترجيحا بلا مرجح وهو محال ثم المحرك اما ان يكون جسما
آخر خارجا عن المتحرك او لا يكون فان لم يكن خارجا فاما ان يكون له شعور او لا يكون فان لم يكن له شعور
فهو القوة الطبيعية وان كان له شعور فهو القوة الارادية وان كان جسما آخر خارجا عن المتحرك
فهو القسر فالحركة اما طبيعية واما ارادية واما قسرية والطبيعة وحدها لا تكون علة للحركة والا لدام
السكون والثاني كاذب فالمقدم كاذب ولان الطبيعة باقية مقتضاها ثابت والحركة لا ثبات لها فلا تكون
مقتضى الطبيعة فالمحرك لشيء آخر وراء الطبيعة ولا بد وان يكون ذلك الامر حالة غير طبيعية لانه لولا
حصول حالة غير طبيعية لكان الجسم على احواله الطبيعية ولو كان كذلك لما تحرك اصلا اذ لو تحرك لكان
الطبيعة مع كون الجسم على احواله الطبيعية مباشرة للتحرك وهو محال فالمحرك هو الطبيعة مع حصول

حالة غير طبيعية وكذا الحركة الارادية لا تصدر عن مجرد القوة الشعورية والا لما تخلف عنها الحركة بل لا بد
من مرجح جانب الحركة على جانب عدمها لتصدر عنها الحركة

الفصل الثالث في ان الميل مغاير
للحركة وما يتعلق بذلك الزق المنفوخ تحت الماء يجد فيه مدافعة صاعدة وهي الميل ولا حركة فيه والحجر
المسكن في الجو يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه والميل قد يكون طبيعيا كالميل الموجود في الحجر
المسكن في الجو بالقسر وقد يكون نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون قسريا كالسهم المرمي الى فوق
قسرا والميل لا يوجد في الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي لانه لو وجد فيه الميل فاما ان يكون ميلا اليه او
عنه والاول باطل لان الميل الى الحيز مع حصوله فيه محال والثاني باطل والا لكان المطلوب بالطبع
متروكا بالطبع هذا محال ولا يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القسري الى جهتين لان احدهما مدافعة الى الحيز الطبيعي
والآخر مدافعة عنه والمدافعة عن الشيء مع المدافعة اليه مما لا يجتمعان واما مع الميل الطبيعي والقسري فيجتمعان
لان الحجرين المرميين من يد واحدة بقوة واحدة قد يختلفان بالسرعة والبطء عند اختلافهما في المقدار
ولو لم يكن مبدأ الميل الطبيعي العائق في الاعظم اكثر لما ثبت الاختلاف في السرعة والبطء لكونه ترجيحا
بلا مرجح وربما يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القسري الى جهة واحدة كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة
فان الحركة حينئذ تكون اسرع مما اذا كان متحركا بطبعه ولو تحرك جسم عديم الميل في مسافة معينة بقوة قسرية فلا
ان تكون حركته اسرع من حركة كل جسم ذي ميل يتحرك في تلك المسافة بتلك القوة في تلك المسافة او تكون والقسمان
باطلان اما الاول فلانه لو لم يكن اسرع لكانت الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق هذا خلف
واما الثاني فلانها لو كانت اسرع فاما ان تقع في زمان او لا في زمان والثاني محال لاستحالة وجود الحركة لا
في زمان والاول محال لانها لو وقعت في زمان لكان لزمانها نسبة مخصوصة الى زمان حركة الجسم الذي فيه ميل مانع
وكل جسم فهو قابل للقسمة الى غير النهاية فيكون ميله قابلا للانتقاص الى غير النهاية فيكون سرعة الحركة قابلة للازدياد
الى غير النهاية لوجوب ازدياد السرعة بنقصان الميل الطبيعي العائق فيجب انتهاؤها الى سرعة تكون نسبة
زمانها الى زمان حركة الجسم كله كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة الجسم كله فيمكن ان يقع الحركة
مع العائق والحركة لا مع العائق في زمان واحد هذا خلف فالجسم الذي لا ميل فيه لا يتحرك بالقسر

الفصل الرابع في اقسام الحركات الحركة قد تكون حركة في الاين وهي الحركة المكانية التي تقع في
المسافة ووجودها معلوم بالضرورة وقد تكون حركة في الوضع وهي حركة الكرة التي تدور على نفسها
فانها لا تخرج عن مكانها ويتغير نسب اجزائها الى امور خارجة عنها اما حاوية لها او محوية وانما تغيرت
تلك النسبة بحسب الوضع وهو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
وقد تكون حركة في الكم بالتخلخل والتكاثف اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه
اجزاء من خارج كذوبان الماء بعد الانجماد واما التكاثف فهو ان ينقص مقداره من غير ان

ينفصل شيء من اجزائه بوجه الآه وسببه ان الجسم مركب من الهيولى والصورة وليس للهيولى في نفسها مقدار
وما لا مقدار له في ذاته فنسبته الى جميع المقادير نسبة واحدة فمادة الجسم الكبير قابلة لمقدار اصغر وبالعكس
واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به كما في النبات واما الذبول فهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال
شيء من اجزائه وقد يكون حركة في الكيف كانتقال الجسم من البياض الى السواد وهي الاستحالة وهي خروج من القوة
الى الفعل لكن لا كل واحد من المراتب التي فيما بينهما يوجد زمانا والا لزم تتالي الآنات فلزم تركب الحركة من
اجزاء لا تتجزى فيكون محالها غير منقسم وهو محال والجسم يوصف بكيفية ثم يزول عنه تلك الكيفية ويحصل كيفية اخرى
وهكذا الى ان يصل الى المنتهى فاذا ارتسمت هذه الكيفيات في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من المبدأ الى المنتهى
وهي الحركة الموجودة في الوهم والموجود في الخارج هي كيفية من هذه الكيفيات لا يوجد زمانا فيما بين المبدأ
والمنتهى وما فيه الحركة لا بد وان يقبل التزيد والتنقص لان الجسم اذا اخذ في الحركة فقد خرج عن الحالة
التي كانت حاصلة وحصلت له الحالة الثانية فما من الحالة الثانية والمنتهى مما فيه الحركة لا بد وان يكون
انقص والا لامتنع وصوله الى المنتهى فما فيه الحركة يقبل التزيد والتنقص وليس معنى هذا التزيد والتنقص
في الكيف ان السواد الشخصي يضم اليه سواد آخر شخصي والا لزم اجتماع المثلين في محل واحد فلا يتميز
احدهما عن الآخر فيحصل الاختلاف مع عدم الامتياز هذا خلف بل معناه ان محل السواد يزول عنه سواد
شخصي ثم يضم اليه سواد آخر اشد منه او اضعف والصور الجوهرية لا حركة فيها لان محل الصور الجوهرية يستحيل
ان يزول عنه الصورة الانسانية ويضم اليه صورة اخرى اشد منها او انقص في الانسانية لان من المحال ان
يكون انسان اشد من انسان آخر في انسانيته فاذن لا شيء من الجواهر الصورية يقبل التزيد والتنقص وكل
ما هو كذلك يمتنع فيه الحركة فهو لا يقبل التزيد والتنقص فلا شيء من الجواهر الصورية كذلك يمتنع فيه الحركة فانحصرت
الا بالجواهر مع دفعه وتعالى له الكون

الفصل الخامس

في الحركة الواحدة بالشخص والنوع والجنس
اما الحركة الواحدة بالشخص فانما يتحقق اذا كان موضوعها وما فيه الحركة والزمان واحدا اما وحدة
الموضوع فلانه لو اختلف لزم اختلاف الحركة لان الحركة الحالة في هذا الموضوع مغايرة للحركة الحالة
في ذلك الموضوع وان اتحدا في الزمان والمسافة واما وحدة ما فيه الحركة فلان الجسم الواحد اذا
قطع مسافة في زمان واحد ويتحرك في ذلك الزمان لزم اختلاف الحركة مع اتحادهما في الموضوع والزمان
واما وحدة الزمان فلان الجسم الواحد اذا قطع مسافة واحدة في زمانين كانت الحركة الثانية غير الاولى
وان اتحدا في الموضوع وما فيه الحركة لاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما الواحدة بالنوع فانما يتحقق
عند اتحاد ما منه الحركة وما اليه وما فيه اما وحدة ما منه وما اليه فلان الحركة من السواد الى البياض تخالف
الحركة من البياض الى السواد بالنوع وان اتحد ما فيه الحركة واما اتحاد ما فيه فلان الحركة من نقطة الى
اخرى بالاستقامة تخالف الحركة اليها بالاستدارة مع اتحادهما فيما منه وما اليه واما الواحدة بالجنس فهي

التي يكون ما فيه الحركة واحدا بالجنس

الفصل السادس

في تقاسيم الحركات. التقسيم الاول الحركة قد
يكون مستقيمة وقد يكون مستديرة وقد يكون مركبة منهما كحركة العجلة والمستديرة لا يجوز ان يكون طبيعية لان كل حالة عنها
طبيعة وطلب بالطبع غير حالة طبيعية ولا شيء من المستديرات كذلك والا لكان المتروك بالطبع مطلوبا بالطبع هذا خلف ولان
الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى المطلوب سكنته ولا شيء من المستديرات كذلك ولان الطلب الطبيعي انما متوجه الى كمال
فائت فلا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة عادلة عنه فيكون الجسم متوجها الى شيء وعادلا عنه
هذا خلف فكل حركة تقع على اقرب المسافة فهي على مسافة مستقيمة وكل حركتين مستقيمتين صاعدة وهابطة فلا بد وان
يتخلل بينهما سكون لان الميل الموصل الى الحد متحقق موجود حال الوصول لانه علة الوصول والعلة لا بد من وجودها
حال وجود المعلول والا لزم وجود المعلول بدون العلة هذا خلف والحالة التي فيها الوصول غير منقسمة اذ لو
انقسمت لكان الجسم عند ذلك الحد وان حدث ميل الا وصول وهذا الميل انما يوجد مثل ما من غاية ان يحصل
بلا في زمان او يحصل والثاني محال والا لزم تتالي الآنات فيلزم تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى وهو محال فتعين
ان يكون بين الآنين زمان والجسم غير متحرك في ذلك الزمان فهو ساكن وهذا السكون ليس من مقتضى الطبيعة لان مقتضى الطبيعة
انما هو الحركة الى حالة ملائمة بل القاسر كالقاسر ... الى الحد متحقق بعد ابعاد قوة الساكن ...
بشرط السكون محال تواجد فيه ميلا ومعاوقة لما يحيز الطبيعي وليس الحدان بعرض ويقول بانه لو وجب السكون
بين كل حركتين مستقيمتين لوجب وقوف الحجر العظيم في الهواء حال ملاقاته الخردلة والثاني كاذب لاستحالة وقوف
الحجر العظيم حال الملاقاة لانا نقول لا نسلم ان الثاني كاذب وانما يحصل العلم بكذب الثاني ان لو حصل العلم
بالملاقاة لكن بمصادمة الهواء وترجع قبل كونها ملاقية للحجر. التقسيم الثاني الحركة قد يكون بطيئة وقد يكون سريعة
والسريعة هي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر او تقطع مسافة مساوية في زمان اقصر والبطيئة
بالعكس وسبب البطء في الحركات الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة والمخروق وفي الارادية
اختلاف الدواعي وممانعة الطبيعة والمخروق. التقسيم الثالث الحركات قد يكون متضادة وقد لا يكون والمتضادان
هما اللذان يمتنع اجتماعهما في موضوع واحد في حالة واحدة فالحركات التي تقع في الاجناس المختلفة كالحركة
في الاين والكيف والكم ليست متضادة لان الجسم المتحرك في مسافة ربما يسخن ويتحلل وكذا الاخلاف تحت جنس بعيد
فان الجسم الواحد ربما يسخن ويسود واما الداخلة تحت جنس قريب كالتسود والتبيض فهي متضادة وليس من شرط التضاد
الحركات اختلاف المحركات ولا اختلاف المتحركات لان المحرك الواحد يحرك جسما واحدا حركتين متضادتين
صاعدة وهابطة ولا يشترط في تضادها تضاد ازمنتها والا لما في الحركات تضاد اصلا لعدم التضاد في الازمنة
ولا تضاد ما فيه الحركة لان الهابطة تضاد الصاعدة مع عدم التضاد في المسافة ... الحركات

تضاد المبدأ والمنتهى وليس التضاد بسبب الحصول في نفس الاطراف والا لما كان من الحركات الموجودة
تضاد اصلا بل بسبب التوجه الى الاطراف والناس اختلاف في ان المستقيمة هل هي ضد المستديرة ام لا وان
المستديرات هل هي متضادة ام لا وذلك خلاف لفظي لانه ان كان المراد من الحركتين المتضادتين الحركتين اللتين
يمتنع اجتماعهما في محل واحد في حالة واحدة فالحركة المستقيمة ضد المستديرة والمستديرات متضادة وان كان
المراد منهما الحركتين اللتين لا تجتمعان في محل واحد في زمان واحد بشرط ان يكون مبدأ الحركتين وضدهما
حاصلين بالفعل فالمستقيمة لا تضاد المستديرة والمستديرة لا تضاد فيها. التقسيم الرابع الحركة قد يكون بالذات
وقد يكون بالعرض فالحركة بالذات هي التي تعرض للشيء لا بواسطة الحركة في غيره كحركة الحجر بنفسه والحركة بالعرض
هي التي تعرض للشيء بواسطة الحركة فيما يجاوره كحركة الدرة في الحقة بسبب حركتها وكحركة الجالس في السفينة
بحركتها والمتحرك بالعرض مما لا يقبل الحركة كالصور والاعراض المقارنة للاجسام والشيء الواحد جاز ان يكون
متحركا بالذات وبالعرض كالنملة المتحركة على طرف الرحى فانها متحركة بذاتها ومتحركة بحركة الرحى

الفصل السابع

في ماهية الزمان ووجوده انا نعلم بالضرورة ان للاوقات تصرما وتجددا وكان قبل كل متجدد
وندعي انه مقدار غير قار الذات لوجهين احدهما ان كل ما حدث بعد ان لم يكن فعدمه قبل وجوده قبلية
لا تجامعه وهذه القبليات قابلة للزيادة والنقصان لان قبلا قد يكون اقرب وقد يكون ابعد فهي قابلة
للزيادة والنقصان ولا يتركب عن اجزاء غير منقسمة والا لوقع جزء لا يتجزى فهي مقدار غير قار الذات الثاني
انا اذا فرضنا حركة في مسافة على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدار من السرعة وابتدأتا معا فانتهتا قطعتا
المسافة معا وان ابتدأت احديهما ولم يبتدئ الاخرى وتركتا معا فان احديهما تقطع المسافة اقل مما يقطعه
الاخرى وان ابتدأتا معا بطيئة واتفقتا في الاخذ والترك فقطع البطيئة اقل والسريعة اكثر فالزمان الذي
من السريع الاول وتركه يمكن ان يقع فيه قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطء معين والزمان الذي
بين اخذ السريع الثاني وتركه اقل من الزمان الاول وجزء منه فالزمان قابل للزيادة والنقصان فاما
ان يكون متصلا او منفصلا والثاني باطل والا لكان مركبا من الوحدات فكان فيه جزء لا ينقسم فالحركة فيه
لا يكون قابلة للقسمة فيلزم وجود جزء لا يتجزى هذا محال فالزمان كم متصل فهو مقدار فاما ان يكون مقدارا
لهيئة قارة او لهيئة غير قارة والاول محال لانه لو كان مقدارا لهيئة قارة لكان قار الذات هذا خلف
فهو مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة فالزمان مقدار للحركة ولا يتميز عن الحركة في الاعيان كالسطح بالنسبة
الى الجسم ومن الناس من يعتقد ان الزمان جوهر قائم بذاته وهو باطل لما بينا ان الزمان لا يوجد الا على سبيل
الانقضاء او التجدد ومنهم من يعتقد انه واجب لذاته واحتج على ذلك بان الزمان لو فرض عدمه يلزم المحال

لذاته وما يلزم من فرض عدمه لذاته محال فهو واجب الوجود بيان انه يلزم من فرض عدمه محال لانه لو عدم
لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامع البعدية وذلك هو الزمان فيلزم وجود الزمان على تقدير عدمه فلا
نسلم انه لو عدم لكان عدمه قبل بل يكون عدمه بعد وجوده ولم قلتم بان ما يلزم من عدمه محال وجوده
محال فهو واجب لذاته فلم قلت انه لو فرض عدم كونه موجودا اصلا لكان عدمه قبل وجوده فلا
نسلم بل لو كان معدوما ثم وجد كان عدمه قبل وجوده فيكون وجوده بعد العدم سلمنا لكن لا يكون
وجوده بعد العدم فيكون دائم الوجود والا يلزم من ذلك ان يكون واجب الوجود لذاته ومنهم
من انكر وجود الزمان واحتج عليه بوجهين احدهما ان الزمان لو كان موجودا فاما ان يكون وجوده
على سبيل التجدد والانقضاء او على سبيل الاستقرار والثاني معلوم البطلان بالضرورة والاول باطل والا
لكان اجزاؤه حادثة فيكون عدم كل جزء منه قبل وجوده قبلية لا تجامع وجوده وهذه القبلية هي الزمان
فيكون للزمان زمان آخر وهو محال الثاني لو كان الزمان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض فيستدعي
زمانا آخر فيلزم وقوع الزمان في الزمان والجواب اما الاول فلا نسلم انه يلزم ان يكون له زمان
آخر وانما يلزم ان لو كان اعتبار كونه قبلا مفهوما آخر وراء ذاته فلم قلتم انه كذلك

الفصل الثامن

في ان الزمان ليس له بداية ولا نهاية اما الاول فلان الزمان لو كانت له بداية لكان عدمه
قبل وجوده قبلية لا تجامعه وهي الزمان فيكون قبل بداية الزمان زمان فلا يكون بداية الزمان بداية
هذا خلف ولان كل جزء من اجزاء الزمان فهو حادث وكل حادث فان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامع
البعدية فقبل كل جزء من اجزاء الزمان زمان فلا ينتهي الى مبدأ وطرف واما الثاني فلان الزمان
لو كانت له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه وهي الزمان فلا يكون نهاية الزمان نهاية
فالزمان لا انقطاع له بل له وجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولا نوصف كل الزمان من حيث هو
كل بالحدوث اولا وجود للكل من حيث هو كل بل الموصوف بالحدوث كل جزء من اجزائه المفروضة
ولا يلزم من اتصاف كل جزء من اجزائه بالحدوث اتصاف الكل به لان الحكم على الكل الفردي اعني كل واحد
لا يجب ان يكون حكما على الكل المجموع وليس متركبا من اجزاء موجودة بالفعل بل وجوده على سبيل
الاتصال لكونه مطابقا للحركة المطابقة للمسافة المتصلة ونعني بالآن منه موقع ... الى الوجود ونسبته
اليه كنسبة النقطة الى المقادير القارة ويسمى الزمان في الوهم الى سنين وشهور وايام وساعات
والموجود في الخارج ليس الا الزمان الحاضر والحركة الحافظة للزمان ليست هي الحركة المستقيمة الا الحافظة
لو كانت حركة مستقيمة فاما ان يذهب الى جهة غير متناهية او الى جهة متناهية والاول محال لوجوب تناهي
الجهات والثاني باطل لان كل حركة مستقيمة فاما ان يذهب الى جهة غير متناهية او الى جهة متناهية والاول
محال لوجوب تناهي الجهات والثاني محال لان كل حركة مستقيمة تنتهي الى السكون فلا يكون الحركة الحافظة

للزمان متصلة هذا خلف فالحافظ للزمان حركة مستديرة متصلة وهي اما ان تكون فلكية او عنصرية والثاني باطل لان المستديرات العنصرية منقطعة فالحركة الحافظة للزمان هي الفلكية وهي اقدم من سائر التغيرات والحركات بالطبع فالجسم الموصوف بها دائم الوجود وليس لاحد ان يقول لو كانت الحركة ازلية والحركة من حيث هي حركة تقتضي المسبوقية بالغير والازل يقتضي عدم المسبوقية بالغير فلزم الجمع بين المسبوقية واللامسبوقية قلنا لا نسلم انه يلزم ذلك لان معنى كون الحركة ازلية ان قبل كل حركة حركة لا الى اول فجاز ان تكون الحركة مسبوقة بالغير ويكون قبل كل حركة حركة لا الى اول ومن الناس من اورد هذا السؤال بطريق آخر فقال لو كان الجسم الموصوف بالحركة ازليا والحركة تقتضي المسبوقية فلزم اجتماع المسبوقية في شيء واحد قلنا لا نسلم وهذا لان المسبوقية بالغير حاصل للحركة وعدم المسبوقية للجسم ولا امتناع فيه ومنهم من اورده بطريق آخر فقال لو كان الازلي موصوفا بالحوادث لزم قدم الحوادث
لزم من هذا قدم الحادث ويمكن ايراده بطريق آخر بان يقال لو كان قبل كل حركة معينة حركة
للزم دوام ماهية الحركة لتعاقب اشخاصها والحركة يستحيل دوامها لان الحركة من حيث هي حركة تقتضي المسبوقية
بالغير قلنا بل يلزم ان يكون الازلي موصوفا بالحوادث على سبيل التعاقب ولا يلزم من هذا قدم الحوادث ويمكن ايراده بطريق آخر بان يقال لو كان قبل كل حركة معينة حركة للزم دوام ماهية الحركة لتعاقب اشخاصها والحركة يستحيل دوامها لان الحركة من حيث هي حركة تقتضي المسبوقية بالغير قلنا لا نسلم بان الماهية من حيث هي هي تقتضي المسبوقية بل الماهية بشرط تحققها تقتضي المسبوقية بالغير

المقالة الثالثة في البسائط وفيها فصول

الفصل الاول في احكام المحدد لجهات الفلك المحدد يجب ان يكون بسيطا لانه لو كان مركبا من طبائع مختلفة لكانت بسائطه قابلة للاجتماع فيصح عليها الانتقال من جهة الى جهة فيكون الجهات متحددة قبله هذا خلف ولا يقبل الخرق والالتيام والا لكان قابلا للحركة المستقيمة فيكون قابلا للانتقال من جهة الى جهة فلا يكون هو محددا للجهات ولا يجب له وضع مخصوص لان كل وضع يفرض لبعض اجزائه فهو ممكن لكل جزء والا لكان لبعض اجزائه مختصا بما يقتضي وجوب ذلك الوضع فلا يكون متشابه الطبيعة هذا خلف فكل وضع يفرض لبعض اجزائه فهو ممكن لكل جزء يعرض فيه فهو قابل للحركة المستديرة ففي طبعه مبدأ ميل والا لما كان قابلا للحركة اصلا لان ما ليس في طبعه مبدأ ميل لا يصح عليه الحركة والا فاما ان يكون مبدأ الميل فيه على الاستقامة او على الاستدارة والاول باطل والا لكانت الجهات متحددة قبله فهو على الاستدارة فالمحدد في طبعه مبدأ ميل مستدير والا فهو اما ان يكون طبيعيا او قسريا او اراديا والاول باطل والا لكان الطبيعة تقتضي طلب الانصراف عن الشيء والتوجه اليه هذا خلف والثاني باطل اذ لا قاسر هناك فتعين ان يكون اراديا فالمحدد متحرك بالارادة وليس قابلا للكون والفساد اذ لا يخلع

ما دة صورة ويلبس صورة اخرى يطلب حيزا غير ما يطلبه الاولى لانه لو صح عليه الكون والفساد لكان في طبعه ميل مستقيم والتالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الصورة الكائنة ان حدثت في حيز غريب انبعث ميلا الى حيزها الطبيعي وان حدثت في حيز طبيعي كانت الفاسدة في حيز غريب فانبعث ميلا مستقيما فالمحدد لا يقبل الكون والفساد

الفصل الثاني في احكام غير المحدد من الاجرام المستديرة الحركات

كل ما هو متحرك بالاستدارة من الاجرام السماوية ففيه ميل مستدير وليس بعناصر والا لكانت حركاتها على العناصر فلا يتحرك الاسفل منها الى الاعلى هذا خلف من طبعها ميل مستدير فلا يكون في طبعها ميل مستقيم فلا يكون مركبة من طبائع مختلفة وليست قابلة للكون والفساد والخرق والالتيام وليست حركاتها بالطبيعة لما عرفت ان الحركات المستديرة لا تكون طبيعية فالحركات السماوية كلها ارادية ولا يصدق عليها انها ثقيلة او خفيفة لان الثقيل هو الذي يتحرك الى الوسط والخفيف هو الذي يتحرك عن الوسط فالا يتحرك عن الوسط ولا اليه ليس بثقيل ولا خفيف

الفصل الثالث في ان محركات الاجرام السماوية جواهر مجردة عن المادة لان حركاتها ارادية وكل حركة

ارادية فهي اما ان تكون للارادة امر كلي او جزئي لمحركاتها اما ان تكون للارادة امر كلي او جزئي والثاني باطل والا لانقطع الحركة عند حصوله بالفعل هذا خلف فهي للارادة امر كلي وكل ماله تصور كلي فهو مجرد عن المادة والا لكان الكلي الحاصل فيه متقدرا بمقدار معين ووضع معين فكان مانعا من الشركة فلا يكون الكلي كليا هذا خلف ولان محرك السماء يقوى على تحريكات غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك لان كل قوة جسمانية فهي منقسمة فالجزء منها اما ان يقوى على تحريكات متناهية او غير متناهية والثاني باطل والا لكان الجزء يقوى على ما يقوى عليه الكل هذا خلف فالجزء يقوى على تحريكات متناهية والجزء الآخر كذلك فتحريكات الكل متناهية والا لكان انضمام المتناهي الى المتناهي غير متناه هذا خلف فمحرك السماء قوة مجردة عن المادة وهي التي تسمى النفس الفلكية ولها قوة اخرى جسمانية تصدر عنها التحريكات الجزئية لان كل الحركة الجزئية اما ان تصدر عن تصور كلي او جزئي والاول باطل لان نسبة التصور الكلي الى جميع الجزئيات نسبة واحدة فلو صدر عنه بعض الجزئيات دون البعض كان ترجيحا بلا مرجح وهو محال فالحركة الجزئية انما تصدر عن تصور جزئي وماله تصور جزئي فهو جسماني لانه يرتسم فيه الصغير والكبير الجزئين لمحل بعده غير محل الآخر فهو منقسم في الوضع فهو جسماني وتلك القوة الجسمانية ليست مستقلة بالتحريكات التي لا نهاية لها بل يفيض عليها دائما من القوة المجردة ارادات جزئية تصدر عنها تحريكات جزئية فانها لو انفردت في الوجود كان فعلها متناهيا

الفصل الرابع في البسائط العنصرية العناصر الموجودة عندنا قابلة للاشكال وهي اما

بسيطة واما ممتزجة من البسائط واياما كان فالبسائط قابلة للاشكال وكل ما يقبل الاشكال فاما ان يقبلها بسهولة او بعسر فالبسائط العنصرية قابلة للاشكال اما بسهولة واما بعسر فالقابل له بالسهولة هو الرطب والقابل بالعسر هو اليابس فكل بسيط عنصري فهو اما رطب واما يابس وكل رطب ويابس فهو اما ان يتحرك بالطبع عن الوسط وهو الحار او الى الوسط وهو البارد فكل بسيط اما حار رطب واما بارد رطب واما حار يابس

واما بارد يابس فكانت العناصر اربعة الارض والماء والهواء والنار اما انه لا اول فلا شك فيه لوجودها واما النار فلان محاكة الجسم الغالب لسخونة توجب سخونة والا لما كان حدوث السخونة في الاجسام القابلة لها بالمحاكة دائما ولا اكثريا والثاني كاذب فالمقدم مثله فطول محاكة الفلك للجسم المجاور له يجعله نارا ولان الادخنة الصاعدة اذا وصلت الى قرب الفلك يحترق ولو لم يكن هناك طبيعة محرقة لما وجب احتراقها والنارية بطبيعتها تقتضي احالة ما يخالطها الى جوهرها فيكون بسيطة صرفة وهي متحركة بحركة الفلك والا لما تحركت الشهب وذوات الاذناب والنار خفيف مطلق يطلب اعلى الاماكن والهواء خفيف مضاف والارض ثقيل مطلق يطلب اسفل الاماكن والماء ثقيل مضاف وهي مختلفة بالصور الطبيعية والا لاستغنى احدها عن الآخر ولا يجوز ان يقال لان حركة الخفيف الى الاعلى انما كان لضغط الثقيل اياه لانه لو كان كذلك لكان الخفيف كلما كان اعظم كان ابطأ حركة وفساد التالي يدل على فساد المقدم

الفصل الخامس في ان العناصر قابلة للاستحالة والكون والفساد اما قبولها للاستحالة فان كيفياتها تشتد وتضعف

مع بقاء صورها النوعية وما هذا شأنه فهو قابل للاستحالة وانما قلنا ان كيفياتها تشتد وتضعف مع بقاء صورها النوعية فلان بعض المياه قد يكون ابرد من بعض واسخن من بعض وكذا الارض والهواء والنار ومن الناس من انكر الاستحالة واعتقد ان تسخن الماء انما كان بنفوذ اجزاء تنفصل من النار المجاورة للماء وترد عليه او بروز اجزاء كامنة فيه او بان بعض اجزاء الماء انقلب نارا وهذا باطل اما الورود فلان الجسم قد يسخن بالحركة من ان يرد عليه اجزاء نارية واما الكمون فلان الاجزاء النارية لو كانت كامنة في الماء فاما ان تحصل الى سطح البشرة او لا تحصل والاول باطل والا لوقع بها الاحساس والثاني باطل لان الماء طبيعة متشابهة لا تختص بعض جوانبه بقبول الحر دون البعض لكونه تخصيصا بلا مخصص واما انقلاب بعض اجزاء الماء نارا فلانه لو انقلب بعض اجزائه نارا لما كان في الاجسام بالسخونة احساسا متشابها والتالي كاذب فالمقدم مثله واما انها قابلة للكون والفساد فلان الماء ينقلب هواء كما نشاهده من الابخرة المتصاعدة من تأثير شعاع الشمس والهواء ينقلب ماء كما في القطرات المجتمعة على سطح الكوز الموضوع في الجمد وليس لاحد ان يقال ذلك بالترشح لانه لو كان به لما ظهر الا في الموضع الملاقي للماء ولانه لو كان به لحصل في الماء الحار لكونه الطف والهواء ينقلب نارا كما في الكير والنار تنقلب هواء كما نشاهده من النيران والارض تنقلب ماء كما تعمله اصحاب الاكسير والماء يتحجر فالعناصر قابلة للكون والفساد والهيولى مشتركة فيها وتشترك الاربعة في انها اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه جوهر مائي وهوائي وارضي ومن المعلوم ان الارض والماء اذا اختلطا فلا بد من حرارة طابخة وعند الامتزاج يكسر كيفية كل واحد منها ولكن الانكسارات لا يتقدم بعضها على بعض والا لعاد المكسر كاسرا هذا خلف والانكسار كيفية كل واحد منها انما يحصل

كيفية الآخر لو بصورته والاول محال لان العلة يجب بقاؤها مع المعلول وصراف كيفية كل واحد منها الى حد مع بقاء الآخر فالصورة الطبيعية التي لكل واحد منها يكسر صرافة كيفية الآخر ومن هذا تبين ان الكيفيات تشتد وتضعف مع بقاء صورها النوعية

الفصل السادس في ان العناصر الاربعة لا توجد في عالم آخر لانها

لو وجدت فاما ان توجد خارج المحدد او داخله والقسمان باطلان اما الاول فلانها لو وجدت خارج المحدد لكانت حاصلة على جانب من المحدد فيكون الجهات متحددة خارج العالم فلا يكون المحدد محددا ولانه لو وجد خارج العالم جسم آخر فاما ان يكون بسيطا او مركبا واياما كان فالاجسام قابلة للانتقال من جهة الى جهة خارج المحدد هذا خلف وان كان بسيطا كان على شكل الكرة لان الشكل الطبيعي للبسيط لا بد وان يكون كريا ولو كان كرة فاما ان يكون مماسة للمحدد او لا يكون فان لم يكن مماسة كان ما بينهما قابلا للزيادة والنقصان فيلزم وقوع الخلاء وان كانت مماسة وقع بينهما فرجة فيلزم الخلاء ايضا لكن الخلاء محال فليس خارج العالم جسم آخر واما الثاني فلانه لو وجد داخل العالم عالم آخر عنصري لكانت الارض بطبعها متحركة الى جهة غير جهة مركز العالم فيكون الجسم الواحد له حيزان طبيعيان وفساد التالي يدل على فساد المقدم فالعناصر لا وجود لها في عالم آخر ولما كان البسيط يقتضي بطبعه ان يكون على شكل الكرة كان ينبغي ان تكون الارض كريا ويحيطه الماء الا ان الاسباب الفلكية المؤدية الى الكون والفساد في العالم العنصري اقتضت تولد الجبال والاحجار حتى حصل في بعض جوانب الارض اغوار ووهاد وسال الماء بطبعه الى المواضع العميقة وانكشف الجوانب المشرفة بمنزلة جزيرة بارزة من وسط البحر وصار الماء والارض بمنزلة كرة واحدة يحيط بها الهواء والسطح المقعر للهواء لم يبق على شكل الاستدارة بسبب الجبال الملاصقة للارض والنار محيطة بالهواء وهي محيطة الاستدارة تحدبا وتقعرا لقوتها على احالة ما تخالطها الى جوهرها ويحيط بها الافلاك

المقالة الرابعة في المركبات واكثر ما يشتمل عليه هذه المقالة مبني على غلبة الظن وفيها فصول

الفصل الاول في الآثار العلوية والسفلية الشمس اذا اشرقت على الارض حللت منها اجزاء نارية وهي اجزاء هوائية يمتزج بها اجزاء مائية وحللت اجزاء دخانية فهي اجزاء نارية يمتزج بها اجزاء ارضية وتصاعد الى الجو ويخالط الهواء فما كان ثقيلة بقي مجاورة للارض متسخن من شعاع الشمس الواقع على الارض وما صعد منها انقطع تأثير الشعاع فيه فبرد فحصل في الجو طبقة باردة زمهريرية حتى انه صعدت الابخرة كثيرة الى الشمس عن تحليلها ووصلت الى الطبقة الباردة ولم تصبها برد قوي تكاثفت واجتمعت وتقاطرت فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان اصابها برد قوي فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان كان الاول نزلت ثلجا وان كان الثاني نزلت بردا وان لم يبلغ الابخرة الى الطبقة الباردة فاما ان تكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة صارت ضبابا وان كانت قليلة تكاثفت ببرد الليل فان لم تجمد نزلت طلا وان انجمدت صارت صقيعا وربما يمتزج البخار مع الدخان ويصاعدا

في الطبقة الباردة ثم ينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه فان بقي على حرارته قصد الصعود
فيخرق السحاب بمزاحمة عنيفا فيحصل منه الرعد وربما اشتعل لشدة الحركة نارا فيحصل منه
البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا وربما يقف في الجو اجزاء رشية صغيرة صقيلة ووضعها
وضع دائرة محيطة بجسم لطيف لا يستر ما وراءه فينعكس منها شعاع البصر الى جرم القمر لان ضوء البصر
وغيره اذا وقع على الصقيل انعكس الى ما يكون وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء منه الى تلك
الجهة كالقوة لجهة المضيء على ما شهدت به التجربة فيرى ضوء القمر ولا يرى شكله لان المرآة الصغيرة لا تؤدي
شكل المرئي بل تؤدي كل واحد من تلك الاجزاء الا ضوء القمر فيرى دائرة منفتحة حول القمر وهي الهالة
وربما يحصل هذه الاجزاء الرشية في خلاف جهة الشمس ويكون وراءها جسم كثيف من جبل او سحاب
مظلم فاذا توجهنا الى هذه الاجزاء ونظرنا اليها صارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر
منها الى الشمس فيؤدي ضوء الشمس دون شكله فيرى قوسا مضيئة وهي قوس قزح وربما تحصل في حلقه
الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس بالسحاب المظلم فيرى بعضها احمر وبعضها اخضر وبعضها بنفسجيا وبعضها
ارجوانيا وغير ذلك واما الادخنة الصاعدة ان كانت لطيفة ووصلت الى كرة النار وانقطع
اتصالها من الارض اشتعلت نارا فان بقي فيها الاشتعال يرى كانها مضيئة تكون من الكواكب
وان لم يشتعل بل احترقت وبقي فيها الاحتراق يرى على صورة ذؤابة او ذنب او حية او حيوان
له قرون وان كانت غليظة فاذا وصلت الى كرة النار حدث منها علامات هائلة حمر وسود
وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار الدائرة بدوران الفلك وربما لا ينقطع اتصال الدخان
من الارض الا ان يصل الى الارض فيرى كان تنينا مشتعلا ينزل من السماء الى الارض فاذا
وصل الاشتعال الى الارض احترق الدخان بالكلية وربما ردها الحركة الدورية التي للنار بحركة
الفلك فيتموج بها الهواء فيحدث منها الريح وربما لا يصل الى كرة النار بل ينكسر بحرها في الطبقة
الباردة ويقصد النزول لثقلها فيتموج بها الهواء فيحدث منها الريح ايضا وربما يحدث
الريح من تخلخل الهواء وحركته من جانب الى جانب والزوابع انما يحدث من تصادم الريحين
فيلتفي الجميع مستديران والسموم قد يحدث من نزول نارها مادة الادخنة المحترقة وقد
يحدث من التهاب الهواء نارا وانفذاعه من جهة الى جهة واما الابخرة التي تحتبس باطن الارض اذا
تكاثفت بالبرد انقلبت مياها فان انبعث منها الارض فما كان له مدد حدث منه العيون الجارية
وما لا مدد له حدث منه العيون الراكدة وان لم ينبع منها الارض وازيل عن وجهها التراب حدث منها
القنوات وربما يكون الابخرة دخانية كثيرة المادة وكان وجه الارض كثيفا عديم المسام فلم تجد
منفذا تخرج منه فيحدث منها الزلزلة وربما ينشق منها الارض ويعلو بعضها لشدة الحركة فيصعد

وجه الارض وكذا منافس سائر الاثار الحادثة في عالم الكون والفساد

الفصل الثاني

في المزاج الحاصل من العناصر الاربعة اذا اجتمعت وكسر كل واحد منها صورة كيفية الاخر حصلت كيفية متشابهة في اجزاء
المركب متوسطة بين الاضداد وهي المزاج وانما يحصل الفعل والانفعال اذا كانت متصغرة للتلاقي اكثر كل واحد
منها اكثر الاخر ولا يخلو اما ان يكون مقادير الكيفيات المتضادة في الممتزج متساوية وهو المعتدل الحقيقي
واما ان لا يكون كذلك وهو الخارج عن الاعتدال والقسم الاول لا وجود له في الاعيان لان البسائط المجتمعة
لو تساوت فيها مقادير الكيفيات لتساوت ميولها فاما ان يحصل المركب في حيز من احياز تلك البسائط او لا
يحصل والاول باطل لانها متساوية فلا يترجح بعضها بعضا من العود الى حيزه الطبيعي فيكون حصول المركب
في بعض الاحياز ترجيحا بلا مرجح والثاني باطل لاستحالة وجود الجسم بدون حصوله في حيز والخارج عن الاعتدال
اما ان يكون خروجه عن الاعتدال بكيفية فاعلة وهو الحار او البارد او بكيفية منفعلة وهو الرطب او
اليابس او بهما جميعا وهو الحار الرطب او الحار اليابس او البارد الرطب او البارد اليابس فلا وجه
ثمانية اربعة مفردة واربعة مركبة واذا قيل مزاج كذا معتدل كان المراد منه انه توفر عليه من العناصر
بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له في المزاج ثم الامتزاج ان كان بعيدا عن الاعتدال الحقيقي
حصل منه المعدنيات وان كان اقرب منه حصل منه النبات وان كان اقرب حصل منه الحيوان

الفصل الثالث

في كيفية تولد المعدنيات الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا اختلطت على ضروب من الاختلاط
حصلت منها امزجة مختلفة الانواع تولد منها المعدنيات وهي اما قوية التركيب واما ضعيفة والاول
اما ان يكون منطرقة وهي الاجساد السبعة اعني الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد و
الاسرب والخارصيني والثاني اما ان يكون في غاية اللين كالزيبق او في غاية الصلابة كالياقوت
والتي في غاية الصلابة قد ينحل بالرطوبات وهي الاجسام الملحية كالزاج والنوشادر وقد لا ينحل وهي
الاجسام الدهنية كالزرنيخ والكبريت والاجساد السبعة انما يتولد من اختلاط الزيبق والكبريت
فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما وكان الكبريت ابيض حصلت الفضة وان كان
احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان اصابه قبل النضج برد عاقد حصل الخارصيني
وان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا وكان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان الكبريت
لا يخالط الزيبق مخالطة محمودة يتولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين وان كان الزيبق
متخلخلا ارضيا فان كانا قويي التركيب يتولد الحديد وان كانا ضعيفي التركيب تولد الاسرب

الفصل الرابع

في اختلاف الامزجة بحسب مقاربة الشمس ومباعدتها من سمت الرأس اقرب الامزجة من الاعتدال
الحقيقي امزجة سكان خط الاستواء وهو المواضع التي سامتها دائرة معدل النهار اعني منطقة
الفلك الاعظم لان الشمس ينتقل تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب فهي متحركة على محيط دائرة

تقاطع معدل النهار على نقطتين متقابلتين احديهما نقطة الاعتدال الربيعي والاخرى نقطة الاعتدال
الخريفي وهذه الدائرة تسمى دائرة فلك البروج والشمس لا تسامت سكان خط الاستواء الا عند وصولها
الى احدى نقطتي الاعتدالين وتنتقل هناك في غاية السرعة لان الميل بين التقاطعين هناك يزداد كبيرا
فلا يحدث بحرها قوية وان دور الفلك هناك دور مستقيم فيكون مكث الشمس فوق الارض مثل مكثها تحتها فيعدل
حر النهار ببرد الليل والا تعظم التفاوت بين الشتاء والصيف والشمس تسامت خط الاستواء مرتين فيحصل هناك
صيفان وبعد كل صيف خريف وشتاء وربيع فيحصل هناك شتاءان وصيفان فلا يكون صيف شديد الحرارة ولا
شتاء شديد البرودة فيكون اهواؤهم قريبة من الاعتدال فان قيل ان البلد الذي يكون بعده عن خط الاستواء
ضعف غاية الميل بين فلك البروج ومعدل النهار لكون تسخين الشمس فيه حال ما يكون في غاية الميل مثل تسخينها في خط
الاستواء في هذه الحالة مثل هذا التسخين بعينه في خط الاستواء حتى كونها في غاية الميل الجنوبي ايضا مثل هذا
التسخين في غيرها من الحالات اشد فيكون تسخينها في خط الاستواء في جميع السنة في غاية الشدة مع ان دوام التسخين يوجب
شدة التسخين فالحرارة في خط الاستواء اشد قلنا لا نسلم ان تسخينها في البلدة المفروضة في هذه الحالة مثل تسخينها في
خط الاستواء وهذا لان دور الفلك بالنسبة الى البلدة المفروضة ليس دورا مستقيما بل القطب الشمالي الذي للفلك الاعظم مرتفع
عن الافق فيكون مكث الشمس في هذه البلدة فوق الارض حين كونها في الشمال اكثر من مكثها فوق الارض في هذه الحالة
بالنسبة الى خط الاستواء ومكثها فوق الارض بالنسبة الى خط الاستواء مثل مكثها تحت الارض في هذه الحالة لاستقامة
دور الفلك في خط الاستواء ابدا فيكون تسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة اقل من تسخينها في البلدة المفروضة
وحرارة النهار هناك يعدلها برودة الليل ولا كذلك هنا لقصر زمان الليل فيتعين الحر في الغاية فصح ما ذكرنا ان
خط الاستواء اشد المواضع اعتدالا واما المواضع التي عرضها من خط الاستواء مثل الميل الاعظم فيشتد الحر
فيها في الصيف لان سامت الميل هناك يسير جدا فتبقى الشمس كانها مسامتة لتلك المواضع مدة طويلة فيشتد فيه التسخين
وكلما زاد عرض البلد على غاية الميل قل التسخين

الفصل الخامس

في القوى الطبيعية التي يشترك فيها
الحيوان والنبات وهي اما ان يكون فعلها لاجل بقاء الشخص وهي النامية والغاذية او لاجل بقاء النوع
وهي المولدة والمصورة اما الغاذية فهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المتغذي ليخلف بدل ما يتحلل واما
النامية فهي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي ليبلغ به الى تمام النشو ما دخل فيه من الغذاء
واحترزنا بقولنا تزيد في اقطار الجسم عن الزيادات الصناعية فانها اذا زيدت في الطول نقص من العرض والعمق
والنامية تزيد في الابعاد الثلثة واحترزنا بقولنا على التناسب الطبيعي عن الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي
كالاورام وبقولنا ليبلغ به تمام النشو عن السمن واما المولدة فمنها ما يفرز جزءا من المادة ويجعله مبدأ
لشخص آخر ومنها ما تفصل اجزاء المني وتعد لاستعدادات مختلفة بحسب عضو عضو وهي المغيرة الاولى واما
المصورة فهي التي يصدر عنها تخطيط الاعضاء وتشكيلها واوضاعها وسائر ما يشبه ذلك والغاذية

تخدمها الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة اما الجاذبة فهي التي تجذب النافع من الغذاء ولها
وجود في المعدة وفي سائر الاعضاء اما في المعدة فلان الانسان لو [illegible] حتى صار راسه على الارض
ورجلاه مرتفعين فانه يزدرد الطعام ازدرادا تاما ولو لم يكن في المعدة قوة جاذبة استحال حركة
الغذاء الى المعدة واما في سائر الاعضاء فان كل عضو يجذب ما يوافقه ولو لم يكن فيه قوة جاذبة استحال
ذلك واما الماسكة فهي التي تمسك الغذاء زمانا تتصرف فيه القوة الهاضمة وتشتمل المعدة محتوية على الغذاء
احتواء تاما مماسة من جميع الجوانب واما الهاضمة فهي التي تحيل الغذاء الى ما تعمل فيه الغاذية واما
الدافعة فهي التي تدفع الفضل الذي لا يصلح للاغتذاء او يكون زائدا على ما ينبغي ثم الغاذية فعلها في
ثلثة تحصيل الغذاء وهو الذي يتوهم بدل ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه والالصاق وهو تصيير جزء المغتذي
والتشبيه وهو جعل الغذاء بعد صيرورته جزء المغتذي شبيها به من كل وجه حتى في قوامه ولونه والنامية
فعلها ان يزيد في الجسم باتصال جزء آخر به بحسب الزيادة داخلة في اجزاء المزيد عليه على نسبة واحدة
والغاذية تورد الغذاء تارة مساويا وتارة ازيد وتارة انقص والنامية لا تفعل الا ما يكون الوارد
ازيد من المتحلل وربما يوجد التسمن دون النمو فان الواقف في سن النمو قد يسمن والنامي قد يهزل والمولدة
فعلها التصرف في امر التناسل بان تفصل من امشاج البدن جوهر المني والمصورة فعلها [illegible] مختلفة
بحسب عضو عضو

الفصل السادس

في القوى الحيوانية وهي على قسمين مدركة ومحركة اما المدركة
فهي اما في ظاهر البدن واما في باطنه اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس اعني اللمس والذوق والشم
والسمع والبصر اما اللمس فهو قوة منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها ما يلاقيه ويؤثر فيه بالمضادة فيدرك
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والخشونة والملاسة والثقل والخفة واما
الذوق فهو قوة منبثة في جرم اللسان يدرك بها ما يماسه من الطعوم بواسطة رطوبة عذبة تحت اللسان فان
تلك الرطوبة تخالط المطعوم وتتكيف بكيفيته وتؤدي تلك الكيفية الى قوة الذوق فتنفعل بها الاعصاب
واما الشم فهو قوة في مقدم الدماغ يدرك الروائح التي يؤدي اليها الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة او
البخار المتحلل من الجسم الذي له تلك الرائحة واما السمع فهو قوة مرتبة في عصب داخل الصماخ يدرك الصوت
الذي يؤدي اليه الهواء المتموج بقرع عنيف او قلع شديد ولولا توقف الصوت على وصول الهواء
الى الصماخ لحصل الاحساس به عند هبوب الرياح ثم الهواء اذا تموج وقاومه جسم صلب مثل
جبل او جدار املس يرد ذلك المتموج ويصرفه الى الجهة التي اقبل منها فيحدث منه الصدى وربما لا يقع
الاحساس بالصدى لقرب المسافة فان المسافة اذا كانت قريبة حدث الصوت والصدى في حالة واحدة
فيتوهم انه صوت واحد ولكل صوت صدى عند كل مصادم ولهذا يكون صوت المغني تحت السقوف اقوى
منه في الهواء واما البصر فهو قوة مرتبة في عصبة مجوفة في العين يدرك صور المحسوسات ذي اللون

من يعتقد ان الابصار انما يكون بخروج شي من البصر وملاقاته للمبصرات وهو باطل لانه لو خرج شي من البصر
فاما ان يكون عرضا او جوهرا والاول محال لاستحالة الانتقال على الاعراض والثاني محال لان حركته اما
ان تكون طبيعية او ارادية او قسرية والاول باطل لان الحركة الطبيعية لا تتوجه الى جهات مختلفة والثاني
باطل لانها لو كانت ارادية لامكن لنا ان نمنع العين والانف شيئا والثالث باطل اذ لم نشاهد منافرا محركا
ولانه لو خرج من العين جسم ملاق للمبصر لزم تخلل الاجسام عند رؤية الاشياء التي داخل الزجاج ولانه
لو كان كذلك للزم الانخراق على الافلاك عند رؤية الكواكب فالابصار ليس بخروج الجسم من البصر بل الابصار
انه من حصول صورة المبصر في القوة الباصرة الا انا اذا نظرنا الى الخضرة ساعة طويلة وغمضنا
العين فانا نرى صورة الخضرة ولو نظرنا بعد ذلك الى البياض لم نره بياضا خالصا بل نراه مركبا من
البياض والخضرة فلولا ان صورة الخضرة حصلت في الجليدية لما كان الامر كذلك ومنهم من يعتقد ان الصورة
التي تاتي من العين اليمنى تتحد بالصورة التي تاتي من اليسرى فيصيران صورة واحدة وذلك باطل لاستحالة اتحاد
الاثنين بل الطريق الاخذ من اليمنى يلاقي الاخذ من اليسرى والصورة بعد انطباعها في الحس تترسم في موضع الملاقاة
وانما يرى الشي من الابعد اصغر ومن الاقرب اعظم لان المرئي اذا كان ابعد كان انطباعه في زاوية
اصغر فانا اذا توهمنا خطين يخرجان من الناظرة الى طرفي المرئي حدث مثلث راسه الناظرة وقاعدته
خط واصل بين طرفي الخطين ثم نتوهم مثلثات على هذه الصفة من جميع جوانب المرئي فيحدث مخروط قاعدته
المرئي وراسه الناظرة فمهما قرب المرئي كانت الزاوية في راس المخروط اعظم ومهما بعد المرئي كانت
اصغر فالصورة من القرب تنطبع في زاوية اعظم فترى اعظم ومن البعد تنطبع في زاوية اصغر فترى
اصغر واما المدركة التي في الباطن فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة اما
الحس المشترك فهو قوة في مقدم الدماغ تدرك صور المحسوسات على سبيل المشاهدة وهي غير البصر
لانا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وصورة الخط الدائر
اما ان تكون في البصر او في قوة اخرى والاول باطل لان البصر لا يدرك الا المقابل فصورته في قوة
اخرى وهي التي سميناها بالحس المشترك ولولا هذه القوة لما امكننا ان نحكم ان هذا الحلو هو هذا الاصفر
والصورة التي ترد على هذه القوة تارة تكون من الخارج بواسطة احدى الحواس الخمس وتارة تكون
من داخل كالصور التي يراها النائمون والمرضى واما الخيال فهي قوة في مؤخر البطن الاول من الدماغ
تدرك صور المحسوسات بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانه لا تمكنه اخذ الصورة وانتزاعها عن
المادة مطلقا بل تحتاج في الادراك الى ان تكون بينه وبين المادة علاقة وضعية واما الوهم
فهي قوة في البطن الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو
وعداوتها وهي التي تحكم في الشاة ان الولد محبوب وان الذئب مهروب عنه واما الحافظة
فهي

فهي التي تحفظ المعاني التي تدركها القوة الوهمية وهي خزانة الوهم ونسبتها الى الوهم في حفظ المعاني
كنسبة الخيال الى الحس المشترك في حفظ الصور واما المتخيلة فهي قوة في البطن الاوسط من الدماغ شانها
التصرف في الصور الموجودة في الخيال والمعاني المخزونة في الحافظة بالتفصيل والتركيب وهي التي تحكي
انسانا ذا راسين وعديم الراس والذي يدل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع هو انه اذا تطرق الآفة
الى الموضع بطل فعله واما القوى المحركة فهي اما باعثة واما فاعلة اما الباعثة فهي القوة الشوقية تحمل اما
على جلب نافع او ضروري وتسمى شهوانية او على الغلبة وتسمى غضبية واما الفاعلة فهي
القوة المنبثة في العضلة المباشرة للتحريك فهذه جملة القوى المدركة والمحركة الموسومة بالنفسانية اما القوة
الحيوانية فتقال على القوة التي بها يستعد الحيوان لقبول الخوف والغضب والانفة والرحمة وهي قوة تحدث
في القلب وتنفذ في جميع الاعضاء وتعتبر بقبول الحس والحركة **المقالة الخامسة** في النفس وفيها فصول

الفصل الاول في تعريف النفس وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي والكمال الاول هو الذي به يصير الشي
نوعا بالفعل واحترزنا بقولنا الاول عن الكمالات الثانية التي تتبع نوعه واحترزنا بقولنا لجسم طبيعي
عن كمالات الجسم الصناعي وقولنا آلي احترازا عن كمالات العقول فان كمالاتها انما تحصل بلا آلة واحترزنا به عن البسائط
العنصرية والمركبات المعدنية فان كمالاتها الثانية لا تحصل بواسطة الآلات وهي اما فلكية وهي
قوة مجردة تدرك الامور الكلية وتحرك جرم الفلك لا على غير النهاية وقد مر في الكلام واما غير فلكية
وهي ثلاث نباتية وحيوانية وانسانية اما النباتية فكمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتغذى
وينمو ويولد والحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والانسانية
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك التصورات والتصديقات ويحرك البدن لا بالافاعيل
الجزئية وتسمى نفسا ناطقة وهي من جهة انها تدرك الامور الكلية وتحكم على بعضها ببعض تسمى قوة نظرية
ومن جهة انها تحرك البدن على مقتضى آرائها تسمى قوة عملية ولا بد في الادراك من حصول صورة المدرك
في المدرك لانا اذا ادركنا حقيقة فاما ان يحصل فينا شي او لم يحصل والثاني باطل والا لكان حالنا
بعد الادراك كحالنا قبله فتعين ان يحصل فينا شي وذلك الشي اما ان يكون صورة المدرك او لا
والثاني باطل والا لم يكن ذلك ادراكا فتعين الاول وهو المطلوب والنفس ان كانت خالية عن
جميع المعقولات تسمى عقلا هيولانيا وان حصلت لها المعقولات الاولية وتهيأت لاكتساب النظريات
تسمى عقلا بالملكة وان حصلت لها المعقولات النظرية وهي مخزونة عندها لكن لا تطالعها بل حصلت لها
ملكة الاستحضار متى شاءت من غير افتقار الى كسب جديد فهي العقل بالفعل وان حصلت لها المعقولات
تطالعها وتعقل انها تعقلها فهي العقل المستفاد **الفصل الثاني** في ان النفس الناطقة ليست بجسم
ولا جسمانية وبيانه من وجوه احدها ان النفس غير منقسمة وكل ما هو جسم او جسماني فهو منقسم

فالنفس ليست بجسم ولا جسمانية وانما قلنا ان النفس غير منقسمة لانها تعقل البسائط وما يعقل البسائط
فهو غير منقسم وانما قلنا انها تعقل البسائط لوجهين احدهما انها تعقل الوحدة والنقطة وهي بسيطة
الثاني انها تعقل الماهية المركبة وما يعقل المركب يعقل بسائطه والا لم يحصل تعقل المركب بدون تعقل اجزائه
هذا خلف وانما قلنا ان ما يعقل البسيط فهو غير منقسم لانه لو كان منقسما لكان الحال في احد جزئيه غير الحال في
الجزء الآخر فينقسم البسيط هذا خلف وانما قلنا ان كل جسم او جسماني فهو منقسم لان كل ما هو جسم او جسماني
فله وضع وكل ما له وضع فهو منقسم على ما مر في ابطال الجزء الذي لا يتجزى الثاني ان النفس لها تصور الطبيعة
الكلية وكل ما له تصور كلي فهو مجرد عن المادة والا لكان الكلي ذا وضع فكان مخصوصا بمقدار معين ووضع
معين فلم يكن مطابقا لما ليس له مثله مما تعدد من الشركة فليس بكلي وبطريق آخر ان النفس لها تصور الماهية المطلقة وكل ما له
تصور المطلق فهو مجرد عن المادة اذ لو كان له وضع لكان الحال في احد جزئيه غير الحال في الجزء الآخر
فيلزم انقسام المطلق الى جزئين فكان كل واحد منهما اخص منه فالمفروض مطلقا هذا خلف الثالث
ان النفس لو كانت ذات وضع لكانت قابلة للقسمة الى غير النهاية فكانت الماهيات المعقولة قابلة للقسمة الى غير
النهاية فاما ان يحصل القسمة الى اجزاء متشابهة او الى اجزاء غير متشابهة والاول باطل والا لكانت مقترنة
بالمقدار فلا تكون مجردة هذا خلف والثاني باطل والا لكانت الماهية المعقولة لها اجزاء غير متشابهة
بالفعل لان الاجزاء الغير المتشابهة لابد وان يتميز بعضها عن البعض بالفعل ولو كان لها اجزاء غير متناهية
لما امكن حصولها والثاني كاذب فالمقدم مثله الرابع ان النفس لو لم تكن مجردة لكانت حالة في عضو من
اعضاء البدن ولو كان كذلك لكانت اما دائمة التعقل لذلك العضو او دائمة اللاتعقل والتالي بقسميه
باطل بالضرورة فالمقدم باطل بيان الشرطية ان الصورة الحاصلة في مادة ذلك العضو اما ان تكون
كافية في تعقله او لم تكن فان كانت كافية وجب ان تكون دائمة التعقل وان لم تكن كافية فلابد ان يحصل لها
صورة اخرى والا لم يحصل والاول باطل لاستحالة اجتماع الصورتين من نوع واحد في مادة واحدة
فتعين الثاني فتكون دائمة اللاتعقل الخامس ان النفس تقوى على افعال غير متناهية كتعقل مراتب الاعداد
ولا شيء من القوى الجسمانية تقوى على افعال غير متناهية لما مر في اثبات وجود النفوس الفلكية فالنفس ليست
بجسمانية ولما ثبت انها غير جسمانية لزم ان لا يرتسم فيها صور الجزئيات الجسمانية لان ما يرتسم فيه الصغير
غير ما يرتسم فيه الكبير فيكون منقسما والذي هو النفس **الفصل الثالث** في ان النفس الناطقة
حادثة او قديمة اختلف المتكلمون انها حادثة بمعنى انها لو كانت موجودة قبل البدن فاما ان تكون النفوس باسرها
متحدة او متكثرة والقسمان باطلان اما الاول فلانها لو كانت متحدة حين التعلق بالابدان ان بقيت متحدة كانت
نفس زيد بعينها نفس عمرو وكلما يعلمه زيد يعلمه عمرو وهو باطل بالضرورة وان لم تبق متحدة انقسمت فكانت
للصورة فكانت ذات وضع هذا خلف واما بطلان القسم الثاني فلانها لو كانت متكثرة فامتياز بعضها عن بعض

اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بالعوارض المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لاشتراكها
في الماهية واللوازم ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض المفارقة ليس من مقتضيات الماهية والا
لكان لازما فهو من مقتضيات الفاعل الخارجي فيكون تخصيص بعض الافراد بعرض دون غيره ترجيحا بلا مرجح وهو محال
هذا ما تمسك به المثبتون للحدوث وهو ضعيف من وجهين احدهما انا لا نسلم ان الماهية ولوازمها مشتركة
بين النفوس ولم لا يجوز ان يكون الاختلاف بينها بتمام الماهية قلت لانها داخلة تحت معنى واحد وهو
القوة العاقلة فلو كانت مخالفة بالماهية لكان الامتياز بينها بالفصول والفصول عوارض للطبيعة الجنسية فاختصاص
بعض افراد الطبيعة الجنسية بفصل دون غيره ليس من مقتضيات الماهية بل بسبب الفاعل الخارجي فتخصيص بعض افراد
الطبيعة الجنسية بفصل دون غيره يكون تخصيصا بلا مخصص قلنا لا نسلم انها داخلة تحت معنى واحد ولا نسلم ان
القوة العاقلة معنى مشترك وهذا لان القوة العاقلة هي التي تعقل معاني الاشياء وما هذا شانه جاز ان يكون انياتها
متخالفة بتمام الماهية ولئن سلمنا ان القوة العاقلة معنى مشترك ولكن لم قلتم بان اختصاص بعض افراد الطبيعة
الجنسية بفصل انما يكون بسبب الفاعل الخارجي وهذا لان من الجائز ان يكون كل فصل من الفصول مقتضيا لوجود الطبيعة
الجنسية فاذا وجد الفصل وجدت الطبيعة الجنسية ولزم بعض افراد الطبيعة الجنسية بالفعل لكن لا بسبب الجنس
ولا بسبب الفاعل الخارجي بل بسبب الفصل واذا اقترن الجنس بالفصل حصل نوع واحد من النفوس مخالف للنوع الآخر
فان قلت بان النفس حينئذ تكون مركبة من جزء جنسي وجزء فصلي فلا تكون بسيطة قلنا نعم ولم قلتم بانها بسيطة بل
هي مجردة والمتلزم من كونها ان لا تكون مركبة من جنس وفصل الوجه الثاني انا نقول لم لا يجوز ان يكون الاختلاف
بينها بالعوارض المفارقة قولكم بان العرض المفارق بسبب الفاعل الخارجي قلنا نعم ولكن لم قلتم انه لا يجوز قولكم
بانه يكون ترجيحا بلا مرجح قلنا لا نسلم ولم لا يجوز ان يقال ان كل نفس حال تعلقها بالبدن المعين كانت متعلقة ببدن
آخر فكانت متمايزة بالعوارض التي لحقتها من جهة التعلق بالبدن فلا يكون ذلك ترجيحا بلا مرجح واحتج المثبتون
للقدم بان النفس لو كانت حادثة لما كانت باقية بعد خراب البدن والتالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية
انها لو كانت حادثة لكان وجودها موقوفا على وجود البدن اذ لو لم يكن موقوفا عليه لكانت العلة الموجدة
لها موجودة مع تمام شرائطها قبل البدن فكان اختصاص وجودها بحالة حدوث البدن ترجيحا بلا مرجح
وهو محال ولو كان وجودها موقوفا على وجود البدن لزم عدمها بعد عدم البدن اذ لو بقيت موجودة بعدها
لكان وجودها موقوفا عليه هذا خلف واما بيان كذب التالي فلان النفس لو لم تبق بعد خراب البدن لكانت
قابلة للفساد فكان فيها شي يقبل الفساد وشي يفسد بالفعل والفاسد بالفعل غير القابل للفساد فكان لها
مادة اخرى فيكون النفس مركبة من اجزاء غير متناهية وهو محال وان لم تكن قابلة للفساد كانت باقية بعد خراب
البدن ولا نعني ببقاء النفس سوى هذا القدر وهذه الحجة ايضا ضعيفة لانا نقول لا نسلم بان وجودها لو كان
موقوفا على وجود البدن لزم عدمها بعد خراب البدن وانما يلزم ذلك ان لو كان دوام وجودها موقوفا على البدن وانه

ترجيح وجود النفس على عدمها وتسمى النفس عنه بعد وجودها ويكون الحقه الموجده كامه في ادامه وجودها
حتى يكون البدن آله موقوف عليها الفعل والامر من عدمه عدم المعلول وبعد التجاوز عن هذا لا نسلم ان النفس تعدم
بعد خراب البدن قوله لو لم تبق بعد خراب البدن لكانت قابله للفساد قلنا نعم ولكن بمعنى انها تقبل العدم لا بمعنى
آخر ولم قلتم بانها لو كانت قابله للعدم لكان فيها شيء يعدم بالفعل وشيء يقبل العدم وهذا لان الصور المادية
تقبل العدم وتعدم بالفعل فليس حينئذ ان الحامل لعدم الصور المادية هو المادة والمنعدم هو الصورة
قلنا نعم ولكن الصورة من حيث هي صورة انها انعدمت فليس فيها شيء ينعدم وشيء يقبل العدم حتى يتاتى الصورة
من حيث هي صورة جزء بالفعل فكذلك هنا لم لا يجوز ان يكون البدن ... ان لا يكون للنفس ... من عدم البدن
لعدم النفس فالحاصل انه لا شك في تجرد النفس فاما حدوثها وقدمها وبقاؤها بعد البدن فليس علينا حجة
تحصل الوثوق في الكل لكن الاغلب على الظن حدوثها مع البدن وبقاؤها بعده **الفصل الرابع** في التناسخ
احتج المثبتون للحدوث على ابطال التناسخ بان البدن اذا حدث حدثت به العلة الفاعلة لوجود النفس
والا لكان وجود النفس بعد تمام البدن موقوفا على حدوث امر وراء البدن ولو كان كذلك لما وجب حدوثها
عند حصول البدن واذا تمت العلة وجب ان يحدث نفس عند حدوث البدن والا لكان حدوثها بحدوث
بعض الابدان دون البعض ترجيحا بلا مرجح واذا كان كذلك امتنع ان يتعلق به نفس آخر على التناسخ والا لكان
للبدن الواحد نفسان مدبران وهو باطل لان كل واحد يعلم ان المدبر لبدنه واحد وهذه الحجة ضعيفة
لانا نمنع حدوث النفس ونقول لم لا يجوز ان يكون قديمة وينتقل علاقتها من بدن الى بدن ولئن سلمنا
حدوثها ولكن لم قلتم بانه متى حصل بدن وجب ان يحدث نفس قوله لو حدثت بحدوث بعض الابدان
دون بعض لكان ترجيحا بلا مرجح قلنا لا نسلم لم لا يجوز ان بعض الابدان يستدعي حدوث النفس لخصوصية
المزاج الحاصل له وبعضها لا يستدعي ذلك بل يكون مستعدا ... من النفوس الموجودة فمناسبة بين ان
تلك النفس كانت مدبرة لبدن فاستعدادها ... بشرط حدوث هذا البدن ... متعلقها
... عدة من النفوس حادثة ويكون ... من ابدان الى ابدان بسبب تلك المناسبة وهذه المسألة
انما يجب التوقف فيها **الفصل الخامس** في الصور التي يراها النائمون هذه الصورة اما ان يكون
موجودة في الخارج او لا يكون والاول باطل والا لرآها كل من كان سليم الحس فهي غير موجودة في الخارج
فليس ورودها على الحس المشترك من جانب الحس فهي انما ترد من القوة المتخيلة وسببها ان المتخيلة من
شأنها تركيب الصور وتفصيلها وانما تمنعها عن ذلك تسلط النفس الناطقة عليها بالضبط او اشتغال
الحس المشترك بالصور التي ترد عليه من الخارج فاذا تعطلت الحواس بالنوم او كانت النفس في حال
المرض مشغولة بجهة اخرى تسلطت المتخيلة عليها وركبت الصور التي لا وجود لها في الخارج وتنزل بها
الى الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة والمنامات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة اما الصادقة

فسببها ان النفس الناطقة من شأنها الاتصال بالنفوس السماوية اتصالا اعتياديا وانما تمنعها عن ذلك اشتغالها
بتدبير البدن فاذا حصل انقطاع ما عن التعلق بالبدن اتصلت بالنفس الكلية فتنطبع فيها ما يناسبها من
الصور ثم ان المتخيلة التي من شأنها المحاكاة عن الهيئات العقلية والمزاجية تحاكي تلك المعاني الكلية
المنطبعة في النفس بصور جزئية وتنزلها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة واما الكاذبة فسببها ان
الصور المخزونة في الخيال قد ترد على الحس المشترك وربما الفت المتخيلة صورة وبعثت الخيال عند النوم ترد
على الحس المشترك والسبب الاقوى في المنامات الكاذبة ان مزاج الدماغ اذا تغير لم يعبر الخيال الصورة
بحسب تلك التغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة يرى النيران ومن مال مزاجه الى السوداء يرى صورا سودا
هائلة وعلى هذا القياس في النفس اذا كانت قوية بحيث لم تكن اشتغالها بالبدن مانعا من الاتصال بالنفوس وكانت
المتخيلة قوية بحيث يقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة حصل لها الاتصال حالة اليقظة
وتتصور على وجه كلي والمتخيلة تحاكيها بصور جزئية مناسبة لها وتنزل الى الحس المشترك فتصير مشاهدة
محسوسة وربما تسمع كلاما منظوما او تشاهد منظرا بهيئة تخاطبه بكلام منظوم وهو الوحي والالهام ومن
النفوس ما يعرض لها مشاهدة الصور حالة اليقظة من تركيب المتخيلة بحيث تكون نسبتها الى ما يعرض حوادث
النفوس القوية نسبة المنامات الكاذبة الى المنامات الصادقة والصور التي تشاهدها هذه النفوس
هي الموسومة بالجن وتختلف مراتب هذه الصور المشاهدة بحسب مراتب النفوس **المقالة الثانية**
في احوال الاجرام الاثيرية وفيها فصول **الفصل الاول** في الحركات الظاهرة للاجرام العلوية
الكواكب لها حركتان حركة من المشرق الى المغرب بحركة الفلك الاعظم وحركة بحركة افلاكها من المغرب الى
المشرق اما السبعة السيارة فلان كل واحد منها يسامت الكواكب الموسومة بالثوابت ويتحول منها
نحو المشرق فيعلم انها متحركة بحركة كونها على خلاف حركة الفلك الاعظم واما الثوابت فلان كوكبا
من الكواكب السيارة لما سامت الثوابت في ناحية المغرب وعاد اليها في مدة معلومة وقد ضبطت عليه مدة
متطاولة وجدت مسافته اياها في ناحية المشرق فيعلم ان الثوابت متحركة بحركة كونها من المغرب الى المشرق
وانما لزم حركة الفلك المحوي بحركة الفلك الحاوي لان السطح الباطن من الفلك الحاوي مكان للمحوي
الثابت طرفا محور المحوي يلزمان موضعين من الحاوي فاذا تحرك الحاوي تحرك النقطتان فيلزم حركة
المحوي ضرورة ولما لم تكن حركات الكواكب متساوية بل بعضها اسرع من بعض علمنا ان لكل واحد كرة
تخصه ولما كان القمر يكسف عطارد وعطارد يكسف الزهرة علمنا ان فلك القمر تحت فلك عطارد وفلك
عطارد تحت فلك الزهرة وبهذا الطريق علمنا ان فلك الزهرة تحت فلك المريخ وفلك المريخ تحت فلك المشتري

وفلك المشتري تحت فلك زحل وفلك زحل تحت فلك الثوابت ولما كانت الثوابت متحركة بالحركة البطيئة
دل على ان فلك الثوابت تحت الفلك الاعظم واما فلك الشمس فلم يدل على وضعه شيء من دلائل المشاهدة
الفصل الثاني في الافلاك الخارجة المراكز والتداوير لما اختلف الآثار التي هي من مقتضيات
شعاع الشمس من تحريك الارض وتوليد الابخرة وما اشبه ذلك في المواضع المسامتة لفلك البروج دل
ذلك على ان الشمس ليست حركتها على محيط فلك مركزه مركز العالم والا لكان بعدها عن جميع المواضع المسامتة
لفلك البروج بعدا واحدا فلا تختلف تأثيرها باختلاف النواحي وحيث اختلف دل على انها تقرب تارة
من الارض وتبعد اخرى فتكون حركتها اما على محيط كرة شاملة للارض مركزها خارج عن مركز العالم
واما على كرة صغيرة غير شاملة للارض متحركة على نفسها يقال لها فلك التدوير والشمس مركوزة فيها فتقرب
تارة من الارض وتبعد اخرى وابعد بعدها يقال له الاوج واقرب قربها هو الحضيض وثبتنا متحركا كان
تحرك فلك الثوابت من المغرب الى المشرق حركة بطيئة موافقة لحركة الثوابت واما القمر فانه يسرع
تارة في سيره الذي له من المغرب الى المشرق ويبطئ اخرى على ما دلت عليه المشاهدة ولا يختص هذا الاختلاف
بموضع معين من الفلك بل يقع في جميع الاوضاع التي يعرض له وذلك دل على انه يتحرك على محيط فلك صغير
غير شامل للارض يتحرك تارة الى المشرق وتارة الى المغرب فيعرض له السرعة والبطء ولما صار تارة
شماليا عن الشمس واخرى جنوبيا علم ان فلك تدويره لا يتحرك في سطح منطقة فلك البروج بل يتحرك على محيط
دائرة مائلة عن الدائرة الموازية لفلك البروج والدائرة المائلة تقطع الدائرة الموازية لفلك البروج
على نقطتين متقابلتين فاذا سامت القمر الشمس في احدى تلك النقطتين يكسفها ولما وقع كسوف في احدى
النقطتين وعادت الشمس بحركتها الخاصة بها الى تلك النقطة ووقع فيها الكسوف الثاني لم يكن الكسوف
الثاني في الموضع الذي كان فيه الكسوف الاول كان في موضع آخر مائل الى المغرب علم ان فلكا
آخر ينقل الفلك الذي على محيطه نقطتا التقاطع الى جهة المغرب وهذا الفلك يقال له فلك الجوزهر
والفلك الذي على محيطه نقطتا التقاطع يسمى الفلك المائل وقد دل النظر الدقيق على ان القمر كلما قرب
من تربيع الشمس كان سريع السير فان ازدياد سرعته يكون اشد من ازدياد سرعته في موضع آخر
وذلك يدل على انه اذا قرب من التربيع كان اقرب من الارض مما اذا كان في موضع آخر وذلك
دل على ان فلك التدوير متحرك على محيط فلك الخارج المركز لتقرب تارة من الارض وتبعد اخرى
ويكون البعد الابعد متحركا بحركة الفلك المائل الى خلاف التوالي حتى اذا كان فلك التدوير على موضع
الشمس وهو في اقرب قربه كان البعد في مقابلته واذا وصل فلك التدوير الى مقابلة الشمس حصل البعد

الابعد ايضا الى المقابلة ويكون القرب الاقرب مسامتا للشمس واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الثاني
من الشمس فقد وصل القرب الاقرب من الجانب الآخر فيحصل فلك التدوير في القرب الاقرب واما الكواكب
الخمسة فانها تتحرك من المغرب الى المشرق ويعرض لها ان تتحرك صوب جهة المشرق وترجع الى خلاف التوالي
ثم تستقيم وذلك دل على ان حركتها على محيط فلك صغير غير شامل للارض وهو فلك التدوير ثم الكواكب العلوية
تعرض حركتها حالة الرجوع الى خلاف التوالي في بعض مواضع الفلك اسرع وفي بعضها ابطأ وذلك دل
على ان فلك التدوير يقرب تارة من الارض ويبعد اخرى حتى اذا قربت من الارض وعرض لها الرجوع
يرى حركتها الى خلاف التوالي اسرع مما اذا كان في مواضع اخرى فلها فلك خارج المركز يحرك فلك التدوير
من المغرب الى المشرق واما الزهرة وعطارد فان غاية بعدهما عن الشمس وهو البعد الصباحي والمسائي يرى مختلف
المقدار في مواضع الفلك وذلك يدل على ان مركز فلك التدوير يقرب تارة من الارض ويبعد اخرى حتى
اذا قرب يرى غاية البعد اعظم واذا بعد يرى اصغر فدل على ان لكل واحد منهما فلكا خارج المركز
يحرك فلك التدوير من المغرب الى المشرق وغاية عظم البعد الصباحي والمسائي وغاية صغره في عطارد
لم يكن مختصا بموضع معين من الفلك كما للزهرة فعلم ان اوج عطارد وحضيضه يقربان تارة من الارض ويبعدان
اخرى ويحركهما فلك آخر خارج المركز ويقال له الفلك المدير **الفصل الثالث** في الاحوال التي
تعرض للنيرين اما سبب زيادة ضوء القمر ونقصانه لما اختلف هيئات تشكل النور فيه بسبب قربه من الشمس
وبعده عنها دل على ان جرمه كمد مظلم ونوره مستفاد من الشمس فاذا قرب من الشمس كان وجهه المظلم
مواجها لنا فلا نراه مضيئا ثم اذا مال الى الجهة الشرقية انحرف وجهه المضيء الناظر منه الى الشمس واذا
صار البعد بينه وبين الشمس بمقدار ربع الدائرة يرى نصفه مضيئا واذا صار مقابلا للشمس كان وجهه المضيء
مواجها لنا فنراه تام النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره وازداد ظلمته الى ان يصير البعد
بينه وبين الشمس من الجانب الآخر ربع دائرة فيرى نصفه مظلما ونصفه مضيئا وعلى هذا القياس ينتقص نوره
الى ان ينمحق كسوف الشمس فلان القمر اذا حصل في نقطة التقاطع بين الدائرة المائلة عن فلك البروج
وبين الدائرة الموازية له وكانت الشمس مسامتة لنقطة التقاطع لم يكن للقمر ميل عن الشمس فيصير حائلا
بيننا وبين الشمس فنرى وجهه المظلم كانه سواد على صفحة وهو الكسوف وان كان له ميل عن الشمس وكان الميل
اقل من مجموع نصف قطر الشمس ونصف قطر القمر انكسف الشمس بعضها وان كان الميل اعظم من مجموع نصف
القطرين او مساويا فلا ينكسف واما خسوف القمر فسببه ان جرم الارض اقل من جرم الشمس والا
لوجب انخساف القمر في كل وقت من الاوقات فاذا توهمنا خطوطا تخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي

قطر الارض وتوهمنا اخراجها بالاستقامة فانها تلاقى على نقطة والارض جرم كثيف مانع من
نفوذ الشعاع فيه فيقع له ظل محصور فيما بين تلك الخطوط على شكل مخروطي فاذا حصل القمر على مقابلة
الشمس وكان الشمس في احدى نقطتي التقاطع المذكور والقمر في الاخرى وقع في ظل الارض وبقي على ظلامه
الاصلي فيرى غير مضيء واذا كان له ميل عن نقطة التقاطع وكان الميل اقل من مجموع نصف قطر القمر
ونصف قطر الظل انخسف القمر بعضه وان كان مساويا لمجموع نصف القطرين او اعظم لم ينخسف

الفصل الرابع في صفة البروج وكيفية دوران الفلك الاعظم بالنسبة الى الآفاق لما كان فلك
البروج مقاطعا لمعدل النهار على نقطتين متقابلتين هما نقطتا الاعتدال الربيعي والخريفي كان على
البعدين الدارين على نقطتين متقابلتين شمالية وتقال لها نقطة الانقلاب الصيفي والاخرى جنوبية
وتقال لها نقطة الانقلاب الشتوي فاذا توهمنا انقسام ما بين كل نقطتين من هذه النقط الاربع
بثلثة اقسام متساوية وتوهمنا ست دوائر تمر على كل نقطتين متقابلتين من هذه النقط انقسم
سطح الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها محصور فيما بين نصفي دائرتين من هذه الدوائر ويسمى هذه
الاقسام بالبروج فاذا كانت الشمس في البروج التي من نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة الانقلاب
الصيفي كان الزمان في نواحي الشمال ربيعا واذا كانت في البروج التي من نقطة الانقلاب
الصيفي ونقطة الاعتدال الخريفي كان صيفا وفي الربعين الآخرين يكون خريفا وشتاء وهذه الدائرة
اعني دائرة فلك البروج تقطعها دائرة الافق وهي دائرة تفصل ما بين الظاهر من الفلك والخفي منه
على نقطتين متقابلتين تسمى احديهما شرقية والاخرى غربية والآفاق التي في خط الاستواء تمر كلها على
قطبي معدل النهار وتقطع معدل النهار وسائر الدوائر الموازية له بقسمين متساويين ويكون
زمان مكثه فوق الارض مساويا لزمان مكثه تحت الارض ويكون النهار والليل ابدا متساويين
وآفاق المواضع التي لا تسامت معدل النهار لا يكون انطباقها على محيط النهار وتقاطع معدل النهار
على زوايا غير قائمة ويكون احد قطبي معدل النهار مرتفعا عن الافق والقطب الآخر منحطا عنه
ويكون بعض الكواكب ابدي الظهور وبعضها ابدي الخفاء وتقطع الدوائر الموازية لمعدل
النهار تقطعها الافق بقسمين مختلفين فيكون القوس الظاهرة منها فوق الارض اعظم من التي تحتها
فاذا كانت الشمس في البروج الشمالية كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا كانت في البروج
الجنوبية والمواضع التي فيما بين دائرتي البروج ومعدل النهار تسامتها الشمس
في كل دورة مرتين واما المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي فانها لا تسامتها

الا دفعة واحدة وما يجاوزه كل ما تسامته الشمس لا تسامته والمواضع التي يكون مدار نقطة
الانقلاب الصيفي فيها ابدي الظهور لا يكون للشمس فيها غروب عند كونها في نقطة الانقلاب
الصيفي وتبقى في الدورة الكاملة التي للفلك الاعظم فوق الارض فيظهر لها بعد ذلك طلوع
وغروب حتى ينتهي الى مسامتة نقطة الانقلاب الشتوي فيكون في الدورة الكاملة تحت الارض و
المواضع التي ينطبق فيها فلك البروج على سمت الراس ينطبق فيها فلك البروج على الافق فاذا
مال القطب نحو المغرب بحركة الفلك الاعظم ارتفع نصف فلك البروج من دائرة الافق وانخفض
النصف المقابل له والمواضع التي ينطبق فيها قطب العالم على سمت الراس ينطبق الافق
فيها على معدل النهار ويكون محور الفلك الاعظم قائما على سطح الافق ويدور الكرة حوله دورة
رحوية ويبقى نصف فلك البروج ظاهرا ابدا ونصفه خفيا ابدا فيكون السنة كلها يوما
وليلة ستة اشهر نهارا وستة اشهر ليلا فظهر ان حركة الفلك بالنسبة الى الآفاق مختلفة اما
في افق الاستواء فدولابية واما في المواضع المسامتة لقطب العالم فرحوية وفيما بينهما حمائلية
ولنكتف بهذا آخر كلامنا في هذا القسم

القسم الثالث في العلم الالهي وهو العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود وفيه ست مقالات

المقالة الاولى في الامور العامة وفيها خمسة مطالع

المطلع الاول في الوجود وفيه فصول اربعة

الفصل الاول في ان الوجود قسمان احدهما متوقف على الغير والآخر غير متوقف اما الاول فلان
من الموجودات ما هو مركب وكل مركب موجود متوقف على وجود غيره واما الثاني فاحتج الحكماء على اثباته
بانه لو كان في الوجود موجود ممكن الوجود لذاته لكان في الوجود موجود لا يتوقف وجوده على غيره والمقدم
حق فالتالي حق بيان الشرطية ان الموجود الممكن لا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان لم يتوقف وجوده على الغير
فهو المطلوب وان توقف وجوده على الغير فذلك الغير ان لم يتوقف وجوده على مؤثر آخر فقد حصل المطلوب
وان توقف فاما ان يتوقف على ما كان اثرا له او على غيره والاول باطل والا لزم الدور وهو محال
فتعين الثاني والا فاما ان يتسلسل لا الى نهاية او ينتهي الى ما لا يتوقف وجوده على الغير والاول باطل
فتعين الثاني بيان بطلان الاول انه لو وقع التسلسل كان كل واحد من آحاد الامور المتسلسلة ممكنا لذاته
والجملة من حيث هي جملة متوقفة على كل واحد منها والمتوقف على الغير ممكن لذاته فالجملة من حيث هي جملة ممكنة لذاتها
فلا بد لها من مؤثر والمؤثر فيها اما ان يكون نفس المجموع وهو محال لاستحالة كون الشيء موجدا لنفسه او داخلا
فيه وهو محال لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء منه فلو كان المؤثر في الجملة داخلا فيها لكان مؤثرا

في نفسه وهو محال او خارجا عنها والخارج واجب لذاته فيلزم انقطاع السلسلة عند الانتهاء الى واجب
الوجود لذاته وقد فرضنا التسلسل هذا خلف ولقائل ان يقول لا نسلم ان المؤثر في المجموع من حيث هو مجموع مؤثر
في كل جزء منه وهذا لان من يقول بوجود موجود واجب الوجود يسلم ان جملة الموجودات من حيث هي جملة
ممكنة لافتقارها الى الاجزاء والمؤثر في الجملة من حيث هي جملة داخل فيها وهو الواجب لذاته فان قيل
بيان ان الجملة المتسلسلة التي تركب من آحاد ممكنة لا بد وان يكون لها مؤثر لا يتوقف الجملة على غيره ولا شيء
من الداخل كذلك اما الصغرى فلان الجملة الممكنة لها مؤثر وذلك المؤثر اما ان يكون بحالة يتوقف الجملة على غيره
او لا يتوقف فان لم يتوقف فقد وجد للجملة مؤثر لا يتوقف الجملة على غيره وان توقف فذلك الغير اما
ان يكون حاصلا او لا يكون والثاني باطل والا لكانت الجملة متوقفة على شيء لا حصول له فلا يكون الجملة
موجودة هذا خلف فذلك الغير لا بد وان يكون حاصلا فللجملة مؤثر لا يتوقف الجملة على غيره واما الكبرى
فلان كل ما هو داخل في المجموع فهو بعض من المجموع وكل ما هو بعض من المجموع فالمجموع متوقف على غيره
من الابعاض فليس بحالة لا يتوقف المجموع على غيره قلنا لا نسلم ان ذلك الغير اذا كان حاصلا كان للجملة
مؤثر لا يتوقف الجملة على غيره ولم لا يجوز ان يكون ذلك الغير شرطا للجملة حتى يكون الجملة موقوفة عليه
ويكون المؤثر بحالة يتوقف تاثيره عليه فان قيل المراد من المؤثر الذي لا يتوقف الجملة على غيره هو
المؤثر مع جميع الشرائط المعتبرة في تحقق الجملة قلنا لم لا يجوز ان يكون المؤثر بهذا التفسير داخلا وهو
بعض الاجزاء بشرط وجود غيره من الاجزاء وهذا لان من يقول بواجب الوجود يسلم ان جملة الموجودات
التي يدخل فيها واجب الوجود لها مؤثر مع جميع الشرائط المعتبرة في تحقق الجملة والمؤثر مع جميع الشرائط
هو الواجب لذاته بشرط الموجودات الممكنة فليس من الممتنع ان يكون المؤثر على ما ذكرتم من التفسير داخلا
اما قوله ان كل ما هو داخل فهو بعض من المجموع قلنا لا نسلم ان كل ما هو داخل على ما ذكرتم من التفسير فهو
بعض من المجموع بل هو الاجزاء كلها فليس يلزم ان جملة ما يتوقف عليه الجملة لو كان هو الداخل على هذا التفسير
فكان الشيء متوقفا على نفسه قلنا لا نسلم بل يكون الشيء متوقفا على كل جزء من اجزائه ولا امتناع فيه
والمعتمد في المسئلة ان نقول لا شك ان في الوجود موجودا ممكنا فلا بد وان يكون له علة مؤثرة فاما
ان يكون عنه ومن كل واحد من علله علل متناهية او لا يكون والثاني باطل والا لكان عنه ومن كل واحد
من علله علل غير متناهية فالآحاد محصورة بين حاصرين فتعين ان يكون عنه ومن كل واحد من علله
علل متناهية فليس له في الوجود علل غير متناهية فينتهي الى علة لا علة لها فيلزم وجود موجود لا يتوقف
وجوده على غيره وهو الواجب لذاته

الفصل الثاني في ان وجود الممكنات ليس نفس الماهية

ولا داخلا فيها لانا نتصور المثلث مع الشك في وجوده الخارجي فالمثلث في هذه الحالة محكوم عليه في العقل بانه
مثلث وغير محكوم عليه بانه موجود في الخارج فلو كان الوجود الخارجي نفس كونه مثلثا او داخلا فيه لاستحال
الحكم عليه بانه مثلث مع عدم الحكم عليه بانه موجود في الخارج فالوجود ليس نفس المثلث ولا داخلا فيه وكذا سائر
الماهيات يمكن تعقلها مع الذهول عن وجودها الخارجي فالوجود ليس نفس الماهيات الممكنة ولا داخلا فيها فان قيل
لو كان الوجود غير الماهية الممكنة لكانت الماهية الخارجية موصوفة به والوجود صفة لها والصفة محتاجة الى الموصوف
والمحتاج اليه لا بد وان يكون متقدما فالماهية لا بد وان تكون متقدمة بالوجود على الوجود فيكون لها وجود
آخر ويلزم تقدمها على ذلك الوجود ايضا فيكون بين الماهية والوجود وجودات غير متناهية محالا لانها محصورة
بين حاصرين هذا خلف قلنا لا نسلم ان الوجود لو كان غير الماهية لكانت الماهية الخارجية موصوفة بالوجود
في الخارج وانما يلزم ان لو كانت الماهية الخارجية مغايرة للوجود ولم لا يجوز انه يلزم من كون الوجود
مغايرا لنفس الماهية كونه مغايرا للماهية الخارجية وهذا لان الماهية والوجود في الخارج شيء واحد الا انها
اذا حصلت في العقل فصلها العقل الى امرين ماهية ووجود فان قيل اذا ثبت ان الوجود مغاير للماهية
في العقل فيلزم مغايرته لها في الخارج والا لكان حكم العقل بالمغايرة غير مطابق لما في نفس الامر قلنا
لا نسلم وهذا لان العقل حكم عليهما بانهما متغايران في العقل وكون هذا الحكم مطابقا لما في نفس الامر لا يتوقف
الا على مغايرتهما في العقل واما في الخارج فلا فان قيل انهما لو كانا متغايرين في العقل ومتحدين في الخارج
لحصل من الشيء الواحد في الخارج مثالان في العقل احدهما للماهية والآخر للوجود قلنا ولم لا يجوز ان
يكون الشيء الواحد في الخارج يحصل له مثالان في العقل وهذا لان المثلث المساوي الساقين في الخارج حصل
منه مثالان في العقل احدهما مثال المثلث المطلق والثاني مثال المثلث المساوي الساقين وهو في الخارج شيء
واحد ليس فيه جهتان حتى يطابق باحديهما المثلث وبالاخرى المثلث المساوي الساقين وكذلك السواد
حصل منه مثالان في العقل احدهما مثال اللونية المطلقة والثاني مثال السوادية وهو في الخارج
شيء واحد ونظائر هذا كثيرة وستطلع عليها فيما بعد ان شاء الله تعالى

الفصل الثالث في ان وجود الواجب لذاته لا يغاير ماهيته لا في الخارج ولا في العقل اما في الخارج فلان وجوده لو كان غير
ماهيته فاما ان يكون داخلا فيها او خارجا عنها والقسمان باطلان اما الاول فلانه لو كان داخلا
فيها لكانت ماهيته مركبة وكل مركب فهو محتاج الى اجزائه التي هي غيره والمحتاج الى الغير ممكن لذاته
فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف واما الثاني فلانه لو كان خارجا عنها لكان صفة قائمة بالماهية
فكان محتاجا اليها والمحتاج الى الغير ممكن لذاته فيكون الوجود من حيث هو وجود ممكن لذاته فله علة وعلته

ان كان غير تلك الماهية فالواجب لما انه محتاج في وجوده الى غيره هذا خلف وان كان نفس تلك الماهية
والعلة لابد وان تكون متقدمة بالوجود على المعلول فتلك الماهية متقدمة بالوجود على الوجود فلها وجود آخر
قبل الوجود فيلزم تقدمها بالوجود على ذلك الوجود ايضا فيلزم ان تكون من الماهية وجودها وجود ان غير
متناهية هذا خلف واما في العقل فلان الواجب لما انه لو فصله العقل الى ماهية ووجود لكان لماهيته جزئيات
لامتنع نفس مفهومها ان يكون لها جزئيات غير متناهية فلا وجد شيء من جزئياتها بنفس تلك الماهية اذ لو وجد بعض الجزئيات
بنفس تلك الماهية دون بعض كان ذلك ترجيحا بلا مرجح واذا لم يوجد شيء من جزئياتها بنفس تلك الماهية كان
وجود الجزء المتعين في الاعيان حاصلا لا بنفس الماهية بل بسبب منفصل فكان الواجب لما انه موجود بسبب منفصل
هذا خلف فالواجب لما انه لا ينفصل في العقل الى امرين ماهية ووجود بل وجوده نفس ماهيته في العقل والخارج
جميعا فان قيل لو كان وجود واجب الوجود الذي هو ماهيته في الاعيان مجردة اما ان يكون لطبيعة
الوجود او لوازمها او لسبب منفصل والثاني باطل لان تجرده لو كان بسبب منفصل عن طبيعة الوجود ولوازمها
لكان بسبب مغاير لماهية واجب الوجود ولوازمها فكان الواجب لما انه محتاجا في تجرده الى غيره هذا خلف
والاول ايضا باطل لان تجرده لو كان لطبيعة الوجود لكان كل ما حصل في الاعيان من الوجود مجردا
والثاني كاذب فالمقدم مثله قلنا لا نسلم ان تجرده لو كان لطبيعة الوجود لكان كل ما حصل في الاعيان
من الوجود مجردا وانما يلزم ان لو كان الوجود في الاعيان شيئا واحدا وهذا لان وجود الممكنات في الاعيان
نفس الماهية وهي مغايرة للوجود الواجبي المجرد والحاصل في الاعيان من افراد الوجود المحمول على الوجودات
الحاصلة في العقل منحصر في واجب الوجود اما وجود الممكنات فليس له هوية في الاعيان بل الحاصل في الاعيان
ماهياتها والماهيات العينية اذا حصلت في العقل فصلها العقل الى الماهية والوجود فالوجودات
انما تحصل هوياتها في الاذهان ومعنى قول الحكماء ان الوجود مشترك بين الواجب والممكن ان الماهيات
الممكنة اذا حصلت في العقل وفصلها العقل الى الماهية والوجود كانت وجوداتها مشاركة للوجود الواجبي
في مسمى الوجود وهو الوجود العام الذي لا وقوع له الا في الذهن وبما ذكرناه اندفع الالزام الذي ذكره
مولانا وامامنا وامام الباحثين وغياث نفوس الطالبين على الحكماء في كتاب الملخص حيث قال
اتفقوا على ان الطبيعة النوعية يمتنع ان يكون بعض اشخاصها مجردة عن المادة وبعضها مقارنة فالوجود
انما طبيعة واحدة فان كانت غنية عن مقارنة الماهية فليكن كذلك مطلقا وان جاز ان يكون مجردة تارة
ومقارنة اخرى فلم لا يجوز في الطبيعة الواحدة النوعية ان يكون مادية تارة ومجردة اخرى لانا نقول
لم قلتم ان الوجود ليس غنيا عن مقارنة الماهية مطلقا وانما لا يكون غنيا ان لو حصل شيء من الوجود

في الاعيان حالا في الماهية وليس كذلك اما وجود الممكنات فانما يقع في الاذهان لا في الاعيان
واما وجود واجب الوجود فهو مجرد عن الماهية فالحاصل ان الوجود في الاعيان نفس الماهية العينية
ومغاير للماهية في العقل والوجود المحمول على واجب الوجود ليس له في الاعيان الا صورة الوجود
الواجبي والعقل اذا فصل الممكن الواقع في الاعيان الى ماهية ووجود تعدد افراد الوجود في العقل
والعقل يسمى صورة الوجود المطلق الى الوجود الواجبي والى تلك الوجودات المتعددة في العقل وتلك
القسمة لابد وان يكون مشتركا بين الاقسام فالوجود مشترك بين افراد الوجودات الحاصلة في العقل

الفصل الرابع

في الوجود الذهني انا نعلم اشياء لا وجود لها في الخارج كجبل من ياقوت وبحر
من زيبق وكل معلوم فهو متميز وكل متميز فهو موجود اما في الذهن او في الخارج وهذه المعلومات موجودة
اما في الذهن او في الخارج وليست في الخارج فتعين ان تكون في الذهن والوجود الذهني مغاير للماهية
على معنى ان الماهية الذهنية اذا فصلها العقل انقسمت الى ماهية ووجود ذهني والعدم ايضا له
صورة في الذهن لانا نحكم على الشيء بانه اما موجود واما معدوم ولو لم يكن للعدم صورة في الذهن
لاستحال ذلك والممتنع له صورة في الذهن لكونه محكوما عليه بانه ممتنع في الخارج ولو لم يكن له صورة
في العقل لاستحال الحكم عليه بالامتناع والوجود الذهني والخارجي الحاصلان في الذهن يشتركان
في نفس الوجود وذلك المشترك يقال له الشيئية فان قيل اذا عقلنا ماهيتي الحرارة والبرودة فلو
حصلت صورتاهما في العقل لزم اجتماع ماهيتي الحرارة والبرودة في محل واحد وذلك ممتنع قلنا لا نسلم
بل الممتنع اجتماعهما في محل جسماني اما اجتماع صورتيهما في النفس المجردة فليس بممتنع فانا نحكم عليهما
بانهما متضادتان في الخارج ولولا حصول صورتيهما في العقل لامتنع الحكم عليهما بالتضاد

المطلع الثاني في الماهية وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في الماهية الكلية

ان لكل شيء حقيقة
هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا
الفرسية واما الوحدة والكثرة والكلية والجزئية وما يشبه ذلك فهي امور منضمة الى الفرسية حتى
تكون الفرسية مع الوحدة واحدا ومع الكثرة كثيرا ومع الكلية كلية ومع الجزئية جزئية وعلى هذا
القياس والماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج لان هذا الفرس موجود والفرسية جزء من هذا
الفرس وجزء الموجود موجود فالفرسية موجودة واما الكلي العقلي فلا وجود له في الاعيان لان
كل موجود فهو متشخص ولا شيء من المتشخص بكلي فالكلي لا وجود له في الاعيان بل في الاذهان لان
الموصوف بالكلية لابد وان يكون موجودا باحد الوجودين وليس في الاعيان فتعين ان يكون

في الاذهان وليس المراد من قولنا ان الكلي موجود في الاذهان ان الصورة الذهنية بعينها مشتركة
بين كثيرين لان الصورة الذهنية صورة مخصصة ولها هوية مانعة من الشركة فاستحال ان تكون مشتركة
بين كثيرين بل المراد منه ان اي شخص من اشخاص النوع الواحد اذا حصل صورته في العقل مجردة
عن جميع لواحقها الخارجية كان الحاصل في الذهن اما شيئا واحدا او اشياء متساوية واذا قلنا
ان الفرسية لا بشرط شيء هي الفرسية من حيث هي هي ولها وجود في الاعيان واذا قلنا الفرسية بشرط
لا شيء موجودة لم يكن صحيحا لان الفرسية بشرط لا شيء هي الفرسية المجردة عن جميع اللواحق ولا وجود
لها في الاعيان واذا قلنا الفرسية بشرط لا شيء موجودة لم يكن صحيحا لان الفرسية بشرط لا شيء
هي الفرسية المجردة عن جميع اللواحق ولا وجود لها في الاعيان لان كل موجود في الاعيان فهو جزئي

الفصل الثاني في الماهية

والجزئية من لواحق الماهية فلا تكون الماهية مجردة عن جميع اللواحق
البسيطة والمركبة الماهية منها ما هي مركبة وهي التي تلتئم حقيقتها من اجتماع امور مختلفة ومنها
ما هي بسيطة لان كل مركب لابد وان يكون تركيبه من البسائط والمركب قد يكون تركيبه من الجنس والفصل
كالسواد المركب من اللون الذي هو الجنس ومن الفصل الذي به يمتاز عن البياض وقد لا يكون كذلك
كالجسم المركب من الهيولى والصورة الجسمية وكل مركب فان اجزاءه متقدمة عليه في الخارج
والذهن لانه لو لم يتقرر للاجزاء وجود امتنع ان يتقرر للماهية وجود سواء كان في الوجود
الذهني او الخارجي والمركب قد يكون تركيبه في الخارج والذهن كالانسان المركب من النفس والبدن
وقد يكون تركيبه في الذهن دون الخارج كالشكل الكري فانه مركب من الشكل الذي هو الجنس ومن
الفصل الذي به يمتاز عن سائر الاشكال وكالمقدار المتحد الذات فانه مركب من الشكل الذي هو
الجنس ومن الفصل الذي به يمتاز عن سائر الاشكال وكالمقدار المتحد الذات فانه مركب من الجنس الذي
هو المقدار ومن الفصل الذي به يمتاز عن المقدار الغير المتحد الذات والمركب الخارجي لابد وان
يكون بعض اجزائه علة للآخر والا لكان كل واحد من اجزائه غنيا عن الآخر ولو كان كذلك لاستحال
ان يحصل منها حقيقة مركبة

الفصل الثالث في اشتراك الماهيات وافتراقها

الماهيات
المشتركات من وجه لابد من افتراقها من وجه والا لم يحصل اثنان فلا اثنينية بينهما هذا خلف فان
كان المشترك عرضا فقط لازما او مفارقا فالافتراق بالماهية وان كان جنسا فالافتراق بالفصول
وان كان نوعا فالافتراق بالعوارض المفارقة والماهيات ذوات المحال اختلافها باختلاف
قوابلها وان اتحد القابل فالاختلاف بالزمان كالسوادين حلا في محل واحد لكن احدهما بعد
الآخر والفصل مشارك النوع في طبيعة الفصل ومتمايز عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته وحقيقة
النوع من الجنس يمتنع وجودها بدون الفصل فالفصل مقوم لوجودها وليس لاحد ان يقول ان الطبيعة الجنسية
اما ان تكون لذاتها محتاجة الى الفصل او لا تكون والاول باطل لانها لو كانت محتاجة اليه لذاتها لما كان لها
وجود الا معه فلا يكون الجنس جنسا هذا خلف فتعين ان لا تكون محتاجة اليه فهي غنية لذاتها عن الفصل فلا يكون
الفصل مقوما لوجودها لانا نقول لا نسلم انها لو لم تكن محتاجة الى فصل من الفصول واما تقوم الفصل المعين
لها انما جاء من جانب الفصل فان الفصل اقتضى وجود الحصة من الطبيعة الجنسية ان صارت متقومة به والجنس
والفصل ان كان جعل احدهما هو جعل الآخر كجنس السواد وفصله لم يتميز الجنس عن الفصل في الاعيان وان
كان جعل احدهما غير جعل الآخر كالجسمية مع القوى الحيوانية كانا متمايزين في الاعيان وليس لاحد ان يعتقد
ان الماهيات غير مجعولة لما بينا ان وجود الشيء في الاعيان هو نفس الماهية العينية ووجود الممكن لابد وان
يكون بالفاعل فالماهية العينية لابد وان يكون بجعل جاعل وفعل فاعل

الفصل الرابع في كيفية حمل الاجزاء

على الماهية الماهية ان كانت اجزاؤها متمايزة في الاعيان كالهيولى والصورة فلا يمكن حملها على الماهية
اذ لا يصح ان يقال ان الجسم هيولى او صورة وان كانت غير متمايزة كاجزاء ماهية السواد جاز حملها على الماهية
وطريقه ان ناخذ اللونية المطلقة من حيث هي هي بحيث يكون نسبتها الى جميع الجزئيات نسبة واحدة ونحملها عليها
وكذا نحمل الفصل على النوع والنوع على الشخص فان قيل ان حقيقة السواد غير حقيقة اللون فقولنا السواد
لون معناه ان السواد غير السواد قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان المراد من قولنا السواد لون ان حقيقة
السواد هي حقيقة اللون وليس كذلك بل المراد منه انهما متحدان في الوجود فان قيل لو كانت اللونية
محمولة على السواد بمعنى اتحادهما في الوجود فاما ان يكون المحمول هو اللونية من حيث هي هي او اللونية المخصوصة
والاول باطل والا لكان السواد واللونية المطلقة متحدين في الوجود فوجب ان يصدق السواد حيث
صدق اللونية هذا خلف والثاني باطل لان السواد لو كان هو نفس اللونية المخصوصة فلا يمكن الحكم عليهما بانهما
شيئان متحدان في الوجود قلنا لم قلتم ان المحمول لو كان هو اللونية من حيث هي هي وجب ان يصدق السواد حيث
صدق اللونية وهذا لان المراد من قولنا انهما متحدان في الوجود ان السواد يطابقه اللونية في الوجود
اعني صورة السواد في الخارج يطابقها صورة اللونية ولا يلزم من قولنا ان صورة السواد في الخارج يطابقها
صورة اللونية ان يكون كل لون سوادا فانه من الجائز ان يكون صورة اللونية يطابق السواد ويطابق البياض
وغيره واعلم ان الجنس يمكن ان يؤخذ تارة مادة وتارة جزءا للنوع وتارة محمولا لانا اذا اخذنا الحيوان
مع الناطق كان الحيوان جزءا من المجموع واذا اخذنا الحيوان مجردا عن الناطق كان الحيوان مادة والناطق صورة

واذا اخذنا الحيوان من حيث هو هو كان محمولا **الفصل الخامس** في ان تعين الماهية مغاير لها لان الماهية اذا حصلت في العقل مجردة عن التعين الخارجي لم يمنع من الشركة والماهية المعينة في الخارج تمنع الشركة ولو لم يكن التعين مغايرا لها لما صارت الماهية المعينة في الخارج مانعة من الشركة فان قيل لو كان التعين زائدا على الماهية لكانت الماهية في الخارج محلا للتعين والمحل يجب تعينه قبل وجود الحال فيه فيكون للماهية تعين قبل تعينها ويكون لها تعين قبل ذلك التعين فيلزم ان يكون من الماهية وتعينها اوصاف غير متناهية هذا خلف قلنا لا نسلم ان التعين لو كان مغايرا للماهية لكانت الماهية في الخارج محلا للتعين وانما يلزم ان لو لم يكن الماهية الخارجية والتعين متميزين في الخارج فلم قلتم انه ليس كذلك بل غيرية الماهية الخارجية والتعين شيء واحد في الاعيان لكن الماهية الخارجية اذا حصلت في العقل يفصلها العقل الى امرين ماهية وتعين على الوجه الذي سبق في الماهية والوجود فان قيل لو كان التعين نفس الانسانية في الاعيان لزم ان يكون تعين الانسانية في زيد هو نفس الانسانية وكذا تعين الانسانية في عمرو هو نفس الانسانية فيكون الانسانية شيئا واحدا موصوفا بانه اسود وابيض وطويل وقصير هذا خلف قلنا لا نسلم انه يلزم ان يكون تعين زيد هو نفس الانسانية بل يكون تعين زيد هو نفس انسانيته وانسانيته غير انسانية عمرو والا لزم من بطلان احدهما بطلان الآخر فلا يلزم من ان يكون تعين زيد هو نفس انسانيته ان يكون تعينه هو نفس انسانية عمرو حتى يلزم اتصاف الشيء بكونه اسود وابيض وطويلا وقصيرا فالحاصل ان تعين كل شخص هو نفس ماهيته واذا حصلت في العقل فصلها العقل الى ماهية وتعين والواجب لذاته وان كان تعينه نفس حقيقته في الاعيان لكنه اذا حصل في العقل لا يفصله العقل الى امرين بل يمتنع عن الوجودات الامكانية الحاصلة في الاذهان بقيد سلبي وهو انه ليس ذا ماهية وبخلاف الوجودات الامكانية بكونها متعلقة من الماهيات وشاركه في الوجود العام ثم الطبيعة النوعية ان كان تعينها معلول ماهيتها لزم انحصار نوعها في شخصها وما لا انحصر نوعه في شخصه لا يكون تعينه معلول ماهيته فاما ان يكون لمحلها او لسبب منفصل والثاني باطل لان السبب المنفصل نسبته الى جميع الافراد نسبة واحدة فلو خصص بعض الافراد بتعين دون غيره كان ترجيحا بلا مرجح فالتشخصات المختلفة انما هي عرض للطبيعة بسبب المادة والطبيعة الواحدة لا يجوز ان يكون بعض افرادها مجردة وبعضها مادية لانه لو تجرد شيء منها لكان مستغنيا في نفسه ولو كان كذلك لحصل للطبيعة الواحدة تعينات مختلفة لا بسبب المادة هذا خلف **المطلع الثالث** في الوجوب والامكان وفيه فصول **الفصل الاول** في ان الوجوب ليس صفة ثبوتية زائدة على واجب الوجود لانه لو كان زائدا فاما ان يكون هويته واجبة الوجود لذاتها او ممكنة الوجود

الوجود فان كانت واجبة الوجود كانت الصفة المحتاجة الى الغير واجبة لذاتها هذا خلف وان كانت ممكنة لذاتها كان لها موثر والموثر فيها اما ان يكون نفس حقيقته واجب الوجود او لا يكون والاول باطل لان العلة وان يكون واجبة الوجود قبل وجود المعلول فلزم ان يحصل لها وجوب الوجود قبل وجوب وجودها هذا خلف والثاني باطل والا لكان وجوب وجوده حاصلا لغيره فهو ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف فوجوب الوجود ليس صفة ثبوتية زائدة على ذاته فان قيل الوجوب نقيض اللاوجوب واللاوجوب سلبي لانه محمول على المعدوم لكونه محمولا على الممتنع وعلى الممكن المعدوم والمحمول على المعدوم معدوم والا لزم قيام الوجود بالمعدوم هذا خلف واذا كان اللاوجوب عدميا فالوجوب ثبوتي والا لكان العدم رافعا للعدم هذا خلف فعلم انه ثبوتي وليس نفس ذات واجب الوجود لانه امر اضافي يعرض للماهية واجب الوجود بالنسبة الى الوجود فهو زائد على ذاته قلنا لا نسلم انه محمول على المعدوم بل هو محمول على الصورة الذهنية لان العقل يستحضر صورة الممتنع والممكن المعدوم ويحكم عليها باللاوجوب فلا يكون محمولا على المعدوم فلئن قيل بانه صفة للصورة الذهنية الى الوجود لما في الخارج فلا يكون اللاوجوب له هوية في الخارج قلنا لا نسلم وهذا لان من الجائز ان يكون محمولا على الصورة الذهنية ويكون له هوية في الخارج عارضة لامر موجود ولئن سلمنا ان الوجوب امر ثبوتي ولكن لم قلتم انه ليس نفس ذات واجب الوجود اما قوله بانه امر اضافي يعرض للماهية بالنسبة الى الوجود قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو كان ماهيته مغايرة لوجوده بل ماهيته وجوده ووجوب وجوده امر واحد لا تغاير فيها الا اذا اريد بوجوب الوجود عدم توقفه على غيره فحينئذ يكون امرا سلبيا زائدا على ذاته ولا نزاع فيه **الفصل الثاني** في ان الامكان لا يتميز عن الماهية في الاعيان لانه لو تميز عنها لكانت الماهية في الاعيان محلا لهوية الامكان فكان تميز الامكان في الاعيان محتاجا الى الماهية والمحتاج اليه لا بد وان يكون وجوده قبل وجود المحتاج فلزم تقدم وجود الماهية على الامكان وهو محال فالامكان نفس الماهية في الاعيان ثم الماهية المعينة اذا حصلت في العقل فصلها العقل الى الماهية والى امكان مشترك بينها وبين سائر الممكنات فان قيل الحادث قبل وجوده ممكن لذاته في الاعيان فيكون الامكان حاصلا في الاعيان وانما قلنا انه قبل وجوده ممكن لذاته لانه لو لم يكن ممكنا لذاته لكان اما واجبا لذاته واما ممتنعا والاول باطل والا لكان موجودا قبل وجوده والثاني باطل والا لزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان ممكنا في الاعيان فيكون الامكان حاصلا في الاعيان وهذا لان معنى قولنا ان الحادث ممكن في الاعيان قبل وجوده ان الحادث اذا حصل في العقل عرض له الامكان

بالنسبة الى كل وقت من الاوقات ولا يلزم من عروض الامكان له في العقل بالنسبة الى كل وقت ان يكون الامكان حاصلا في الاعيان الا ترى ان الامتناع يعرض لتصور الممتنع في العقل بالنسبة الى كل وقت من الاوقات ولا يلزم من هذا حصول الامتناع في الاعيان **الفصل الثالث** في وجوب الوجود بالغير لما كان الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية الممكنة متساويين لم يترجح احدهما على الآخر الا لمرجح واذا وجد المرجح امتنع العدم والا لبقي ممكنا فكان محتاجا الى مرجح فلا يكون المرجح مرجحا هذا خلف ولانه لو لم يمتنع العدم فاما ان يجب او يمكن والاول باطل والا لحصل رجحان العدم مع وجود المرجح للوجود وهذا محال والثاني محال لانه لو امكن عدمه مع وجود المرجح لامكن ان ينعدم تارة ويوجد اخرى مع وجود المرجح ولو كان كذلك لما لزم من فرض وجوده تارة وعدمه اخرى محال والتالي كاذب لانه لو وجد تارة وعدم اخرى فاختصاص احد الوقتين بالوجود اما ان يكون لمرجح او لا يكون والاول باطل والا لما كان المرجح حاصلا وقد فرضناه حاصلا هذا خلف والثاني باطل والا لكان اختصاص احد الوقتين بالوجود ترجيحا بلا مرجح هذا خلف فالممكن ما لم يجب وجوده لا يوجد فهو بشرط وجود المرجح واجب وبشرط عدمه ممتنع ومن حيث هو هو مع قطع النظر عن القيدين ممكن **المطلع الرابع** في الوحدة والكثرة وفيه فصول **الفصل الاول** في ان وحدة الماهية ليس لها هوية مع الماهية في الاعيان اذ لو كان لها هوية مغايرة للماهية في الاعيان فلا يخلو اما ان يكون وحدة الماهية المركبة حالة في كل جزء منها او في بعض اجزائها او في كل جزء من الوحدة والاول محال والا لزم قيام الصفة الواحدة بعينها في محال مختلفة والثاني باطل لان الجزء مغاير للماهية فيلزم صفة الماهية بغيرها والثالث محال والا لزم انقسام الوحدة وهو محال فالوحدة ليس لها هوية مغايرة للماهية في الاعيان بل الماهية الكلية اذا حصلت في العقل فصلها العقل الى ماهية ووحدة هذا في الماهية المركبة واما التي تعم البسيط والمركب فلانه لو حصل لوحدتها هوية في الاعيان لكان لها وحدة ولوحدتها وحدة اخرى ويلزم وجود صفات وموصوفات مترتبة بالطبع الى غير النهاية وهو محال لانه لا يخلو اما ان يكون بين الماهية وبين كل صفة من صفاتها صفات متناهية او لا يكون والثاني محال والا لكان بين الماهية وبين صفة من صفاتها صفات غير متناهية فيكون الغير المتناهي محصورا بين حاصرين هذا خلف فتعين ان يكون بين الماهية وبين كل واحد من صفاتها صفات متناهية فليست الصفات مترتبة الى غير النهاية فلئن قيل ان وحدة الماهية لو كان لها هوية في الاعيان لكان لها وحدة اخرى ولم لا يجوز ان يكون وحدة تلك الهوية في الاعيان نفسها قلنا نحن ندعي انه لا يجب ان يكون لوحدة كل ماهية هوية في الاعيان لانه لو وجد ذلك لكان لوحدة

الماهية هوية في الاعيان ولوحدتها وحدة اخرى ويلزم منه المحال المذكور وكان الماهيات العينية لا يجب ان يكون لوحدتها هوية في الاعيان بل يفصلها العقل الى الماهية والوحدة فكذلك الماهيات الذهنية لا يجب ان يكون لوحدتها الذهنية هوية متميزة في الذهن لكن الذهن يمكنه ان يفصلها الى ماهية ووحدة ذهنية واذا انتزع الذهن منها تلك الوحدة عرض لها وحدة اخرى في الذهن ولو انتزع الذهن منها الوحدة الثانية عرض لها اما الوحدة الاولى واما وحدة متجددة على هذا النسق يمكنه ان يفصل الموجود الذهني للماهية وجود ذهني يعرض للماهية وجود آخر وكذا في الشخص الذهني يمكن ان يفصله الذهن الى امرين ماهية وتعين خاص هو عرض للماهية بعين ذلك كما مر في الوحدة الذهنية **الفصل الثاني** في اقسام الواحد والكثير الواحد قد يقال على شيء واحد بالعدد وقد يقال على كثير اما الاول فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء قابلا للقسمة او لا يكون فان لم يكن قابلا للقسمة فاما ان يكون مفهومه مجرد انه شيء ليس بمنقسم او له مفهوم آخر فان كان الاول فهو الوحدة حتى يقال وحدة واحدة وان كان الثاني فاما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا يكون وهو الواحد على الاطلاق وان كان قابلا للقسمة فاما ان يكون اجزاؤه متساوية للكل او لا يكون فان كان الاول فهو الواحد بالاتصال سواء كان قابلا للقسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط وان كان الثاني فهو الواحد بالاجتماع وكل واحد من الواحد بالاتصال والواحد بالاجتماع ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد بالتمام والا فهو كثير اي ليس واحدا بالتمام والواحد بالتمام قد يكون وحدته وضعية كالدرهم الواحد وقد يكون صناعية كالبيت الواحد وقد يكون طبيعية كالانسان الواحد واما الثاني فلا بد وان يكون جهة وحدته غير جهة كثرته وتلك الجهة اما ان يكون مقومة لتلك الكثرة او عارضة لها او لا مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة فان كان الاختلاف بالفصل فهو الواحد بالجنس كالانسان والفرس وان كان بالعوارض المفارقة فهو الواحد بالنوع كزيد وعمرو وان كانت عارضة فاما ان يكون الكثرة من المحمول والاتحاد في الموضوع او بالعكس فان كان الاول فالموضوع قد يكون واحدا بالشخص كالكاتب والضاحك على شخص من الاناسي وقد يكون واحدا بالنوع كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان وان كان الثاني فكالقطن والثلج الموصوفين بالبياض وان لم يكن مقومة ولا عارضة فكما يقال حال الملك عند المدينة وحال النفس عند البدن واحد والاتحاد ايضا في النسبة ثم الاتحاد في الجنس تسمى مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الخاصة وفي الكيف مشابهة وفي الكم مساواة **الفصل الثالث**

في المتقابلين واقسامهما المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة
فاما ان يكونا وجوديين او احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما
ان يكون ماهية كل منهما معقولة بالقياس الى الآخر وهما المتضايفان كالابوة والبنوة او لا يكون كذلك وهما
الضدان وقد يقال لفظ الضدين على الامرين اللذين يمكن تعاقبهما على موضوع واحد ويكون بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض فالضدان بالمعنى الاول هما المتقابلان وبالمعنى الثاني هما الضدان
الحقيقيان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان يكون لهما موضوع قابل لذلك الوجودي اما
بحسب شخصه كالعلم والجهل لزيد او بحسب نوعه كالبصر والعمى للاكمه او بحسب جنسه القريب كالبصر وعدمه
للعقرب او البعيد كالحركة والسكون للجبل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او لا يكون لهما موضوع قابل وهما
المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وقد يقال المتقابلان بالعدم والملكة في الامرين اللذين
يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا ويكون لهما موضوع يمكن حصول ذلك الوصف الوجودي فيه في وقت
مخصوص كالحلية وعدمها للصبي في وقت مخصوص وهذا هو التقابل المشهوري والضدان اما ان يكون
احدهما لازما للموضوع كالبياض للثلج او لا يكون لازما ولا يخلو اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة
والمرض او لا يمتنع ولا يخلو اما ان يكون بينهما واسطة تخالفهما او لا يكون فان كان الاول فاما ان يعبر
للواسطة باسم محصل كالفاتر بين الحار والبارد او لا يكون كما يقال لا عادل ولا جائر وان كان الثاني
فاما ان يكون بسلب الطرفين باسم محصل كالشفاف او لا يكون كقولنا للفلك بانه لا ثقيل ولا خفيف والوحدة لا
تضاد الكثرة لانها مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد له والوحدة عرض لها كونها عادة للكثرة والتضاد
من حيث انه عاد يقابل المعدود من حيث انه معدود فقد عرض لهما التضايف من جهة عارض عرض لهما فلا تقابل
بينهما بالذات **المطلع الخامس** في الحدوث والقدم الحدوث قد يكون زمانيا وهو وجود الشيء بعد ان
كان معدوما في زمان ماض والقدم المقابل له دوام الوجود في الماضي وقد يكون ذاتيا وهو كون الشيء
بحالة يستحق من ذاته ان لا يستحق الوجود لذاته والقدم المقابل له هو ان يستحق من ذاته استحقاقه الوجود لذاته
وكل ممكن فهو حادث حدوثا ذاتيا لانه يستحق من ذاته ان لا يستحق الوجود لذاته فهو حادث بالمعنى الثاني والحدوث
بالمعنى الاول لا يمكن ان يكون علة للحاجة الى المؤثر لانه عبارة عن مسبوقية وجود الشيء بالعدم الذي هي صفة
عن وجود الشيء المتأخر عن نفس الحاجة فهو المتأخر عن علة الحاجة فلا يكون علة للحاجة ولا يجب ان يكون له
هوية متأخرة للحاجة في الاعيان لانه لو كان لهويته تلك الهوية ان كانت ازلية لزم اتصاف الحادث بوصف
ازلي وان كانت حادثة كان لها حدوث فيلزم ترتب صفات وموصوفات الى غير النهاية وكل ما يجب حدوثه

زمانا فمنشأ امكان الوجود ومحل لذلك الامكان ولا نعني بالامكان هنا الامكان العائد الى
الماهية لان الامكان العائد الى الماهية ليس له وجود زائد على الماهية في الاعيان ولان الامكان
العائد الى الماهية لو كان حاصلا قبل حصول الماهية لكانت صفة الماهية متقدمة عليها ولان الامكان
التي لو كان حاصلا مثله لكان امكان كل شخص حاصلا مثله فكانت الامكانات المضافة الى الاشخاص
حاصلة قبلها هذا خلف بل المراد من الامكان الحاصل قبل الحادث انما هو الاستعداد التام الذي لا يحصل الا
عند اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع اذ الحادث يجب توقفه على تغير ما والا لزم دوام وجوده او تجدده من غير
تغير وحامل ذلك التغير هو المادة **المقالة الثانية** في الجوهر والعرض وفيها فصول **الفصل الاول**
في ماهية الجوهر وما يتعلق بذلك الموجود اذا كان حاصلا في شيء تابعا له فانه يسمى حالا فيه والمنعوت
يسمى محلا ولا بد وان يكون لاحدهما حاجة ما الى الآخر والا لاستحال ان يصير احدهما حالا والآخر
محلا فان كان الحال محتاجا الى المحل يسمى الحال عرضا والمحل موضوعا وان كان المحل محتاجا يسمى
الحال صورة والمحل هيولى فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والصورة
والعرض يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في المحل فليس من شرط الجوهر ان لا يكون
في المحل فالصورة دخلت تحت اسم الجوهر وخرج عنه الواجب لانه اذ ليس له وراء الوجود ماهية
ودخل فيه ما يقال الصورة الذهنية لانها بحالة متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فهي جواهر
فان قيل بانها اعراض لانها موجودة في الموضوع في الحال وما يحاشانه فهو عرض قلنا لا نسلم
بل العرض هو الذي اذا وجد في الاعيان كان في موضوع فان قيل بان الصورة الذهنية علم وكل
علم عرض قلنا لا نسلم بل بعض العلم عرض وهو الصورة التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع
واما الصور التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فهي جواهر والتقسيم الحاصر للجواهر ان
الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان لم يكن حالا في محل فهو الصحيح فاما ان يكون محلا للصورة
الجسمية وهو الهيولى او لا يكون كذلك ولا يخلو اما ان يكون مركبا من الهيولى والصورة وهو الجسم او لا يكون
مركبا وهو المفارق والمشهور ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس على الانواع وذلك ليس بيقيني لان
الماهيات التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع انما يكون انواعا للجوهر ان لو كانت مشاركة
في ماهية تصدق عليها انها لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وذلك غير معلوم لاحتمال ان يكون
الماهيات الجوهرية مخالفة تمام حقائقها ويكون مشاركة في وصف سلبي وهو كونها بحالة لو وجدت في الاعيان

كانت لا في موضوع واحتج من ادعى كونه جنسا على ان الجوهر لو كان جنسا لكان ما يندرج
تحته اما ان يكون بسيطا او مركبا والاول محال لان ما يندرج تحت الجنس لا بد وان يكون مركبا
من الجنس والفصل والثاني محال لان بسائطه اما ان يكون جواهر او لا يكون والثاني محال والا لكان
ما ليس بجوهر مقوما للجوهر هذا خلف والاول محال لانها اما ان يكون انواعا للجوهر او لا يكون والاول
محال والا لكانت مركبة من الجنس والفصل هذا خلف فتعين الثاني فالجوهر ليس بجنس ولقائل ان يقول
نحن لا ندعي ان الجوهر جنس مطلقا بل ندعي انه جنس للانواع الخمسة وهي الهيولى والصورة والجسم والعقل
والنفس والحجة التي ذكرتموها لا تستلزم ذلك لان بسائطها جواهر ولكن لا يكون مندرجة تحت الجنس فلا يلزم
التركب ولما ضعف الكلام من الجانبين حصل التوقف في كونه جنسا ولم يحسن **الفصل الثاني**
في الامور الكلية للاعراض العرض هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع وهو
ليس جنسا لما تحته لانا نتصور المقولات مع الشك في كونه بحالة لو وجد في الاعيان كان في موضوع
ولو كان العرض جنسا لها لكان تصورها مسبوقا بتصوره والثاني كاذب فالمقدم مثله ولا يجوز انتقاله
من محل الى محل لان تشخص العرض المعين اما ان يكون بالماهية وبلوازمها او بما يحل هو فيه او بسبب
من خارج لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها والا لكان نوعه في شخصه والسبب من خارج ان
نسبته الى الكل واحدة فتخصيص بعض الافراد بتشخص دون غيره تخصيص بلا مخصص فتشخص العرض المعين
لا بد وان يكون بمحله فيمتنع مفارقته والنوع الواحد الذي انحصر في العرض لا يجوز ان يكون بعض افراده
حالا في الموضوع وبعضه مجردا لما بينا في امتناع تجرد الصورة عن المادة والمشهور ان الاجناس
العالية من الاعراض تسعة منها الكم وهو الذي يقبل القسمة لذاته كالعدد والمقدار ومنها الكيف
وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله كالحرارة
والبرودة ومنها الاضافة وهي العرض الذي يعقل ماهيته بالقياس الى غيره كالابوة والبنوة ومنها
الاين وهو حصول الشيء في المكان الذي يختص به كحصول الجسم في مكانه ومنها العرض الموسوم
بمتى وهو نسبة الشيء الى زمانه ككون الكسوف في ساعة كذا ومنها الوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء
بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود ومنها الملك وهو نسبة
الشيء الى ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم ومنها الفعل وهو تأثير الشيء في غيره كالقاطع ما دام
يقطع والمسخن ما دام يسخن ومنها الانفعال وهو تأثر الشيء عن غيره كالمنقطع ما دام ينقطع والمتسخن
ما دام يتسخن هذا هو المشهور وهو ليس بيقيني لانا لا نعلم ان اقسام الكم مثلا مشتركة في ماهية يقتضي قبول
القسمة

القسمة لذاتها ام لا المعلوم انها مشتركة في قبول القسمة ولا يلزم من ذلك اشتراكها في ماهية تقتضيها
لاحتمال ان الماهيات المختلفة جاز اشتراكها في لازم واحد وكذلك لا نعلم ان اقسام الكيف مثلا
مشتركة في ماهية لا يتوقف تصورها على تصور الغير ويلزمها لا اقتضاء القسمة واللاقسمة في محلها وكذا
سائر الاقسام المذكورة والتقسيم الحاصر للاعراض ان العرض لا يخلو اما ان يمتنع ثباته لذاته وهو
الحركة او لا يمتنع ولا يخلو اما ان يتوقف تصوره على تصور الغير وهو النسبة كالاضافة كالابوة والبنوة
او لا يتوقف ولا يخلو اما ان يقبل القسمة لذاته وهو الكم او لا يقبل وهو الكيف **الفصل الثالث** في الاضافة
وما يتعلق بها الاضافة لا وجود لها في الاعيان لانها لو كانت موجودة في الاعيان لكانت حالة في محل وحلولها
في المحل فلكون لكل الاضافة اضافة حلول في المحل ولحلولها حلول آخر فيلزم ترتب صفات وموصوفات الى غير
النهاية وذلك محال فالاضافة لا وجود لها في الاعيان وانما يعرض للماهية في الاذهان فقط واما المضاف
فان اريد به الاضافة نفسها فلا وجود له في الاعيان وان اريد به الماهية التي عرض لها الاضافة في الذهن
فلا شك في وجودها وان اريد به المجموع المركب من الماهية مع الاضافة وهو المضاف المشهوري فلا وجود
له في الاعيان ايضا لانه لو كان موجودا لكانت الاضافة موجودة والتالي كاذب فالمقدم مثله والاضافة
قد تعرض لذات الشيء من غير واسطة كاليمين واليسار وقد تعرض بواسطة صفة اخرى كالعالمية فانها انما
تعرض بواسطة انطباع صورة المعلوم والاولى اذا تغيرت لم يلزم منه تغير في المعروض والثانية اذا
تغيرت تغير المعروض لتوقف تغيرها على تغير الواسطة والاضافة تعرض للجواهر والاعراض اما في الجوهر
فكالاب والابن واما في الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالاحر
والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث
وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي
الانفعال كالاشد تسخنا وتبردا والمتقدم يقال على المتقدم في الزمان اما في الماضي فكل ما كان ابعد
عن الحاضر فهو اقدم واما في المستقبل فكل ما كان اقرب الى الحاضر فهو اقدم وعلى المتقدم بالرتبة
وهو كل ما كان اقرب من مبدأ معين بالغرض سواء كان الترتيب وضعا كما في الصفوف او طبعا كما
في الاجناس والانواع وعلى المتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وعلى المتقدم بالطبع وهو
الذي يمتنع وجود المتأخر الا عند وجوده ولا يلزم من وجوده وجوده كالواحد مع الاثنين وعلى المتقدم
بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضوء الارض وتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض متقدم بالزمان فمن
لا يكون الزمان زائدا بل بزمان هو نفسه ولا بأس بان يقال ان جاء تقدم بالطبع لامتناع اجتماع اجزاء الزمان

٢٤

الثاني الابعد وجود الزمان الاول وهو المتقدم انما يعرض لاجزاء الزمان اذا عقلناها في الذهن واما في الخارج فلا وجود لاحد الجزئين عند وجود الآخر فالمتقدم والمتاخر يعرض لهما في الذهن حال كونهما موجودين في الذهن

الفصل الرابع في الكم وهو ما يمكن ان يكون بحيث يعرض فيه اجزاء يمكن ان يعد بها ... وهو المنفصل او الكم كذلك وهو المنفصل والمتصل اما ان يكون قار الاجزاء وهو المقدار او لا يكون كذلك وهو الزمان والمقدار اما ان يكون بمجرد طول وهو الخط او طولا مع عرض فقط وهو السطح او طولا مع عرض وعمق وهو الجسم التعليمي اما الكم المنفصل فهو العدد وحده ولا وجود له في الخارج لانه مركب من الوحدات والوحدة لا وجود لها في الخارج فالعدد لا وجود له في الخارج واما المقدار فمن الناس من جعله نفس الجسمية وهو باطل لان الجسم الصغير يساوي الكبير في الجسمية ويخالفه في المقدار وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف فالمقدار زائد على الجسمية والجسم التعليمي موجود في الخارج لان الشمعة الواحدة تتوارد عليها مقادير مختلفة مع بقاء جسميتها فالزائد والحادث هو المقدار فالمقدار موجود في الخارج واما السطح فليس له في الخارج هوية متميزة في الوضع والا لكان الجانب الاعلى منه غير الاسفل فكان منقسما في العمق وكذا الخط لا هوية له في الاعيان والا لكان ما منه يلاقي السطح غير ما لا يلاقيه فكان منقسما في العرض هذا خلف وكذا حال النقطة فالسطح والخط والنقطة كلها انما تمتاز عن الجسم التعليمي الا في الذهن لا في الاعيان واما الزمان فهو مقدار الحركة الفلكية ويتقدر به مقادير سائر الحركات والتغيرات وقد مر الكلام فيه وكل ما هو حال في الكم او محل له يقال له كم بالعرض والكميات لا ضد لها المتصلات القارة وهي الخط والسطح والجسم التعليمي فلانها مجتمعة ولا شيء من الاضداد كذلك واما الزمان والمقادير القارة فلانها لا تتوارد على موضوع واحد فان موضوع المقادير الجسم وموضوع الزمان هو الحركة وكل ضدين فانه يمكن توارده على موضوع واحد فالزمان لا يضاد المقادير القارة واما المنفصلات فالزوج الاول موجود في الاكثر والاثنين كذلك والفرد هو العدم المقابل للزوج والضدان لا بد وان يكونا وجوديين فالزوج والفرد ليسا بضدين والمنفصلات لا تضاد المتصلات لاجتماعهما والاقلية والاكثرية في المنفصل ليس بينهما غاية الخلاف والضدان يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف فالاقلية والاكثرية ليستا بضدين واما تناهي الابعاد والمقادير فكل ما له ترتيب بالطبع او الوضع فانه يستحيل وجوده بغير نهاية على ما مر تقريره وما ليس كذلك اما لان اجزاءه غير مجتمعة كالحركات او لانها مجتمعة لكن لا ترتيب لها بالطبع ولا بالوضع كالنفوس البشرية فلا يستحيل وجوده بغير نهاية والذي يقال ان كل عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فهو متناه ضعيف لان معنى قولنا ان كل عدد فهو

فهو محتمل للزيادة والنقصان انه حصل في الزائد ما لم يحصل في الناقص ولا نسلم ان كل ما هو قابل للزيادة والنقصان على هذا التفسير فهو متناه واعلم انه اذا قيل لحوادث الماضية ان مجموعها غير متناه فاما ان يكون ذلك على طريق السلب او على طريق العدول اما السلب فهو ان يقال ان جملة الحوادث الماضية ليس لها عدد متناه واما العدول فهو ان يقال ان جملة الحوادث الماضية امر له عدد غير متناه والاول حق والثاني باطل لان موضوع المحمول الثبوتي يجب ان يكون ثبوتيا ومجموع الحركات الماضية غير موجود في الخارج في شيء من الاحوال ولا في الذهن لان الذهن لا يقوى على استحضار ما لا نهاية له بالفعل واما اذا قيل ان مجموع الحوادث الماضية غير متناه بمعنى انه لا يستحضر الوهم شيئا منها الا ويمكنه استحضار غيره من غير حاجة الى الكرار فهو حق واذا قيل في الحوادث المستقبلة ان لها نهاية فان كان المراد منه هو النهاية بالفعل فهو حق لانها ابدا متناهية بحسب النهاية الحاصلة بالفعل لان طرفها الذي يلينا حاصل بالفعل وان كان المراد انها متناهية بالنهاية التي تحصل بالقوة فهو حق ايضا لان لها نهاية بالقوة فان طرفها الذي يلي من يحدث بعد اليوم حاصل بالقوة وان كان المراد انها متناهية بالنهاية التي لا نهاية بعدها فهو باطل لاستحالة ان يحصل لها طرف بحيث لا يكون لها بعده شيء

الفصل الخامس في الكيف وهو اربعة اقسام القسم الاول الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت راسخة سميت انفعاليات كصفرة الذهب وحلاوة العسل وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحمرة الخجل وصفرة الوجل والمحسوسات خمسة اقسام ملموسات ومبصرات ومسموعات ومذوقات ومشمومات اما الملموسات فمثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والبلة والجفاف والثقل والخفة واما المبصرات فهي الالوان والاضواء اما الالوان فالسواد والبياض هما الطرفان اللذان في غاية التباعد وبينهما متوسطات كالحمرة والصفرة والخضرة والنيلية وامثال ذلك واما الاضواء فهي لها ذاتية واما غير ذاتية اما الذاتي فهو الذي يحصل للشيء لذاته كالضوء الحاصل للشمس واما غير الذاتي فهو الذي يحصل للشيء من غيره كالضوء المنبسط على الارض من مقابلة الشمس ويقال له الضوء الاول والذي يحصل للموضع المغشي بسبب مقابلة الضوء الاول هو الضوء الثاني ويسمى الظل وهو قابل للاشتداد والضعف وطرفاه اللذان في غاية التباعد النور والظلمة والظلمة عبارة عن عدم الضوء عما من شانه ان يضيء واما المسموعات فهي الاصوات والحروف والحروف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر في الثقل والحدة تميزا في المسموع واما المذوقات فهي الطعوم التسعة التي هي المرارة والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة واما المشمومات

٢٥

فهي الروائح مثل الطيب والنتن القسم الثاني الكيفيات النفسانية وهي ان كانت غير راسخة تسمى حالا وان كانت راسخة تسمى ملكة مثل العلم والصحة والمرض والالم واللذة والفرح والغم والغضب والحلم وامثال ذلك والكيفية الواحدة قد تكون حالا ثم تصير ملكة كالكتابة والصحة فالا من الحال والملكة بالعوارض المفارقة لا بالفصول المقومة القسم الثالث القوة واللاقوة وهي الاستعداد الشديد اما نحو الانفعال كالمراضة واللين ويسمى وهنا واما نحو اللاانفعال كالمصحاحية والصلابة ويسمى قوة القسم الرابع الكيفيات المختصة بالكميات وهي التي لا تعرض الا للكميات كالتربيع والتثليث والاستقامة والانحناء

المقالة الثالثة في العلل والمعلولات وفيها فصول

الفصل الاول في حقيقة العلة واقسامها العلة ما يحتاج اليه الشيء في وجوده وذلك لا يخلو اما ان يكون جزءا من المعلول او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هو الجزء الذي به يحصل وجود الشيء وهو العلة الصورية او الجزء الذي به يحصل امكان الشيء وهو العلة المادية وان لم يكن جزءا من المعلول فان حصل منه وجود الشيء فهو العلة الفاعلية وان كان لاجله وجود الشيء فهو العلة الغائية اما المادة فهي بالنسبة الى المركب عنصرية وبالنسبة الى ما تحل فيها علة قابلية واما الفاعلية فهي ذات وجود ذات اخرى يحصل بالفعل منها واما الغائية فهي متمثل عند الفاعل وتصير مؤثرة في مؤثرية وتتاخر في الاعيان عن المعلول مثال العلة المادية الخشب للسرير ومثال الصورية الصورة التي يحصل بها السرير بالفعل ومثال الفاعلية النجار ومثال الغائية الجلوس على السرير والمنافع التي تحصل منه وجملة الامور التي يحتاج اليها وجود الشيء يقال لها العلة التامة فارتفاع الموانع وحصول الشرائط داخل في العلة التامة

الفصل الثاني في ان النوع البسيط من غير انضمام شرط او قابل اليه ومن غير توسط معلول يستحيل ان يصدر عنه اكثر من الواحد لان كل ما يصدر عنه اثنان فلا بد وان يكون مركبا لان الشيء اذا صدر عنه أ وصدر عنه ب فالجهة التي صدر عنها أ غير الجهة التي صدر عنها ب فكل واحدة من الجهتين او احديهما ان كانت داخلة في ماهية العلة فقد لزم التركيب وان كانتا خارجتين فالجهة التي صدر عنها هذا العارض فكل واحد من هاتين الجهتين او احديهما ان كانت داخلة لزم التركيب وان كانتا خارجتين عاد الكلام فيه فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يكون الجهتان او احديهما داخلة في العلة والتسلسل باطل والا لكان من العلة معلولات غير متناهية هذا خلف فينتهي الى ما يكون الجهتان او احديهما داخلة في ماهية العلة فيلزم التركيب ويلزم منه المطلوب بعكس النقيض ومنه ايضا ان الشيء اذا كان فاعلا لشيء وقابلا له فلا بد وان يكون مركبا في ماهيته لان الجهة الفاعلية غير الجهة القابلية والا لكانت الجهة الواحدة فاعلة لشيء وقابلة له

وهو معلوم البطلان واذا كانت الجهة الفاعلية غير الجهة القابلية فكل واحدة من الجهتين او احديهما ان كانت داخلة في ماهية العلة لزم التركيب وان كانتا خارجتين عاد الكلام فيهما والتسلسل محال فينتهي الى ما يوجب التركيب في الماهية وهو المطلوب وليس لاحد ان يقول البسيط الممكن ماهيته قابلة للامكان وفاعلة له لان الامكان ليس له هوية في الاعيان ووجوده في الاذهان فقط

الفصل الثالث في ان المعلول الواحد هل يجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان المعلول ان كان واحدا بالشخص استحال ان يكون له علتان مستقلتان لان احديهما اذا كانت علة مستقلة وجب بها وجود المعلول والا لبقي ممكنا مع وجودها فيحتاج الى مرجح فلا تكون علة مستقلة وقد فرضناها مستقلة هذا خلف واذا وجب باحديهما استغنى عن الاخرى فلا تكون الاخرى علة موجبة فلا يكون للمعلول الواحد علتان مستقلتان وان كان واحدا بالنوع فيجوز ان يكون له علتان على معنى ان يكون بعض جزئياته معللا بعلة والبعض الآخر بعلة اخرى ولا امتناع فيه كالحرارة المعللة بالطبيعة النارية وشعاع الشمس واحتج من انكر ذلك بان المعلول لذاته اما ان يكون محتاجا الى هذه العلة بعينها او لم يكن والثاني باطل اذ لو لم يكن محتاجا اليها لذاته اما ان يكون محتاجا الى هذه العلة بعينها او لم يكن والثاني باطل اذ لو لم يكن محتاجا اليها لذاته فاستحال تعلله بها لان الغني عن الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة اليه بسبب فيتعين كونه محتاجا اليها لذاته فاستحال تعلله بغيرها والجواب فلا نسلم انه لو لم يكن محتاجا لذاته لكان غنيا عنها لذاته وهذا لان المعلول لذاته ليس محتاجا الى هذه العلة ولا غنيا عنها بل هو لذاته يحتاج الى علة واما تعين العلة فانما جاء من جانب العلة فان هذه العلة اوجبت لذاتها وجوده فعرضت له الحاجة اليها

الفصل الرابع في وجوب وجود العلة عند وجود المعلول وبالعكس اما الاول فلان المعلول لو بقي موجودا مع ارتفاع العلة لكان وجوده مترجحا على عدمه بذاته وما ترجح وجوده على عدمه بذاته فهو واجب لذاته فالمعلول الممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف واما الثاني فلان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة لبقي ممكنا مع وجودها فيحتاج الى مرجح يخرج من القوة الى الفعل فلا تكون العلة التامة حاصلة وقد فرضت حاصلة هذا خلف فان قيل لو وجب وجود المعلول عند وجود علته التامة لزم من وجود واجب الوجود لذاته وجوب معلوله ومن وجوب معلوله وجوب معلول معلوله وهلم جرا فوجب ان لا يكون في الوجود تغير وحدوث قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم ينته الامر الى معلول يقتضي معلولا متحركا على سبيل الدوام وهذا لان النفس الفلكية من معلولات الواجب هو مرادها ارادة تقتضي وجود الحركة الفلكية الدائمة المؤدية الى اوضاع مختلفة وكل منها وجوده

بمتنفس خيرا او وحدوثا في عالم الكون والفساد **الفصل الخامس** في العلة الصورية والمادية الصورة
ليست علة مستقلة لايجاد المادة لانها حالة في الهيولى والحال في الشيء لا يكون علة مستقلة بل هي آلة للفاعل في ايجاد الهيولى
شرط حلولها في المادة والمادة لذاتها تحتاج الى صورة من الصور فاذا كانت تستحق لصورة معينة كانت تلك الصورة
من السبب المفارق بعرض لها الاستعداد عن غيرها فاذا صارت مستعدة لغيرها افاض عليها غيرها وعرض لها الاستعداد لكونها
واذا لازمها استعداد صورة معينة لازمها تلك الصورة بعينها والمادة الفلكية مخالفة لمادة العنصر بالنوع والا امتناع
الخرق على الافلاك اما ان يكون لامر مشترك منها ومن الاجسام او لامر مختص بها والاول باطل والا لكانت الاجسام
متساوية فيه فتعين ان يكون لامر مختص وذلك الامر لا يخلو اما ان يكون هو المادة او الصورة والثاني باطل لان تلك
الصورة اما ان تكون لصورة اخرى او لمادة مختصة والاول باطل والا لكان يتحاد كل صورة لصورة اخرى ولزم التسلسل
فتعين ان يكون للمادة فمادة الافلاك تخالف مادة العناصر بالنوع وتلك المادة يلزمها استعداد تلك الصورة ولازمها
تلك الصورة فالسبب الخارجي اوجب المادة المستلزمة لذلك الاستعداد دون شرط ذلك الاستعداد لزم منه تلك الصورة والمادة
العنصرية لها استعداد صورة العناصر وحصول الصور النوعية فيها ليس بسبب المادة والا امتنع مفارقتها بل بسبب
ان الصورة السابقة بجعلها مستعدة للصورة اللاحقة فيفيض عليها من السبب المفارق بشرط حصول ذلك الاستعداد
وجود الصورة اللاحقة فالمادة العنصرية اذا حصلت فيها صورة معينة تبقى موجودة الى ان
تحصل لها استعداد صورة اخرى فيفيض عليها تلك الصورة وعلى هذا دائما ولا بد وان يكون في الوجود
هيولى دائمة لان الهيولى لو حدثت لكان لها هيولى اخرى لما قررنا من قبل ان كل حادث لا بد وان تسبقه
استعداد دائم وقابل لذلك الاستعداد فلولا الانتهاء الى هيولى قائمة لزم تسلسل العلل المادية الى غير النهاية
وهو محال والهيولى ليس لها في حد ذاتها مقدار وانما تنقسم بواسطة المقدار الحال فيها وانا قلنا انها في
حد ذاتها مقدار واتصال فلا يلزم من قبول انقسامها ان يكون لها مادة اخرى بخلاف المتصل فان المتصل لا يقبل
الانفصال من حيث هو متصل فيحتاج الى المادة **الفصل السادس** في العلل الغائية الغاية قد تكون ذاتية
وقد تكون اتفاقية لان ترتب الاثر على المؤثر ان كان دائما او اكثريا فهو الغاية الذاتية وان لم يكن كذلك
فهو الغاية الاتفاقية والسبب المؤدي اليها يسمى اتفاقيا كما في الحفر الى الكنز والغاية الذاتية قد تكون غاية
للطبيعة كالحجر اذا وقع في ارض حرة وصادف الشيء وقع عليها شعاع الشمس فانها تنبت سنبلة وقد تكون
غاية للارادة وكما ان الحركات الحيوانية انتهت فما ينتهي اليه الحركة فهو غاية للقوة المحركة وما ينتهي اليه الشوق
فهو غاية للقوة الشوقية وقد يتحدان كما اذا اشتاق الانسان الى موضع وتحرك اليه وقد يتغايران كما اذا
اشتاق الى لقاء الحبيب ثم تحرك فعرض للحركة غاية اتفاقية مثل الظفر بالغريم فان لم يحصل غاية القوة
الشوقية

القوة الشوقية فيسمى الحركة باطلة بالقياس الى القوة الشوقية والغايتان اذا حصلتا فالمبدأ اما ان يكون
هو الفكر او لا يكون فان كان المبدأ هو الفكر فالغاية هو الخير المظنون او المعلوم وان لم يكن المبدأ
هو الفكر فاما المبدأ هو التخيل وحده وهو الجزاف والعبث او مع طبيعة كالتنفس فهو القصد الضروري او مع
خلق وملكة نفسانية وهو العادة والتزم من عدم الشعور بالتخيل عدم التخيل فان التخيل غير الشعور بالتخيل فلا يلزم من
انكار الاول عند عدم الثاني **الفصل السابع** في ان عدم المعلول لا بد وان يكون لعدم العلة التامة
لان عدم الشيء بعد وجوده اما ان يكون لماهيته او لسبب منفصل والاول محال والا لوجب عدمه بعد وجود
علته التامة وهو خلف فعدمه لسبب منفصل وذلك السبب اما ان يكون عدم علته التامة او غيره لا جائز
ان يكون غيره لان غيره لو اقتضى عدمه فاما ان يكون متحققا مع وجود العلة او لا مع وجودها والاول
الى الاول لان العلة التامة لو كانت موجودة لكان المعلول موجودا فلا يكون غيره منشأ لعدم
المعلول وقد فرض كونه منشأ هذا خلف والتسلسل لنا الثاني لان عدم المعلول لو يكون لعدم علته التامة
وقد فرض انه لغيره هذا خلف فعدم المعلول لا بد وان يكون لعدم العلة التامة فان قيل بان العلة و
المعلولية وصفان ثبوتيان فلا يوصف بهما العدم قلنا لا نسلم انهما وصفان ثبوتيان بل هما من الاعتبارات
الذهنية فيوصف بهما عدم العلة والمعلول عند حصولهما في الذهن **المقالة الرابعة**
في العقل والمعقول وفيها فصول **الفصل الاول** في انطباع المعقول في العاقل قد عرفت ان
النفس لا تدرك حقيقة الشيء الا بانطباع صورته فيه لكن ادراك الكلي ليس عبارة عن حصول صورته والا
لكان الجسم الموصوف بالسواد مدركا بل هو عبارة عن حصول الصورة المجردة عن المادة في ذات
مجردة ومن الناس من يعتقد ان النفس لا تدرك شيئا الا عند اتحادها بصورة مفارقة عن المادة
وذلك باطل لما مر من امتناع اتحاد الاشياء فان قيل لو كان الادراك يستدعي حصول صورة المعقول
في العاقل فالنفس اذا ادركت ما هيتها وجب ان ينطبع فيها صورتها فيلزم اجتماع المثلين فانه يعرض للصورة
بعض اللواحق فيحصل الاثنينية من غير الامتياز وهو محال قلنا لا نسلم ان ما يعرض للصورة يعرض للآخر
وهذا لان الصورة المعقولة صورة كلية منطبعة في النفس والعاقل صورة جزئية قائمة بنفسها
فليس ما يعرض لاحدهما يعرض للآخر فان قيل لو كان التعقل يستدعي حصول صورة المعقول في العاقل
فالنفس اذا ادركت ذاتها المخصوصة فاما ان يحصل عندها صورة كلية او جزئية فان حصلت عندها
صورة كلية والصورة الكلية مغايرة لذاتها المخصوصة فلا تكون هي مدركة لذاتها وان حصلت عندها
صورة جزئية فيلزم اجتماع المثلين فيحصل الاثنينية بلا امتياز هذا خلف قلنا لا نسلم انه يلزم اجتماع

المثلين وانما يلزم انه لو كانت الصورة الجزئية مغايرة لذاتها المخصوصة وهذا لان تعقل النفس ذاتها
المخصوصة عبارة عن هويتها المجردة التي هي نفس ذاتها لا لزائد عليها فانا لا ندعي ان التعقل اينما وقع
فان ذلك يستدعي حصول صورة مغايرة بل هو ان العاقل اذا ادرك شيئا مغايرا لذاته فانه يستدعي حصول
صورة مساوية واما اذا ادرك ذاته فلا يستدعي حصول صورة مساوية بل ادراك الشيء ذاته ليس الا حضور
ذاته المجردة فيكون التعقل عبارة عن حضور صورة مجردة لشيء مجرد وهذا اعم من ان يكون بحصول صورة مجردة
مغايرة **الفصل الثاني** في ان المجرد كيف يدرك الجزئيات انا نعلم بالضرورة ان تقييد الكلي بالكلي
لا يمنع الكلية فان الانسان كما لا يمنع الشركة فكذلك الانسان الاسود الفقيه ولد يوم كذا لا يمنع الشركة
فاذا تقيد بعض الكليات بالبعض حتى يحصل من مجموعها صورة مطابقة للجزئي الواقع في الاعيان مع ما
يخصص من العوارض كان ذلك ادراكا للجزئي الواقع فان قيل ادراك الجزئي ليس هو ادراكا لصورة كلية
لان النفس تدرك البدن الجزئي وتتصرف فيه من حيث انه بدن جزئي فلو كان المدرك منه صورة كلية كانت نسبتها
الى هذا البدن الجزئي كنسبتها الى غيره فانفعال هذا البدن عنها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح قلت
لا نسلم وهذا لان الحاصل عند النفس وان كان صورة كلية لهذا البدن لكن لم يوجد في الخارج من جزئياتها الا شخص
مخصوص فلم يكن نسبة صورته اليه كنسبتها الى ما يشاركه من اشخاص النوع فلم يكن انفعاله عن النفس بحسبها الا شخص
فان قيل ان النفس تحكم على هذا الانسان بانه انسان والحاكم على الشيء لا بد وان يكون مدركا للموضوع فالنفس
مدركة لهذا الانسان فيرتسم فيها هذا الانسان من حيث انه مانع من الشركة فلا يكون المدرك منه صورة كلية قلنا
لا نسلم انها اذا كانت مدركة لهذا الانسان وجب ان يرتسم فيها من حيث انه مانع من الشركة بل يرتسم فيها من حيث انه
صورة هذا الانسان اعني الانسانية المقيدة بالكليات التي يصير مجموعها مطابقة له مما لا يمتنع الشركة فيها لما
بينا ان تقيد الكلي بالكلي لا يمنع الشركة فلا يجب ان يرتسم فيها هذا الانسان من حيث انه مانع من الشركة **الفصل
الثالث** في مراتب العقل الانساني وهو اما ان يكون بالقوة وهو عدم العقل عما من شانه ان يعقل واما
بالفعل التام وهو ان يحضر ماهية الشيء في العقل متميزة الاجزاء والعقل يطالع صورة اجزائها على التفصيل
واما بالفعل الاجمالي وهو ان يعقل النفس شيئا وتغفل عنه ومتى ما هيته مخزونة عندها فان من علم مسألة ثم غفل عنها
ثم سئل عنها فانه يحضره الجواب عنها فقد حصل له حالة هي مبدأ ما حصل تلك المسألة وهو العلم الاجمالي ليس
لاحد ان يعتقد ان هذا التعقل هو التعقل بالقوة لانه لو كان كذلك لكان حاله قبل السؤال كحاله بعده والتالي
معلوم البطلان بالضرورة فقد حصل عنده حالة مغايرة لعدم التعقل فان قيل بان المسؤول لا يخلو اما ان يكون
معلوما او لم يكن وايا ما كان فقد بطل القول بالعلم الاجمالي اما اذا كان معلوما فلانه حينئذ يكون
متميزا عن غيرها

سهوها عن البعض وانما يلزم ان لو لم يكن العلم به علما اجماليا والنزاع ما وقع الا فيه **الفصل الرابع**
في كيفية التعقلات النفسانية النفس الناطقة في مبدأ الفطرة خالية عن الصور كلها قابلة لها والا
لامتنع التعقل عليها دائما لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته لكن حصولها موقوف على حصول الشرائط وارتفاع
الموانع وتلك الشرائط هي ان الاحساس بالجزئيات فاذا حصل لها كثير من الاحساس حصل لها التعقلات
بانها قد يكون بحسب بعضها بعضا اسس منها حكم الذهن بسبب احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا كالحكم بان الكل
اعظم من الجزء وان الخمسة ليست بزوج وقد لا يكون كذلك بل موقوف الحكم اما على المباهاة كالحسيات
او على تكرارها كالتجربيات والحدسيات او على الاستعداد بحصل مطابق الاعتبارات كالمتواترات
او على الفكر كالنظريات وقد وقع الخلاف في ان العلوم النظرية هل موقوف على الفكر ام لا وذلك خلاف
لفظي لان المراد من الفكر ان كان هو العلوم المرتبة الموجبة للعلم النظري استحال حصوله بدونه
لان المحمول اذا كان ثابتا للموضوع بواسطة فلو اثبته الذهن لا بواسطة كان ذلك جهلا وان كان
المراد منه هو الحركات النخيلية لم يمتنع حصوله بدونه لان النظريات لا بد من انتهائها الى العلوم
الضرورية وهي موجبة لذواتها للعلم النظري وهي في ذاتها غنية عن الفكر فليس العلم النظري موقوفا
على الفكر والعلم التصوري قد يكون فعليا وهو الذي متقدم على الوجود الخارجي كما اذا تصورنا
صورة مثلث او مربع ثم اوجدناها في الخارج وقد يكون انفعاليا كما اذا شاهدنا شيئا فجعلنا
صورته مجردة عن اللواحق الخارجية **الفصل الخامس** في ان العلم بالماهية يوجب العلم بلوازمها
القريبة والمراد منه انا اذا تصورنا ماهية الشيء وتصورنا لازمها القريب كان ذلك كافيا
في حكم الذهن بثبوت اللازم للماهية لانه لو لم يحصل الحكم بثبوته للماهية بعد هذين التصورين كان
الذهن حاكما بتوقف ثبوته للماهية على واسطة اخرى وثبوته للماهية في الخارج غير موقوف على
الوسط فلم يكن الحكم الذهني مطابقا للامر الخارجي فيكون جهلا ولان حصول التصورين لو لم
يكن كافيا في جزم الذهن بثبوته للماهية لكان الحكم به موقوفا على وسط والحكم بلازم اللازم ايضا
موقوفا على الوسط فلا يمكن الحكم على الماهية بكونها موصوفة بشيء من اللوازم والتالي باطل بالضرورة
فالمقدم مثله فان قيل ان العلم بالماهية لو كان موجبا للعلم باللازم والعلم باللازم ايضا موجبا للعلم
بلازم اللازم فيلزم من العلم بالماهية العلم بجميع اللوازم قلنا لا نسلم وانما يلزم ان لو كانت اللوازم كلها
محصورة وهذا لانا لا ندعي ان العلم بالماهية يوجب العلم باللازم مطلقا بل ندعي ان تصور الماهية
وتصور اللازم القريب يوجب جزم الذهن باسناد احدهما الى الآخر فتصور اللازم وتصور اللازم

اللازم ايضا يوجب جزم الذهن باسناد لازم اللازم الى اللازم بواسطة الى الماهية وهكذا في كل مرتبة من المراتب فحتى لم يحصل العلم بجميع اللوازم وذلك لنقصان التصور وكلنا نقول ان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب ان يوجد لازمها في الذهن وكذا لازم لازمها لاستحالة وجود الملزوم بدون اللازم اذا وجدت اللوازم في الذهن صارت كلها متصورة فلو كان التصور كافيا في جزم الذهن بالاسناد وجب ان يحصل العلم بحصول اللازم الاول للماهية وبحصول اللازم الثاني للاول فيحصل العلم بجميع المراتب والتالي كاذب فالمقدم كاذب قلنا لا نسلم ان اللوازم اذا وجدت في الذهن صارت متصورة وانما يلزم ذلك ان لو كان وجود اللازم مغايرا لوجود الملزوم في الخارج وهذا لان الملزوم واللازم متحدان في الوجود الا ان الذهن اذا وجدت الماهية الشيء الها حق الالتفات وفصلها الى شيء هو ماهية وشيء هو لازم حصل له وجود متميز يصير متصورا ومع تصور الماهية يوجب حكم الذهن باسناد احدهما الى الآخر واذا حصل اللازم الى شيء هو ماهية اللازم والى شيء هو لازم اللازم فيعد تصور لازم اللازم ايضا ويصير متصورا بحسب الاسناد وهكذا الى ان يحصل العلم بجميع المراتب واما قبل التفصيل فليس الا متصورا واحدا هو الماهية واما اذا كان اللازم والملزوم متغايرين في الخارج ويحصل لهما صورتان في الذهن فحكم الذهن باسناد احدهما الى الآخر غير مشروط بالتفصيل

الفصل السادس في ان الممكن لا يعلم كونه موجودا الا بان يعلم سببه وان ما يعلم بسببه يعلم كليا

اما الاول فلان الممكن لا يترجح وجوده ولا عدمه بذاته فاذا نظرنا اليه من حيث هو لم يحصل العلم بوجوده فالعلم بوجوده موقوف على امر آخر وراء ماهيته وذلك الامر اما ان يكون سببه او لا يكون والثاني باطل لان العلم بغير السبب لا يوجب العلم بوجود المسبب فتعين الاول وهو المطلوب واما الثاني فلان ما يعلم بسببه يعلم ماهيته الكلية متصلة بكليات اخرى ويعتقد الكلي بالكلي لا يوجب الجزئية كمن علم ان القمر اذا سامت الشمس اول الثور في نقطة التقاطع بين فلك البروج وبين الدائرة التي عليها يتحرك مركز القمر وليس لاحدهما ميل عن الآخر فانه يقع كسوف تام شمالي والكسوف التام الشمالي مع هذه الاوصاف لا يمنع الحمل على كسوفين فهو صورة كلية مطابقة للكسوف الجزئي الذي يقع في الخارج فالعلم به علم كلي لا جزئي قلنا قلت ان من الاشياء ما يعلم بسبب جزئياته وهي الاشخاص الجسمانية لانها مستندة الى اسباب غير جسمانية لاستحالة التسلسل في الاجسام فيكون اسبابها مجردة وكل مجرد فان هويته حاضرة له فيكون عالما بذاته واذا علم ذاته يعلم معلوله لان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فيعلم الاشخاص الجسمانية من حيث هي جزئية قلنا لا نسلم ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول مطلقا بل العلم بالعلة بشرط تصور المعلول يوجب حكم الذهن باسناد احدهما الى الآخر فلم قلتم بانه حصل التصور وتعدد التجاوز عن هذا لم قلتم ان الاشخاص الجسمانية اذا كانت معلولة له فيعلمها من حيث انها جزئية فيحصل العلم بها بمعنى انه يحضر في مباديها صورة مطابقة لها وهي ماهية تلك الاشخاص متحدة بكليات يصير مجموعها مطابقا لها وذلك مما لا يوجب كونها معلومة من حيث هي جزئية لما بينا ان تعقد الكلي بالكلي لا يوجب الجزئية

الفصل السابع في ان المجرد عن المادة هل يجب ان يقارنه صور المعقولات ام لا

قالت الحكماء ان كل مجرد يجب ان يكون عاقلا لذاته ولسائر المعقولات واحتجوا عليه بان كل مجرد فانه يمكن ان يصير معقولا وكل ما يمكن ان يصير معقولا يمكن ان يصير معقولا مع غيره وكل ما يمكن ان يصير معقولا مع غيره يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل لا بد فيه من حصول صورة المعقول في العاقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن لماهيته ان يقارنها صور المعقولات لان امكان المقارنة في العقل اما ان يكون موقوفا على الوجود في العقل او لا يكون والاول باطل لان امكان المقارنة في العقل لو كان موقوفا على الوجود العقلي لكان امكان الشيء متاخرا عنه هذا خلف فالامكان غير موقوف على الوجود في العقل فهو حاصل قبل الوجود العقلي فكل معقول يمكن ان يقارنه صور المعقولات فالماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج قائمة بنفسها امكن ان يقارنها صور المعقولات وكل ما يمكن للمجرد يجب حصوله له اذ لو لم يجب لبقي ممكنا ولو بقي ممكنا للزم من فرض وقوعه محال لانا لو فرضنا وقوعه لكان وقوعه بسبب امر حادث والا لكان ترجيحا بلا مرجح وكل حادث فهو مسبوق باستعداد ومادة فالمجرد عن المادة بالكلية متعلق بالمادة هذا خلف فعلم ان كل مجرد فهو عاقل لغيره ومن عقل شيئا عقل كونه عاقلا له فيعقل ذاته ضرورة وهذه الحجة ضعيفة لانا نقول لم قلتم ان الماهية اذا امكن لها ان يقارنها صور المعقولات في العقل فاذا وجدت في الخارج امكن ان يقارنها صور المعقولات ذهنا لان مقارنة صور المعقولات في العقل عبارة عن اقتران الماهية مع سائر الماهيات بالعقل ومقارنة صور المعقولات لها في الخارج عبارة عن انطباع صور المعقولات فيها فلم قلتم ان الماهية اذا امكن لها ان يقترن مع سائر المعقولات بالعقل فاذا وجدت في الخارج يمكن ان ينطبع فيها صور المعقولات فلم لا يجوز ان يمكن لماهيته بحسب ماهيته فهو واجب وله لو لم يجب لبقي ممكنا قلنا لا نسلم ولم لا يجوز ان يكون ممكنا بحسب ماهيته وممتنعا بحسب شخصيته الا ترى ان الطبيعة الحيوانية يمكن ان يقارنها الصاهلية ولكن اذا وجدت في الخارج واقترن بها الناطقية صارت بحيث يمتنع من اقتران الصاهلية بها

المقالة الخامسة في العلم بالصانع وصفاته وملائكته وكتبه ورسله وفيها فصول

الفصل الاول في واجب الوجود ووحدانيته وما يليق بجلاله

اما العلم بوجود موجود واجب الوجود فاحتج الحكماء عليه بانا نعلم بالضرورة ان الجملة المركبة من الآحاد الممكنة لا بد لها من علة خارجة والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته ونحن قد بينا ضعف هذه الحجة وبينا العلم بالصانع واثبات وجود غير موقوف على غيره وقد بينا ان وجوده نفس ماهيته ونقول الان ان الواجب لذاته لا بد وان ينحصر في الواحد وبيانه من وجوه احدها انه لو وجد موجودان واجبا الوجود لكانا متشاركين في الوجود الواجبي الذي هو حقيقة واجب الوجود ومتمايزين بامر من الامور وما به الاشتراك غير ما به الامتياز والمميز اما ان يكون من اقتضاء الماهية او من اقتضاء سبب منفصل لا جائز ان يكون من اقتضاء الماهية والا لكان لازما فهو من اقتضاء السبب الخارجي فالواجب لذاته موقوف على غيره هذا خلف الثاني انا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود فاما ان يكون الامتياز بينهما بتمام الماهية او لا يكون فان كان الامتياز بينهما بتمام الماهية وماهية احدهما هو الوجود المحض فماهية الآخر ليس هو الوجود المحض ~~ماهية الآخر ليس هو الوجود المحض~~ فوجوده غير ماهيته وما يكون وجوده غير ماهيته فهو ممكن لذاته على ما قد عرفت فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف وان لم يكن الامتياز بينهما بتمام الماهية كانا مشتركين من وجه ومتخالفين من وجه فما به الامتياز اما ان يكون فصلا او عرضيا مفارقا فان كان فصلا فالواجب لذاته اما ان يكون هو الجنس او الفصل فان كان هو الجنس والفصل لا بد وان يكون مقوما للوجود الجنسي فالواجب لذاته محتاج الى غيره هذا خلف وان كان عرضيا مفارقا فواجبا الوجود متحدان بالماهية متى الوجود موجودان واجبا الوجود متحدان بالماهية وذلك باطل لما مر الثالث لو كان في الوجود موجودان واجبا الوجود لكانا مشاركين في وجوب الوجود فوجوب الوجود اما ان يكون عرضيا لهما او لا يكون فان كان عرضيا وكل عرضي فهو ممكن وكل ممكن فهو محتاج الى علة والعلة اما ان يكون هي الماهية او غيرها فان كانت هي الماهية كانت واجب الوجود قبل وجوده وجودها هذا خلف وان كانت غيرها كان وجوب الوجود حاصلا بالغير فيكون الواجب لذاته واجبا لغيره فهو محال وان لم يكن عرضيا كانا متشاركين من وجه ومتخالفين من وجه ولا يخلو اما ان يكونا معلولا لعلة واحدة وهو محال والا لكان الواجب لذاته معلولا واما ان يكون ما به الاشتراك علة لما به الامتياز وهو محال والا لكان ما به الامتياز لازما لها هذا خلف واما ان يكون ما به الامتياز علة لما به الاشتراك فيكون وجوب الوجود معلولا هذا خلف واما صفاته فنحتاج فاعلم ان الواجب لذاته لا يتعدد في ذاته صفة من الصفات والا لكان فاعلا لتلك الصفة وقابلا لها فالبسيط فاعل وقابل وهو محال وهو عالم بذاته وبالاشياء من غير انطباع الصور اما علمه بذاته فلان هويته المجردة عن المادة وعلائقها هي علمه بذاته واما علمه بالاشياء فلان ذاته توجب لذاتها حقائق الاشياء فقد حضر عنده صورة هي مبدأ سائر الموجودات وتلك الصورة هي علمه بالاشياء علما فعليا اجماليا لا انفعاليا تفصيليا لاستحالة الانطباع عليه فصفاته تع اما اضافية كالمبدئية والمبدعية واما سلبية كقولنا انه ليس بجسم ولا جوهر وليس في جهة وحيز ومكان الى غير ذلك من السلوب واذا قلنا انه قادر كان مرادنا انه مؤثر في وجود الموجودات واذا قلنا انه حي كان مرادنا انه عالم بالاشياء وبذاته تعالى لها واذا قلنا انه جواد كان مرادنا انه لا يفعل لغرض واذا قلنا انه مريد كان مرادنا انه فاعل لا بالطبع بل بالعلم والاحاطة وعلى هذا فقس

الفصل الثاني في العقول المجردة وهي الملائكة المقربون

وبرهان اثباتها من وجهين احدهما ان الواجب لذاته بسيط والصادر من البسيط من غير تعدد القوابل والآلات لا بد وان يكون بسيطا وذلك اما ان يكون جوهرا او عرضا والثاني محال والا لكان العرض متقدما على الجوهر متعين ان يكون جوهرا ولا يخلو اما ان يكون هو الهيولى او الصورة او النفس او العقل لا جائز ان يكون هو الهيولى والا لكانت علة مستقلة في وجود الصورة فيكون البسيط فاعلا وقابلا وهو محال لانها حالة والمحال في الشيء يستحيل ان يكون علة مستقلة في وجود المحل ولا جائز ان يكون هو النفس لان النفس هو الذي يعقل بواسطة الجسم والمعلول الاول لا يفعل بواسطة الجسم فالصادر الاول عن واجب الوجود انما هو العقل وهو المطلوب الثاني ان الاجسام لا يستند بعضها الى البعض الى غير النهاية والا لزم ترتب الاجسام الى غير النهاية وهو محال فلا بد من انتهائها الى مبدأ ليس بجسم ولا جسماني ومبدأ الاجسام لا يجوز ان يكون واجب الوجود لذاته لانه واحد والواحد لا يصدر عنه الا الواحد فذلك المبدأ لا بد وان يكون جوهرا مجردا فاما ان يكون هو العقل او النفس لا جائز ان يكون هو النفس لتوقف

فعلها على الجسم فالصادر الاول لا بد وان يكون عقلا ولا ينحصر العقل في واحد فقط فانا بينا
ان حركات الافلاك لا بد وان يكون لمطلوب عقلي ومطلوبها اما ان يكون امرا ممكن الحصول او
لا يكون والثاني باطل والا لكانت الارادة العقلية متوجهة الى طلب امر ممتنع الحصول وهو محال
فحركاتها لمطلوب ممكن الحصول ولا يتصور مطلوب عقلي ممكن الحصول الا على احد وجهين احدهما
ان يكون المطلوب ذات الشيء كالعلم الذي يطلبه المتعلم والثاني ان يكون المطلوب هو التشبه
بذات كاملة كالتشبه بالعالم الكامل في العلم فالمطلوب من الحركات السماوية احد هذين الامرين
والاول باطل والا لوجب انقطاع الحركة عند حصول المطلوب والثاني باطل فالمتقدم مثله فحركاتها
للتشبه بالكامل ولا يجوز ان يكون المتشبه به ذاتا واحدة او ذواتا متكثرة والاول باطل
والا لتوافقت الحركات في الجهة والسرعة والبطء والثاني كاذب فالمتقدم مثله فالمتشبه به ذوات
كثيرة وليست هي جسمانية والا لتوافقت في الحركة فهي ذوات مجردة ليست جسمانية وليس لاحد
ان يعترض ويقول لا يجوز ان يكون اختلاف الحركات لتنوع السافلات لانا نقول الغرض
في الحركات الارادية لا بد وان يكون كمالا راجعا الى ذات المتحرك لان ما لا يكون كمالا للمتحرك
يستحيل ان يختار المتحرك مباشرة الحركة لاجله ونفع السافلات ليس كمالا راجعا الى ذات الفلك فلا
يكون غرضا من الحركة ومن الناس من يعتقد انه يصدر عن واجب الوجود عقل واحد ويصدر
عن ذلك العقل وجود الفلك الاعظم ويصير هو علة للفلك الآخر وكذلك كل فلك علة لفلك آخر
وينتهي الى العناصر وذلك باطل لوجهين احدهما ان الجسم ذو وضع فيستحيل ان يؤثر الا فيما يكون
له وضع وهيولى الجسم لا وضع لها قبل الجسم فلا يؤثر في وجودها جسم آخر واذا لم يكن الجسم
مؤثرا في وجود الهيولى لا يكون مؤثرا في وجود الجسم لان المؤثر في الجسم لا يوجد منه
الصورة الجسمية وحدها بل الهيولى والصورة ليتشكل الصورة بالهيولى وتتقوم الهيولى
بالصورة فاذا لم يوجد الهيولى لا يوجد الجسم ضرورة الثاني ان فلكا لو كان علة لفلك آخر
فاما ان يكون المحوي علة للحاوي او بالعكس والاول محال لان اعتبار المحوي دون الحاوي في عكسه
والثاني محال لان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي حاصلا لوجوب وجود
الحاوي لكان وجوب وجوده متأخرا عن وجوب وجود الحاوي واذا كان وجوب وجوده متأخرا
عنه كان مع وجوب وجوده امكان وجود المحوي ومع امكان وجود المحوي امكان عدمه فكان
مع وجوب وجود الحاوي امكان عدم المحوي فيكون الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا لغيره
وهو

وهو محال قلنا لم قلتم انه لو لم تكن الافلاك مستندا بعضها الى بعض لكان كل فلك مستندا الى
عقل ولو كان كذلك لكان العقل الذي يصدر منه الفلك الاعظم مبدأ بجهة اخرى لوجود عقل
يصدر منه الفلك الثامن والعقل الثاني والفلك الاعظم يوجدان معا والعقل الثاني متقدم
على الفلك الثامن فالفلك الاعظم متقدم على الفلك الثامن فيلزم امكان الخلاء لان ما مع
المتقدم متقدم قلنا لا نسلم ان ما مع المتقدم متقدم وانما يلزم ان لو كان المتقدم بالزمان
واما اذا كان بالعلية فلا لان ما مع العلة لا يجب ان يكون علة فلا يجب ان يكون متقدما قلنا
بان امكان الخلاء لازم لا محالة لان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن الوجود وما يمكن وجوده
يمكن عدمه فكل واحد من الحاوي والمحوي يمكن عدمه فيلزم امكان الخلاء على مذهبكم قلنا لا نسلم
انه يلزم امكان الخلاء وهذا لان الخلاء لا يلزم من عدم الحاوي والمحوي وانما يلزم من وجود
الحاوي وعدم المحوي فلا يلزم من امكان عدم كل واحد منهما امكان وجود الحاوي وعدم
المحوي حتى يلزم منه امكان وقوع الخلاء **الفصل الثالث** في ترتيب الوجود العقل الذي
يتوسط بين واجب الوجود وبين الفلك الاعظم لا بد وان يكون فيه جهات مختلفة ليصدر عنه
باحدها وجود العقل الثاني وبالثاني وجود الفلك الاعظم وتعدد الجهات فيه ليس بحسب
ماهيته لانها ماهية بسيطة في الاعيان وليس وجوده والا امكانه مغايرا لماهيته في الاعيان
والا لزمه وصف لازم غير ماهيته لاستحالة كون البسيط فاعلا وقابلا وتعدد الجهات
لا بد وان يكون في تعقله بان يعقل علته من اشراق نور الحق صورة ماهيته الكلية ولوازمها
ويعقل ماهيته ووجوده وامكانه فيلزم من تعقل وجوده وجود عقل آخر ومن تعقل امكانه
وجود هيولى الفلك الاعظم ومن تعقل ماهيته الصورة الفلكية ثم يلزم من ماهيته العقلية
الخارجية النفس الفلكية المحركة للفلك بالشوق والصورة الفلكية يلزمها بسبب استعداد
الهيولى الشكل والمقدار والاذهان للفلك وبهذا الطريق يصدر عن العقل الثاني عقل آخر
وفلك الى ان يحصل عدد العقول بحسب عدد الكرات الفلكية سواء توافق مراكزها او
تخالف وسواء كانت شاملة للارض او غير شاملة لها وينتهي الامر الى عقل اخير يصدر منه
هيولى العناصر وصورها ويتكثر فيضه بمعاونة الحركات السماوية فيصدر منه النفس النباتية
والحيوانية والناطقة والعقل الاخير يسمى واهب الصور والعقل الفعال ايضا والعقل الاول
يسمى عقل الكل والنفس الصادرة منه تسمى نفس الكل **الفصل الرابع** في ان الواجب

لذاته لم يتعطل عن الجود لو كان الواجب لذاته علة تامة في وجود معلوله الاول لكان
المعلول الاول دائم الوجود بدوام ذاته والمقدم حق فالتالي حق اما الشرطية فلوجوب
وجود المعلول عند وجود العلة التامة واما حقية المقدم فلان ذاته لو لم يكن علة
تامة لوجود معلوله الاول لكان المعلول الاول موقوفا على امر مغاير لذاته ولو كان
كذلك لما وجد منه المعلول الاول لاستحالة وجود امر مغاير لذاته قبل وجود المعلول الاول
فالواجب لذاته علة تامة في وجود معلوله الاول والمعلول الاول مساوقه الحال ازلا وابدا
فيجب دوام ما يصدر عنه ويلزم من ذلك دوام سائر العقول ودوام هيوليات الاجسام
الصادرة منها ودوام الصور الجسمانية اما بشخصها او بنوعها وكل ما حدث بعد ان لم يكن
فلا بد وان يكون موقوفا على شرط حادث والا لدام وجوده بدوام علته التامة وذلك
الحادث ايضا موقوف على شرط حادث ويستند كل حادث الى الحادث لا الى اول وتلك الحوادث
لا تجتمع في الوجود لاستحالة اجتماع امور مترتبة بالطبع الى غير النهاية والحادث قد يكون
له علتان علة في الحدوث وعلة في الثبات كالبناء فان علة حدوثه الفاعل وعلة ثباته
يبوسة العنصر فالحادث وان كان علة حدوثه مركبة من العلة الدائمة والحادث الذي
هو شرط لحدوثه لكن علة ثباته علة دائمة ترجح وجوده على عدمه بشرط ان لا يعرض
للمادة استعداد امر مضاد لذلك الحادث فاذا حصل لها استعداد ما يضاده امتنع
شرط تاثير العلة في بقائه فلا يبقى وجوده واحتج المتكلمون على حدوث ما سوى الله تعالى
بوجوه احدها ان ما سوى الله ممكن وكل ممكن فله مؤثر وكل ما له مؤثر فهو حادث اعني
ليس بازلي فما سوى الله فهو حادث وانما قلنا ان كل ما له مؤثر فهو حادث لانه
لو كان ازليا لكان تاثير المؤثر فيه ايجادا للموجود وتحصيلا للحاصل وهو محال
وان تاثير المؤثر فيه لا يجوز ان يكون حالة العدم والا لكان موجودا حال كونه
معدوما ولا حالة الوجود والا لكان تحصيلا للحاصل فلا بد وان يكون التاثير فيه
حالة الحدوث فكل ما له مؤثر فهو حادث الثاني ان ما سوى الله تعالى منحصر في العالم
الجسماني لانه لو وجد موجود ليس بجسم ولا جسماني لكان مشاركا للباري في انه ليس بمتحيز
ولا حال في المتحيز ولو كان مشاركا له في هذا الوصف لكان مشاركا له في تمام الماهية
والا لكان الشيء الواحد لازما لماهيتين مختلفتين وهو محال لانه اما ان يكون لذاته
محتاجا

محتاجا الى هذه الماهية او لم يكن والثاني باطل اذ لو لم يكن محتاجا اليها لذاته لكان غنيا عنها لذاته ولو كان
غنيا عنها لذاته لما كان معلولا لها لان الغني عن الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة بالغير وانما قلنا ان العالم الجسماني
حادث لانه لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والا لكان الحادث ازليا هذا محال ولان العالم
الجسماني اما فلكي واما عنصري وكل واحد منهما حادث اما الفلكي فلانه لو كان ازليا لكانت الحركة ازلية وهو محال
لان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير والازل يقتضي عدم المسبوقية بالغير والجمع بينهما محال ولان الفلكي لو كان ازليا لكان
قبل كل حركة حركة لا الى اول وهو محال لان مجموع الحركات يقبل الزيادة والنقصان وما يقبل الزيادة والنقصان
فهو متناه ولان كل حركة حادثة فكل الحركات حادثة ولان الحركات لو كانت غير متناهية لكانت الحركة اليومية
موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فالحركة اليومية محال
هذا خلف واما العنصري فلان العناصر ساكنة بالطبع فلو كانت ازلية لكان السكون ازليا وان كان السكون ازليا
لامتنع زواله لان المؤثر فيه لا بد وان يكون ازليا فيكون حاصلا دائما لان ما ثبت قدمه يستحيل عدمه واذا
كان المؤثر حاصلا دائما كان الاثر حاصلا دائما فيمتنع زواله والتالي كاذب لان العناصر تصح عليها الحركة
والا لامتنع ان يتحرك شيء من اجزائها لانها متفقة في طبيعة النوع فيستحيل حصوله لبعض دون البعض النوع الثالث
ان العالم لو كان ازليا وتاثير الواجب فيه اما ان يكون بالاختيار او بالايجاب والقسمان باطلان فالقول
بالازلية باطل اما بطلان القسم الاول فلانه لو كان بالاختيار لكان القصد الى ايجاده قصدا الى تحصيل
الحاصل وهو محال واما بطلان القسم الثاني فلانه لو كان بالايجاب للزم من دوام المؤثر دوام معلوله
ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فوجب ان لا يوجد في الوجود تغير اصلا والتالي كاذب فالمقدم
مثله والجواب اما قوله بان كل ما له مؤثر فهو حادث قلنا لا نسلم قوله لو كان ازليا لكان تاثير المؤثر
فيه ايجادا للموجود وتحصيلا للحاصل قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان المؤثر يعطيه وجودا آخر
مستانفا وليس كذلك لان المؤثر يرجح وجود الممكن على عدمه والمؤثر موجود دائما فالترجيح حاصل دائما
واما قوله بان التاثير لا يجوز ان يكون حالة العدم ولا حالة الوجود قلنا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون حالة
الوجود واما تحصيل الحاصل فقد مر جوابه واما قوله بان ما سوى الله تعالى فهو منحصر في العالم الجسماني
قلنا لا نسلم قوله لو وجد موجود ليس بجسم ولا جسماني لكان مشاركا له في هذا الوصف لكان مشاركا له في تمام
الماهية والا لكان الشيء الواحد لازما لماهيتين مختلفتين قلنا لم قلتم بان ذلك محال وهذا لان كل ماهيتين
بسيطتين لا بد وان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما فالماهيتان المختلفتان اشتركا في لازم واحد اما
قوله بانه لا يجوز اما ان يكون لذاته محتاجا الى هذه الماهية او لم يكن قلنا لم قلتم انه اذا لم يكن محتاجا اليها لذاته

كان غنيا عنها لذاته وهدمتى الحواس عنه غير مرة وبعد التجاوز عن هذا المقام فلنا لم قلتم ان العالم
الجسماني حادث قوله انه لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والا لكان الحادث
قديما قلنا لا نسلم انه يلزم منه ان يكون الحادث قديما بل يكون القدم موصوفا بحوادث لا اول لها فلم
ان ذلك غير جائز اما قوله ان العالم الجسماني اما فلكي او عنصري وكل واحد منهما حادث قلنا لم قلتم ان
الفلكي حادث لو كان ازليا لكانت الحركة ازلية قلنا نسلم ولكن يمتنع ان يكون قبل كل حركة حركة لا الى اول
ولم قلتم ان ذلك غير جائز وتمام القول فيه قد مر في باب الزمان اما قوله بان مجموع الحركات يقبل الزيادة
والنقصان وما هذا شانه فهو متناه قلنا لا نسلم وقد مر ابطاله اما قوله ان كل حركة حادثة فكل الحركات
حادثة قلنا لا نسلم وهذا لان الحكم على الكل العددي لا يجب ان يكون حكما على الكل المجموعي الا ترى ان كل
واحد من الحركات موجودة في وقت الحركات ليست موجودة في وقت اما قوله ان الحركات لو كانت غير
متناهية لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له قلنا لا نسلم بل سبقها حركات غير متناهية
ولم قلتم ان ذلك غير جائز وهو ابتداء النزاع وبعد التجاوز عن هذا لم قلتم ان العنصري لا يجوز ان يكون
ازليا قوله ان العناصر ساكنة بطبعها فلو كانت ازلية لكان السكون ازليا ولو كان السكون ازليا لامتنع
زواله قلنا لا نسلم قوله بان المؤثر فيه لابد وان يكون ازليا فيكون حاصلا دائما قلنا لا نسلم وهذا لان
السكون عدم الحركة فيكون المؤثر فيه عدم الموجب للحركة وعدم الموجب جاز ان يكون ازليا ثم يزول
لان العدم الازلي جاز زواله واذا زال يلزم قيام الموجب للحركة فيزول السكون ولئن سلمنا ان الموجب
لابد حاصلا دائما ولكن لم قلتم انه يلزم من دوام الموجب امتناع زوال السكون بل يلزم منه دوام
السكون والا لزم من دوام السكون ان يكون السكون ممتنعا لذاته فلنا قلت بانا نعني بامتناع الزوال
حصول السكون دائما قلنا نسلم ان السكون لو كان ازليا لكان حاصلا دائما ولكن لم قلتم انه غير
حاصل دائما ولئن سلمنا ان العناصر لا يجوز ان يكون ازلية ولكن لم قلتم بانه يلزم من هذا حدوث
العالم وانما يلزم ان لو لم يكن ازلية نوعها على ان يكون قبل كل صورة عنصرية صورة اخرى لا الى نهاية
فلنا قلت بانا نعني بحدوثها كونها حادثة باشخاصها قلنا نسلم ولكن لم قلتم انه يلزم من هذا تعطل الصانع
عن افاضته هذا الجود دائما لزم ان لو لم يكن قبل كل صورة صورة الى غير النهاية اما قوله بان العالم لو
كان ازليا فالمؤثر فيه اما ان يكون بالاختيار او بالايجاب قلنا لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه بالايجاب
قوله بان المؤثر لو كان موجبا يلزم من دوامه دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم
ان لا يوجد في العالم متغير اصلا قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يوجد في معلولاته ما يكون متحركا

بسل

بسل الدوام ويكون حركته سببا لحدوث التغير في عالم الكون والفساد وقد مر تحقيق الكلام فيه واحتج
الحكماء على القدم بان جملة ما يتوقف عليه وجود العالم اما ان يكون حاصلا في الازل او لم يكن
واياما كان يلزم قدم العالم اما اذا كان موجودا فلوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة واما
اذا لم يكن موجودا فلانه حينئذ يكون موقوفا على شرط حادث وذلك الشرط ايضا يكون موقوفا على شرط
حادث فيكون قبل كل حادث حادث لا الى اول ويلزم من ذلك قدم العالم ضرورة طريق آخر قالوا
لو كان في الوجود حادث اول يلزم اما قدم الحادث او كون الحادث الاول مسبوقا بحادث آخر
وكل واحد منهما منتف فيلزم ان لا يكون في الوجود حادث اول دائما قلنا انه يلزم احد الامرين
لان تاثير المؤثر في الحادث الاول اما ان يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف فان لم يتوقف كان
جملة ما لابد منه في وجوده حاصلا في الازل فيلزم وجود الحادث الاول في الازل لاستحالة تخلف المعلول
عن العلة التامة وان توقف يلزم حدوث حادث قبل وجود الحادث الاول فيلزم كون الحادث الاول مسبوقا بحادث
آخر فعلم انه يلزم احد الامرين وكل واحد منهما منتف فيلزم القدم ضرورة **المقالة الخامسة** في المعاد
وفيها فصول **الفصل الاول** في ان المعاد الجسماني هل هو ممكن الوجود ام لا احتج الحكماء على
ابطاله بوجوه احدها انه لو صح المعاد الجسماني لصح اعادة المعدوم بعينه والتالي كاذب فالمقدم كاذب
بيان الشرطية انه لو صح المعاد الجسماني لصح اعادة الانسان المتشخص المعين فيلزم اعادة المعدوم بعينه ضرورة
وبيان بطلان التالي انه لو صح اعادة المعدوم بعينه لصح اعادة الشرائط التي يتوقف عليها وجود المتشخص المعين
ولو صح ذلك لامكن اعادة الزمان الذي يتوقف وجوده عليه فيمكن وجود ذلك الزمان في زمان العود
فيمكن وقوع الزمان في زمان آخر وهو محال قلنا قلت بان المتشخص ممكن الوجود لذاته والا لما وجد
اصلا وما يمكن وجوده فهو ممكن الوجود في كل وقت والا لزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى
الامتناع الذاتي وهو محال واذا امكن وجوده في كل وقت امكن وجوده في الزمان الثاني فيمكن عوده
قلنا لا نسلم انه اذا امكن وجوده في كل وقت يمكن عوده وهذا لان العود عبارة عن الوجود الثاني
فلم قلتم بانه يلزم من كونه ممكن الوجود في كل وقت امكان وجوده الثاني في كل وقت فلنا قلت
بان وجوده الثاني ممكن لذاته لان الوجود الثاني مساو للوجود الاول في ماهيته والوجود الاول ممكن
فالثاني ممكن قلنا لا نسلم ان الوجود الثاني مساو للوجود الاول في ماهيته وهذا لان الوجود الثاني هو
الوجود المقيد بكونه حاصلا في الزمان الاول وهما مختلفان وان اردت بالوجود الثاني ماهية الوجود
من حيث هي فلم قلتم بانه اذا امكن حصولها في الزمان الثاني امكن العود وهذا لان العود عبارة

عن حصول الوجود في الزمان الثاني بعد حصوله في الوقت الاول وبطلانه فلم قلتم بانه يلزم من امكان
حصول ماهية الوجود امكان حصول هذا المعنى الثاني ان العودات الماضية غير متناهية فالابدان
غير متناهية فلو امكن اعادة المعدوم امكن وجود اجسام لا نهاية لها وهو محال الثالث لو حصل اعادة
الابدان فاما ان يحصل خارج العالم او في داخله والاول باطل والا لامكن حصول الاجسام خارج العالم
وهو محال والثاني باطل لانه اما ان يحصل في عالم الافلاك او في عالم العناصر والقسمان باطلان اما الاول
فلانه لو حصل في عالم الافلاك اما ان يكون حلاء او لا يكون والاول باطل لاستحالة وجود الحلاء والثاني
باطل والا لزم الخرق والالتئام على الافلاك وهو محال واما الثاني فلانه لو حصل البدن في هذا العالم لحدث
نفس تتعلق به على سبيل الفيض ثم لا يكون اعادة لذلك البدن بعينه **الفصل الثاني** في المعاد الروحاني
والاكثر على ان النفوس الناطقة منشا وهي في الماهية فلا يكون لها وجود قبل وجود البدن لعدم الامتياز
فيكون حادثة مع حدوث البدن فمتى حصل بدن من الابدان وجب ان يفيض من واهب الصور نفس مدبرة
له واذا فارقته لا يتعلق ببدن آخر اذ لو تعلقت به نفس على سبيل التناسخ ويتعلق به نفس حادثة على سبيل
الفيض فيلزم ان يكون للبدن الواحد نفسان مدبران وهو محال فالنفس بعد مفارقة بدنها لا يتعلق ببدن
آخر وهي صورة مجردة بعد ان يعرض لها فساد فيبقى بعد بقائها ويحصل لها سعادة وشقاوة بحسب ادراك
ما يلائمها او ينافيها من الاعتقاد لان ادراك الملائم سبب لحصول اللذة وادراك المنافي سبب لحصول الالم
والملائم للنفس الناطقة ادراك ما نال من المبدأ الحق انه واجب الوجود بريء من النقائص منزه لفيضان
الخير ثم ادراك ما يبدع من العقول المجردة والنفوس السماوية والافلاك والعناصر الى ان يجمع فيها جميع
الموجودات جميعا عقلا والمنافي لها الاعتقادات الباطلة المضادة للحق والهيئات البدنية الردية والاثار
قد يحصلان بعد المفارقة فالنفوس قد يحصل لها سعادة وشقاوة بعد المفارقة فلنا قلت ان ما ذكرتم لو
كان سببا لحصول اللذة والالم لحصل الالم واللذة حالة التعلق بالبدن قلنا لا نسلم وانما يلزم ان لو كان
ذلك علة تامة وهو لان ما ذكرناه وان كان سببا لكن حصول الاثر منه مما يتوقف على ارتفاع المانع اعني
استغراق النفس في تدبير البدن فاذا فارقت البدن حصل السبب سالما عن المانع فيحصل اللذة والالم **الفصل
الثالث** في مراتب النفوس بحسب العقائد النفس الناطقة اما ان يكون لها اعتقادات حقة او لا يكون
فان كان لها اعتقادات حقة فاما ان يحصل لها التنزه عن الهيئات البدنية الردية والانقطاع عن الاشواق
الى العلائق الجسمانية او لا يحصل فان حصل لها ذلك فهي كاملة من جهتي القوة النظرية والعملية فاذا فارقت
البدن اتصلت بالكمال الاعلى وحصلت لها اللذة العليا والبهجة القصوى وحصلت في جوار حضرة الحق

دوالعل

وهو خلود في اللطافة التي فازت بنعيم الابد وان لم يحصل لها التنزه عن الهيئات البدنية وكانت مستغرقة
في عالم الطبيعة فهي بعد المفارقة تبقى في عالم العلوي فتصير ذلك مانعا من ترتب اللذة على السبب الموجب
لها وتصير الهيئات الردية مضادة لحصول ما يلائمها وتمنع الشعور بها من حيث كونها منافية فتبقى في الم
عظيم وعذاب شديد لكنه ليس بسبب امر لازم بل لعارض تزول مع تركه الافعال الموجبة لحصول تلك
الهيئات وتؤدي زواله الى الانعكاس لمحل السعادة لسلامة السبب الموجب لحصول اللذة عن المعارض
المنافي لها وان لم يكن لها اعتقادات حقة فاما ان يكون لها اعتقادات باطلة منافية للحق او لا يكون
فان كان لها اعتقادات باطلة فاذا فارقت ابدانها وقع لها الشعور بالمنافي من حيث هو مناف
فسواء حصل لها التنزه عن الهيئات البدنية او لم يحصل وقعت في الالم الدائم والعذاب المؤبد الذي هو
نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة وان لم يكن لها اعتقادات باطلة فاما ان يحصل لها التنزه
عن الهيئات الردية او لا يحصل فان حصل كانت خالية عن سبب الالم واللذة فاذا فارقت ابدانها
لم يكن لها اطلاع على العالم العقلي ولا يبعد ان يتعلق بجرم من الاجرام الفلكية لا على سبيل التدبير والتصرف
بل على ان يكون هو موضوعا لتخيلاتها ويحصل لها بسبب تلك التخيلات نوع من الراحة وربما تؤدي
ذلك الى اطلاعها على العالم العقلي وينتهي باشراق الانوار الفائضة من النفوس الفلكية والمبادي
العقلية وتتصل بها آخر الامر بمحل السعادة وذهب الى اتحاد هذا المذهب كثير من الافاضل وان
لم يحصل لها التنزه عن الهيئات البدنية بل كانت مستغرقة في الاعراض الجسمانية والكدورات الظلمانية
فاذا فارقت ابدانها لم يكن لها اطلاع على العالم العقلي وكدوراتها تمنع عن تعلقها بالاجرام السماوية
التي هي ذوات النفوس النورانية فاقتضت الحكمة ان يكون تحت فلك القمر جرم كمد ظلماني لا فلكي
ولا عنصري يكون هو موضوعا لتخيلاتهم فيتخيلون منه صور النيران المحرقة والعقارب والحيوانات
وسائر ما شبه ذلك خالدين فيها ما دامت السماوات والارض واليه ذهب الامام المحقق صاحب
الحكمة الالهية صاحب الالواح العرشية تغمده الله بغفرانه **الفصل الرابع** في التنبيه على جملة
ما يحصل به سعادة النفوس وهذه الجملة وان سبقت منا متفرقة في هذا الكتاب نجمعها في هذا
الفصل لتستحضرها الطالب دفعة فنقول انه يجب على طالب السعادة الابدية ان يعتقد ان
في الوجود موجودا واجب الوجود لذاته لان مجموع الممكنات لابد له من علة خارجة والخارج
عن جميع الممكنات واجب لذاته ووجوده نفس حقيقته اذ لو كان زائدا لكان حالا في الماهية
فكان محتاجا اليها وما يحتاج اليه الشيء يجب تقدمه بالوجود على المحتاج فيلزم وجود ماهيته قبل وجوده

ها

هو المطلق ولیس الوجود موجودان واجبا الوجود والا لکانا متشارکین فی الوجود الذی هو المجرد
ومتمایزین بالهویة وما به الاشتراک غیر ما به الامتیاز فکل واحد منهما ممکن لذاته فلیس واجب الوجود معلول معنی هو
واجب الوجود هذا خلف ولیس بمتحیز لان کل متحیز فهو حاصل فی جهة فما منه الی جهة غیر ما منه الی اخری فهو قابل
للقسمة فهو منفعل وکل منفعل فهو مرکب لان من الاجسام ما یقبل الانفصال والاتصال لا یقبل الانفصال فالقابل
شیء آخر وراء الاتصال وهو الهیولی فذلک الجسم مرکب من الهیولی والصورة الجسمیة حالة فی الهیولی فکل جسم
مرکب من الهیولی والصورة والا لوجدت الصورة مجردة فتجردها ان کان لذاتها کان کل صورة مجردة هذا خلف
وان کان بسبب من خارج کان ترجیحا بلا مرجح فالواجب لذاته لیس بجسم ولیس صورة فی مادة والا لکان محتاجا
الی الغیر والمادة لصورة والا لکان قابلا لما هو فاعل فالبسیط قابل وفاعل وهو محال ولیس بجوهر اذ لا بد
من الجوهر من الماهیة التی اذا وجدت فی الاعیان کانت لا فی موضوع والواجب لیس له وراء الوجود ماهیة ولیس بعرض
والا لکان محتاجا الی المحل ولا متقررة ذاته صفة لاستحالة کونه فاعلا وقابلا وهو یعلم ذاته المجردة
لانها هویة مجردة غیر غائبة عنه وذاته مبدأ للاشیاء فهو عالم بصورة هی مبدأ الاشیاء کلها فهو عالم بالاشیاء
اذ لا نعنی بکونه عالما بالاشیاء سوی هذا التعدد وصفاته کلها اما سلبیة واما اضافیة ولا تعدد منه طبعا لان
المعلول الاول واحد بسیط والبسیط من غیر تعدد الآلات والقوابل یستحیل ان یصدر منه اکثر من الواحد فالصادر
الاول لیس هو الجسم لکونه مرکبا ولا الصورة والا لکانت متقدمة بالعلیة علی الهیولی فلزم استغناؤها
عنها ولا الهیولی والا لکانت فاعلة للصورة فیکون البسیط فاعلا وقابلا ولا القوة التی تتوقف فعلها
علی الجسم والا لکان الجسم متقدما علی تلک القوة وهو محال فالصادر الاول جوهر مجرد عن العلائق الجسمانیة
وهو العقل وذلک العقل لا بد وان یکون مبدأ للافلاک اما بواسطة او بغیر واسطة ولا الاجسام لاستناد بعضها
الی بعض لان الجسم لو وضع فلا یؤثر فی الجسم لاستحالة ایجاد الصورة بدون الهیولی فلا بد من استناد الاجسام
الی مبادی عقلیة فکل فلک له مبدأ عقلی والذی یصدر منه الفلک الاعظم لا بد وان یکون فیه کثرة لا فی کما به
بل لا بد عنده العلی انه یکون فاعلا لکل الکثرة والا لکان البسیط فاعلا وقابلا بل علی انه قابل [illegible]
علیه باشراق المبدأ الاول بصورة منطبع فی ذاته ملزومة کثرة اللوازم ثم یصیر بعض الاعتبارات مبدأ
لعقل آخر وبعضها مبدأ لهیولی الفلک الاعظم وصورتها وبعضها مبدأ للقوة المحرکة له لاحتیاج
کل متحرک الی محرک ثابت علی جسمیته ویصدر عن العقل الثانی عقل وفلک الی ان ینتهی الی عقل یصیر مبدأ
لهیولی عالم الکون والفساد وصورها وقواها والافلاک لیست متحرکة بالطبع والا لکان المطلوب
بالطبع بل حرکاتها غیر طبیعیة ولیست قسریة والا لکانت علی موافقة القاسر فلا یوجد لها اختلاف

الکائنات بل هی ارادیة ولیس الارادة امرا جزئیا والا لوقف عند حصوله بل الارادة امر کلی وکل
ما له تصور کلی فهو مجرد عن المادة والا لکان الکلی حاصلا فی الجسم فیکون متمیزا بمقدار مخصوص ووضع
هذا خلف فلیس بکلی فالنفوس الفلکیة مجردة عن المادة وکل وضع یفرض لبعض اجزاء الفلک الاعظم
فهو غیر واجب له بل غیره وکل وضع یفرض لبعض اجزائه یجب زواله والا لکان ترجیحا بلا مرجح
وکل وضع یفرض له فهو حاصل بحرکة الزوال فیکون علة المستدیرة فی طبعه میل الی حالة فیه لا یقبل
المیل من خارج اذ لو تحرک جسم عدیم المیل من خارج لکانت حرکته اسرع الحرکات التی تفرض للاجسام
ذوات المیول وهو محال لان کل جسم فیه میل وما فیه فهو قابل القسمة الی غیر النهایة فیقبل قابل للاشتداد
الی غیر النهایة ومقدار ما ینقص میله تزداد سرعته فینتهی النقصان الی ما یکون هی اسرع الحرکات التی
تفرض لذوات المیول فی طبعه میل مستدیر فلیس فی طبعه میل مستقیم لان الطبیعة الواحدة لا تقتضی شیئین متنافیین
وما سوی المحدد من الافلاک متحرکة بالاستدارة ففی طباعها میول مستدیرة فلیس فی طباعها میول مستقیمة
فالافلاک لیست قابلة للخرق والالتیام والکون والفساد والواجب لذاته متشابه الحال ازلا
وابدا فیجب دوام معلوله بدوام ذاته اذ لو وجد معلوله تارة ولا یوجد اخری مع ان نسبته الی جمیع
الاحوال نسبة واحدة لکان ذلک ترجیحا بلا مرجح ویلزم من دوام معلوله دوام معلول معلوله وهکذا
الی ان ینتهی الی الافلاک فیلزم دوامها بدوام عللها ویلزم لنفوسها ارادة کلیة منبعثة عنها تحرک
اجرامها بالشوق الی مبادیها تحریکا دائما متصلا لا ابتداء لوجوده ولا منقطع لاتصاله وکل ما حدث
فی العالم لا بد من توقفه علی شرط حادث والا لکان تام الوجود ولا یمکن فرض حادث لا یکون قبله
حادث آخر والا لوجد الحادث بعلة قائمة ازلیة وهو محال فقبل کل حادث حادث لا الی اول والنفس
الناطقة قوة مجردة لانها تعقل الماهیات البسیطة والمرکبة وما یعقل البسیط فهو لیس بمنقسم والا لزم
انقسام البسیط هذا خلف وکل جسم وجسمانی فهو منقسم فالنفس لیست بجسم ولا جسمانی فهی مجردة ولا تعتمد
الفساد علی الصور المجردة فالنفس لا تفسد بفساد البدن بل تبقی اما فی سعادة واما فی شقاوة
حسبما یحصل لها من الهیئات الملائمة والمنافیة فهذه هی الجملة التی تقتضی کمال النفس من جهة کونها قوة
نظریة واما کمالها من جهة کونها قوة عملیة فلا بد وان یحصل لها التنزه عن الهیئات البدنیة الردیة ویکون
شدیدة الانصراف عن جانب الحس غیر مستغرقة فی العوارض الجبلانیة مائلة الی جانب القدس واذا حصل
لها هذه الجملة تکمل من جهتی کونها نظریة وعملیة فاذا فارقت البدن اتصلت بمحل السعادة الابدیة وحصلت فی
جناب الحضرة الالهیة وصارت فی مقعد صدق عند ملیک مقتدر ولکن هذا آخر کلامنا فی کتاب کشف الدقائق

فی علم الحقائق المشتمل علی اللباب الذی انشأته بعد المباحث المقاصد واورد فیه ما احتمله
والحمد لله رب العالمین والصلوة علی سید الخلق محمد وآله الطیبین الطاهرین

بسم الله الرحمن الرحیم اما بعد حمد الله ... من الکلمات ...
السنة الناس الی اهل العلم الحکماء المتألهین وسید المتکلمین ...

هذا الکتاب مسمی بکشف الدقائق
فی علم الحقائق

فهرست هذا المجموع الشریف